الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف.المسيلة

كلية الآدب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: ط1: 054101474

رقم التسجيل: ط2 :044086115

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: لسانيات عامة

بعنوان:

أَهَمِيَّةُ القِيَاس في بِنَاءِ النَّظَرِيَّة اللُّغَوِيَّة العَرَبِيَّة القَدِيمَة.

من خلال كتابات "عبد الرحمن الحاج صالح".

إعداد الطالبتين:

- **مريم الهادي**
- **فاطمة الزهرة ساسي**

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
عز الدين عماري	أستاذ محاضر –أ–	المسيلة	رئيسا
حورية زلاقي	أستاذ محاضر –أ–	المسيلة	مشرفا ومقررا
عبد القادر قصباوي	أستاذ محاضر –أ–	المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 1439 – 1440هـ / 2018 - 2019 م.

بسم الله الرحمن الرحيم

مـقدمـة

مقـدمـــة

التّراث اللّغوي الّذي خلّفه لنا النّحاة واللّغويون من القواعد والأحكام والضّوابط الّتي استخرجوها من العربيّة الفصحى فرض نفسه على الباحثين، فالحضارة العربيّة قد أدركت تلك المرتبة الّتي تحتلّها اللّغة، ففكّر أعلامها في اللّغة العربية واستنبطوا منظومتها الكلّيّة،وحددوا فروع دراستها بتصنيف علوم اللّغة وتبويب محاورها، ففلسفوا منشأ نظام اللّغة وقواعدها ووضعوا علم أصول النّحو وتوصّلوا إلى القياس كأهمّ وسائل بناء النّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة وتنمية ثروتها على جميع مستوياتها.

ومنه كان الهدف من هذا البحث محاولة الكشف عمّا يزخر به تراثنا اللّغويّ العربيّ القديم من الدّراسات والأفكار العلميّة المتداولة في عصرنا، والّتي حسبها أغلب الدّارسين نتاج فكر غربي محض، لكنّ الحقيقة غير ذلك وهذا ما أثبته عبد الرحمان الحاج صالح من خلال تأصيله للنّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة .

وكان اختيارنا لهذا الموضوع نابعا من رغبة في التّعرّف على جوانب النّظرية النّحوية العربية من خلال أهمّ أصولها وهو القياس، وكيفية مساهمته في بنائها بحمل الفروع على الأصول أثناء تصنيف النّحاة القدماء وتقعيدهم للغة.

أما عن سبب اختيارنا لبحوث ودراسات عبد الرحمان الحاج صالح فكونها أعمالا تأصيليّة تكشف عن جوانب من عبقريّة الفكر اللغوي العربي، وأهم المفاهيم التي جاء بها.

و إشباعا لرغبتنا في تقصّي هذا الموضوع أثرنا عدّة تساؤلات، من خلال قراءة نخالها تحقّق ذلك الغرض منها:

- كيف ساهم القياس في بناء النظرية اللغوية العربية القديمة؟ وما أهمّ النّتائج الّتي حققها في مستويات الظاهرة اللغوية؟ وكيف كشف الحاج صالح عن غنى التراث اللغوي العربي القديم وأصالة فكر علمائه باعتماد القياس؟

و للإجابة عن هذه الأسئلة نهجنا المنهج الوصفي وأدواته كونه القادر على وصف أهمّ الدّراسات العربية لعرضها والكشف عمّا توصّلت إليه .

و نظرا لطبيعة الموضوع فقد اتبعنا خطـّة نعتقد أنّها الأنسب لـلمّ ثرائه، حيث احتوت على مقدمة وفصلين – بدأنا كلا منهما بتمهيد – وخاتمة.

أمّا المقدّمة فتعرّضنا فيها لأهمية القياس في بناء النظرية اللغوية القديمة عند العرب، وكذا الإشارة إلى أهم جهود عبد الرحمان الحاج صالح وأثرها في تأصيلها.

وجاء الفصل الأول تمهيديا عرضنا فيه القياس وما يدور حوله من عناصر، في حين اشتمل الفصل الثاني على جلاء أهمية القياس في مستويات اللغة مستأنسين بوجهة نظر أب اللسانيات الجزائرية، وصولا إلى خاتمة حوت أهم نتائج البحث.

اعتمدنا في دراستنا على ثلة من المصادر و المراجع عززنا بها موضوعنا، نذكر منها: كتاب (منطق العرب في علوم اللسان) و(البنى النحوية العربية) للحاج صالح –رحمه الله – ، و(مدخل إلى علم أصوات العربية) لغانم بن قدوري الحمد و(الأصول) لتمام حسان، وغيرها....

أما عن أهمّ الصّعوبات الّتي واجهتنا فهي كثيرة، منها: حجم الموضوع الهائل وصعوبة الإلمام بكل جوانبه، تشعب المفاهيم الخاصة بالموضوع، وكذا تداخل المستويات اللغوية و تعالقها أثناء معالجة الموضوع .

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نحمد الله على توفيقه ومنه ولطفه، ثم نتقدم بالشكر الجزيل لأستاذتنا الكريمة " الأستاذة الدكتورة: **زلاقي حورية**" التي خلّدت اسمها في ذاكراتنا ما حيينا بكرمها و طيب خلقها فحفظها الله ورعاها.

الفصل الأول

فصل تمهيدي

تمهيد

المبحث الأول: تعريف القياس ومراحل ظهوره

- تعريف القياس
- مراحل ظهور القياس

المبحث الثاني: أركان القياس وأقسامه

- أركان القياس
- أقسام القياس

المبحث الثالث: أدلة القياس، وظائفه وأهميته

- أدلة القياس
- وظائف القياس
- أهمية القياس

تمهيد:

استقرى مدونو النحو ما وصلهم من كلام العرب وراعوا الحكم السائد في الأعم الأغلب منه، فدققوا علله وصنفوها، ثم وضعوا قوانينهم المطردة. ولاشك في أن بعض المنقول من مختلف اللهجات يخرج عن هذه القوانين، فحاول النحاة تسجيله وتذييل بعض أحكامه باستثناءات وتفريعات وبذلوا في ذلك جهدا صادقا حتى لا يشذ عن قوانينهم شيء ذو بال وحتى تكون محيطة بكلام العرب على قدر الإمكان لان العبرة بما اطرد في أكثر كلامهم لذلك ظهر فريقان من علماء العربية [1].

فريق أوّل حاول قصر الناس على السماع والتزامه والجمود عليه، فلم يكتب له البقاء لمخالفته طبائع الأشياء حيث من غير المعقول أن يكون كلامنا كله بمفرداته وتراكيبه واردا عن العرب. وفريق ثان هم القياسيون أصحاب مذهب "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول إنما سمعت بعضها فقست عليه غيره.[2]

إنّ مصطلح القياس يشمل عدة مفاهيم تختلف تبعا للسياق وللمادة العلمية التي يتناولها القياس، فهو مصطلح مشترك بين علوم مختلفة، وأدى استعماله في النحو إلى نوع من الخلط الذي يؤول إلى الالتباس والغموض، والذي يهمنا في إطار التخصص هو القياس النحوي .

1_ تعريف القياس:

لغة:القياس في اللغة بمعنى التقدير: ف "قَاسَ الشَّيْءَ يَقِيسُهُ، قَيْسًا وقِيَاسًا... إذا رَدَّهُ عَلَى مِثَالِه [3].

---

[1] ينظر سعيد الأفغاني: من أصول النحو .المكتب الإسلامي. لبنان.1987. ص 79، 80.

[2] ابن جني: الخصائص، مكتبة المصطفى357/1، 25/2.

[3] سعيد جاسم الزبيدي: القياس في النحو العربي، دار الشروق، ط1،1997، الأردن، ص 17.

اصطلاحا:

وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: "هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"، وقيل:" هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع"، وقيل: "هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع "وهذه الحدود كلّها متقاربة.[1]

وقد حلل علي أبو المكارم في كتابه أصول التفكير النحوي تعريف ابن الأنباري فاستنتج ثلاث دلالات:

أولها: محاولة الربط بين المدلولين اللغوي والاصطلاحي للفظ القياس، فاللغوي مصدر قايس بمعنى قدَّر، ولذلك فإن المدلول اللغوي للفظ يشير إلى وجود عملية شكلية يتم بها إلحاق شيء بشيء دون شروط محددة تحكم هذا التقدير أو الإلحاق.

ثانيا: إن المفهوم الاصطلاحي أضاف إلى المفهوم اللغوي ضرورة وجود جامع يجمع بين الركنين الأساسيين: المقيس و المقيس عليه ويحدد هذه العلاقة التي تنظم هذه العملية الشكلية فينتقل حكم المقيس عليه إلى المقيس بتحقق وجود هذا الجامع.

ثالثها: إن هذا المفهوم يهدف إلى إضفاء الأصالة على هذا المفهوم الجديد للقياس، إذ تكاد تجعله امتداداً تلقائيا وتطورا طبيعيا لمدلوله اللغوي، وكان هؤلاء العلماء يقولون:"إن القياس بهذا المعنى ليس أمرأ جديداً على الباحث النحوي، إذ هو حقيقة معروفة تكشف عنها دلالات الألفاظ." [2]

ويرى عبد الرحمان الحاج صالح في القياس من خلال كتابه منطق العرب في علوم اللسان أنه:

---

[1] ابن الأنباري: لمع الأدلة. دار الفكر.ط1 .1957 ، ص 93.

[2] علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب للنشر والتوزيع، ط1 مصر.2007 .ص78، 79.

1_القياس مصدر لقاس /يقيس [1]:

أ- آلية لا شعورية لإحداث الكلام وإدراكه:

يدل على إجراء المتكلم في كلامه لمفردة أو تركيب على مثال من مثل كلام العرب ولو لم يسمح ذلك منهم أو من فصيح، وحتى لو لم ينطق بذلك أحد في أي وقت ولكنه يجريه على قياس كلامهم .

إن النحو العربي وضع لتدوين ما لم يكن مدوناً مما يجوز من العبارات ومن ثم الأصول ، وقول ابن جني في ذلك مشهور:"إن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين ونثبته من هذه القوانين إنما هو: أن يلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح".

إن القياس مصدر لقاس/يقيس هو من الآليات الأساسية للملكة اللغوية وقد يكون هو أهمها.

قال ابن جني أيضا:"وإنما نقيس ما لم يأت على ما أتى من كلام العرب والغرض من صناعة الإعراب والتصريف إنما هو أن: يقاس ما لم يجيء على ما جاء."

يبدو مما سبق أن القياس يصلح فقط لتوليد المفردات الجديدة مثل: المصطلحات.

والواقع أنَ المتكلم بلغة من اللغات لا ينفك يقيس وهو يتكلم دون شعور منه لأنه يركب في كلامه التراكيب التي لم يسمعها أبداً بنفس المحتوى من الكلم والوحدات اللغوية فكل متكلم بلغة من اللغات يقيس في كل لحظة في أثناء كلامه وإتقانه لذلك هو إتقان لجزء من لغته .

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان. موفم للنشر،2012.الجزائر ص:157.

كما يرى عبد الرحمان الحاج صالح أن دور القياس دور خلاق، يقول ابن جني في باب (اللغة المأخوذة قياساً):" وذلك كأن يحتاج على تكسير الرَجز...فكتب قائلاً لا محالة أرجاز قياسا على أحمال وإن لم تسمع أرجازاً في هذا المعنى".

كما نجده يُورد رأي ابن الأنباري في دفاعه عن القياس في قوله:" إنَ عوامل الألفاظ يسيرة محصورة والألفاظ كثيرة غير محصورة، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لأدى ذلك ألا يفي ما نخص بما لا نخص وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل ."

كما تعرض لقول النحاة القدامى عن القياس:" ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب." فكل ما يركبه المتكلم من التراكيب على مثال العربية فهو من كلام العرب.

ويضع عبد الرحمان الحاج صالح خلاصة هذا الجزء (أ) أنَ القياس مصدر هو عبارة عن عملية يجريها المتكلم والسامع معاً في كل كلام في جميع أحوال الخطاب.[1]

ب –ليس كل ما في اللغة يُقاس أو يُقاس عليه:

لأن جزءا كبيراً من اللغة يؤخذ سماعا ويضطر المتكلم لتسجيله في ذاكرته لا غير (مفردات) تُسمع وتحفظ كذلك التراكيب التي تجري مجرى الأمثال وهي المجموعة الكبيرة من العبارات الموسومة التي لا تخضع لقياس ويجب احترام سنن اللغة المراد التحدث بها بشرط أن لا يكون شاذًا في الاستعمال.

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر،الجزائر، ص 157.

2- القياس اسم (لا مصدر) ومدلوله العميق: [1]

يرى عبد الرحمان الحاج صالح أن القياس هو تكافؤ(لا تطابق ومجرد شبه) إذ لديه تحفظ شديد تجاه ما كتبه المتأخرون من العلماء في تحديدهم للقياس النحوي وخاصة أبو البركات الأنباري (أخذ تحديد الفقهاء الأصوليين للقياس وجعله مماثلا لقياس النحو).

وأنّ القياس النحوي يخص البنى اللغوية إفراداً وتركيباً، وأن مجاله المثل اللفظية من أوزان للكلم وتراكيب الجمل أي: بنية الكلمة وبنية الكلام. فللقياس النحوي والفقهي صفات أساسية يفترقان فيها عن القياس الأرسطي"حمل شيء على شيء في الحكم لجامع بينهما" هو تحديد ينطبق على القياسين لعمومه وعدم تقيده بمفهومي الأصل والفرع والعلة والشبه، ويرى أن لفظة الجامع أعم لفظة في هذا التحديد.

و أنّ القياس مصدر مسار توليدي ينتهجه المتكلم عند إحداثه لكلامه ليكون كلامه هذا موافقا لما يقتضيه نظام اللغة التي ينطق بها. ويطلق أيضا على ما يقيسه النحوي في بحوثه كقول سيبويه "والنحويون قاسوه ".[2]

مراحل ظهور القياس في النحو العربي :

تعدّدت المراحل التي مرّ بها القياس النحوي حتّى أخذ مكانته المميّزة بين أصول النّحو، فقد مر بمراحل: النّشأة والمنهج والتّنظير، ويمكن بسط هذه المراحل على النّحو التّالي:

المرحلة 1- مرحلة النشأة :

ورد لفظ القياس مقترنا بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ) الذي كان" أول من بعج النحو ومد القياس والعلل.. وكان أشد تجريداً للقياس" والمراد هنا بالقياس :

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص 159.

[2] المرجع نفسه: ص 160.

" القاعدة النحوية ومدى اطرادها في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها."[1]

إذ لم يكن النحو يومئذ إلا بمقدار لا يتعدى في الغالب خطرات جزئية لم تنتظم مسائل النحو كلها، ثم نما وتطور.

المرحلة 2– مرحلة المنهج:

ثم أصبح القياس أصلا في الدرس النحوي وما يعرض من أموره عند الخليل الذي أكثر منه، وتوسع فيه، فقد عرف بتصحيح القياس وكشف قناعه والناظر لكتاب سيبويه يجد فيه أمثلة كثيرة للأقيسة المختلفة المتعددة، مما يدل على أن القياس وصل على يد الخليل إلى كامل نضجه وتمام قوته، وأنه أصبح أساسا من أسس الدراسة النحوية التي تبنى عليها القواعد ويوزن بها الكلام فهو يستعين به ضمن حدود اللغة بحيث لا يفرض جديدًا على الأصول المستنبطة من الطبيعة اللغوية، لأن قياسه مبني على التشابه بين المقيس والمقيس عليه، فقد عاش الخليل في البيئة البصرية ذات الثقافات المتنوعة، وعاصر مدرسة الفقه القياسية التي نشأت في الكوفة والتي نحت بالقياس نحوا علميا.[2]

المرحلة 3– مرحلة التنظير:

وفيها يتصدى أبو البركات الأنباري (ت 577هـ) متأثراً بالبحوث الفقهية، منهجا وتعريفا وتفريعا لتصنيف كتاب في أصول النحو حدده على حد أصول الفقه فإن بينهما من المناسبة مالا يخفى، لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول، ويعلم حقيقة هذا أرباب المعرفة بهما، فيكون القياس لديه:" تقدير الفرع بحكم الأصل"، بل هو حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع، وهو ربط الأصل بالفرع بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بشيء بجامع " فصار القياس ذا حدود وشروط وأركان، وأصبح

---

[1] علي أبو المكارم:أصول التفكير النحوي، ص 25.

[2] سعيد الزبيدي: القياس في النحو العربي، ص 18، 19.

دارس النحو يحس أنه يقرأ الفقه وأصوله منقولين نقلا إلى النحو وأصوله، لقد فرض على الأدمغة منهجا غريبا عنها.[1]

ومن خلال المراحل السابقة الذّكر يتضح أن القياس ذو طابعين: استقرائي وشكلي.

أما **الاستقرائي** فقد تجسد في المرحلتين الأوليين مقرونا بمحاولة النحاة الأوائل وضع أسس للنحو العربي تحفظ اللسان من اللحن وتعين على فهم القرآن الكريم وضبط أدائه وفي مقدمة هؤلاء أبو الأسود الدؤلي فقد" كان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها " .

كذلك جاء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي فخطا بالدرس النحوي نحو تحديد منهج البحث فيه برصد الظواهر اللغوية المطردة، والنظر إلى ما خالفها على أنه من الشاذ الذي لا يعوّل عليه، فتواتر هذا المنهج من عيسى بن عمرو إلى الخليل فسيبويه حيث تطور على أيديهما تطورا بارزا، إذ لم يعد يكتفي كسيبويه بالقياس[2]على الظواهر المطردة فحسب بل تعدى ذلك إلى افتراض مسائل لم يرد منها شيء في كلام العرب لتطبيق الأصول التي استخرجها عليها، وهو نوع من الاستقراء لصور يستخرجها العقل في ضوء الأساليب وحملها في الحكم على ما ورد من كلامهم[3].

والقياس الشكلي:

شهدته أواخر القرن الثالث الهجري وبدايات القرن الرابع إذ تحول مفهوم القياس فلم يعد يعنى باطراد الظواهر واستقراء مادتها، بل بدأ يأخذ طابعا شكليا يعتمد على حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما، وأشهر من جاء بهذا المفهوم أبو البركات ابن الأنباري[4].

---

[1]سعيد الزبيدي: القياس في النحو العربي: ص 19.

[2] ينظر محمود أحمد نحلة :أصول النحو العربي. دار العلوم ،ط1 .1987.: 102، 103، 104.

[3]المرجع نفسه: ص 110.

[4]على أبو المكارم : أصول التفكير النحوي ص 77.

وقد أدى هذان الطابعان إلى ظهور القياس على وجهين هما:

الوجه الأول: القياس الاستعمالي

وفي هذا الوجه يقول الأنباري:" القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ". ويريد بغير المنقول كلامنا المستحدث الذي نحاكي به كلام العرب، ويريد بالمنقول الكلام العربي الفصيح كأن نقول: صحافة وطباعة على مثال قول العرب: تجارة وزراعة.."

والقياس بهذا المعنى محاكاة للعرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ الكلمة وما يعرض لها من أحكام كالإبدال والإعلال والحذف والزيادة[1].

الوجه الثاني:القياس النحوي

وفي هذا الوجه يقول الأنباري : " القياس حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع " كأن تقول: أعرب الفعل المضارع قياسا على الاسم لمشابهته له."

والقياس بهذا المعنى يبتدعه النحوي تنبيها إلى علة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح وهذا ما يعنيه النحاة حين يقولون: النحو كله قياس"[2].

ويورد تمام حسان في كتابه الأصول الفرق بين الوجهين في قوله:"القياس في عرف النحاة إما من قبيل القياس الاستعمالي وإما من قبيل القياس النحوي .

و الأول هو انتحاء كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكون نحوًا بل تطبيقا للنحو... وهذا القياس هو وسيلة كسب اللغة في الطفولة وهو كذلك مما يطبقه مجمع اللغة في صوغ المصطلحات وألفاظ الحضارة...أما القياس الثاني فهو النحو كما يراه النحاة، وإذا كان الأول هو الانتحاء فإن الثاني هو النحو"[3].

---

[1] محمد حسن عبد العزيز:القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي. مصر ،ط1. 1995 . ص 20.

[2] المرجع نفسه: ص 20.

[3] تمام حسان: الأصول. عالم الكتب،، 2000 .مصر . ص 151، 154.

وقد مر هذا الأخير (القياس النحوي) بالمراحل التالية:

أولاً : رصد الظواهر اللغوية وتصنيفها بحسب تماثلها في التركيب الإعرابي أو الصيغ الصرفية وتقرير القاعدة اعتمادًا على استقراء الغالب في السماع .

ثانيا: استبعاد كل صيغة لم ترد في السماع، ولو كانت موافقة للقياس النظري وهذا ما نظمه ابن المرجل من فصيح تغلب حيث قال:

ولا تقل يعسو ولا ذا عاس إن السماع مانع القياس

ثالثا: اعتبار ما خرج عن القاعدة المطردة سماعا منقولاً، يحفظ ولا يقاس عليه مثل الشاذ والنادر، وما دعت إليه الضرورة.

أ- **الشاذ:** مثل: (إعراب "سنين " بالحركات) نصب الفعل المضارع مع حذف "أن" في قولهم: " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه "

ب – النادر: وهو الذي لا يتسع استعماله في كل قبائل العرب، مثل لغة هذيل في إبدال ألف المقصور ياءً في حال إضافتها لياء المتكلم [1]نحو هويَّ في هواي ومنه قراءة: ﴿اتَّبَعَ هُدَيَّ﴾(طه :123).

ج –الضرورة: وأنواعها كثيرة في الشعر مثل: ترخيم غير المنادى، وصرف ما لا ينصرف، وتأنيث المذكر.

أركان القياس:

للقياس أربعة أركان: أصل: وهو المقيس عليه، وفرع: وهو المقيس، وعلة جامعة، وحكم[2]، أو كما قال ابن الأنباري:" لا بد لكل قياس من أربعة أشياء، أصل وفرع وعلة وحكم"[1].

---

[1] المختار ولد أباه: تاريخ النحو العربي، دار الكتب العلمية. لبنان. ط2. 1971 ،ص 36.

[2]سعيد الزبيدي : القياس في النحو العربي ، ص 20.

أولا – المقيس عليه :

وشرط المقيس عليه أن يكون الأكثر في بابه لأن القياس يقتضي الحمل على الأكثر ولهذا فإنه لا يصح الحمل على النادر والشاذ .

أما الدكتور تمام حسان فيعرفه "هو المطرد سواء أكان أصلا أو فرعا والمقصود بالاطراد في هذا المعرض هو الاطراد في السماع والقياس معا".

أما الاطراد في السماع فمعناه" كثرة ما ورد منه عن العرب كثرةً تنفي عن المقيس عليه أن يُرى قليلا أو نادراً أو شاذاً".[2]

وأما الاطراد في القياس فموافقته المقيس عليه لقاعدة سواء أكانت هذه القاعدة أصلية كقاعدة رفع الفاعل أو فرعية كقواعد الإعلال والإبدال، فالقلة والكثرة مرتبطان هنا بالباب أي يكونان كذلك بالنسبة للباب الواحد، فما كثر في بابه هو ما يقاس عليه وغيره نادر أو شاذ ومن ذلك باب (استفعل) فإن أكثر أفعاله تعتل فيه العين مثل : استحال، استقام واستعاد، ثم نجد في هذا الباب ما صحت عينه وهو قليل جداً بالنسبة للمعتل العين، مثل استحوذ، استنوق، استصوب وقد جاء على الأصل ومع ذلك فهذا شاذ عند النحاة لأن القياس في هذا الباب يجري على الأكثر بإعلال العين والمراد بالشاذ هو ما فارق القياس الذي يجري عليه بابه وانفرد عن غيره من نظائره في الباب وفي ذلك يقول ابن جني:" فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا.."[3].

---

[1] ابن الأنباري: لمع الأدلة ، ص 93.

[2] تمام حسان: الأصول، ص 156.

[3] ابن جني: الخصائص،1/ 97.

فالشاذ هو خروج ما قل أو ندر من العناصر التي تنتمي إلى باب معين عن القياس الذي يحكم هذا الباب وعن القاعدة التي تضبطه.[1]

وقد يحسن هنا أن نورد نصا لابن جني يوضح موقف النحاة من هذه القضية فهو يقول:" ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب:

- **مطرد في القياس والاستعمال معا:** وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المثوبة، وذلك نحو: قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد.
- **مطرد في القياس شاذ في الاستعمال:** وذلك نحو الماضي من يذرو يدع، وكذلك قولهم : "مكان مبقل "هذا هو القياس، والأكثر في السماع باقل، والأول مسموع أيضا.
- **مطرد في الاستعمال شاذ في القياس،** نحو قولهم: أخوص الرمث واستصوبت الأمر.
- **شاذ في القياس والاستعمال جميعا،** وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو،نحو: ثوب مصوون ومسك مدووف، وحكى البغداديون: فرس مقوود ورجل معوود من مرضه، وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه، ولا يرد غيره إليه.[2]

ثانيا: المقيس:

وهو المحمول على كلام العرب الجاري على سمْتِه فقد يكون المقيس لفظا غير منقول وغير مستعمل عند المتكلم، فيستحدثه بحمله على ما يستعمله ويعرفه من نظائره من المنقول. فهو لم يستعمل كل فاعل وكل مفعول وكل حال وكل اسم فاعل وكل اسم آلة فيقيس ما لم يستعمله على ما استعمله وما لم يسمعه على ما سمعه من نظائره في بابه،

[1] بن لعلام مخلوف: مبادئ في أصول النحو ،دار الأمل، تيزي وزو،2012،ص 74، 75.

[2] تمام حسان: الأصول ص 77.

فيقول من الفعل صفا: مصفاة، قياسا على نظائره مما هو مستعمل ومختزن في ذاكرته نحو: مقلاة، ومكواة ومرآة. وإن لم ينطق باسم الآلة مصفاة من قبل.[1]

ويرى تمام حسان في كتابه الأصول" أن هذا هو المجال الذي حاول فيه النحاة أن يجربوا صورية القواعد بالصوغ القياسي لكلمات على مثال الصيغ وأحكامها أيضا، فاختلط في مجال المقيس قياس الأنماط بقياس الأحكام، وجعل النحاة كل ذلك تمارين للمتعلمين [2] في إلحاق الكلمات وبناء الجمل، وشعارهم في ذلك: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" وكان المقيس من الكلمات يقاس على أصل الوضع(أصل الاشتقاق وأصل الصيغة) وقواعد التصريف(من إعلال وإبدال وزيادة وحذف ونقل وقلب)وكان المقيس من التراكيب يقاس على أصل وضع الجملة (من ذكر وحذف، وإظهار أو إضمار، ووصل أو فصل ورتبة أو تقديم وتأخير...) وقواعد النحو في عمومها(أصلية أو فرعية) ولم يقتصر الأمر على صيغة الجديد من الكلمات والتراكيب، وإنما كان المقيس في كثير من الأحيان يبدو في صورة مسألة من المسائل النحوية يختلف النحاة حول قياسها بالأصول في ضوء القواعد، وفي كلتا الحالتين(الصوغ والحمل) كان الأهم دائما تعدية الأحكام من المقيس عليه إلى المقيس.[3]

ثالثا: التعليل(العلة)أو الجامع:

للعلة ارتباط بالأصل، لأن"ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، ولأن من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل."[4]، ولقد وقر في نفوس النحاة أن العرب الفصحاء كانوا يدركون علل ما يقولون وأنهم كانوا يعللون بعض ما يقولون، ومن ثم جعل النحاة نص العربي على العلة أو إيماءه إليها مسلكا من مسالك العلة، ومع إدراك النحاة أن

---

[1] بن لعلام مخلوف: مبادئ في أصول النحو 77.

[2] تمام حسان:الأصول ص، 158.

[3] المرجع نفسه: 159.

[4] ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف . دار الفكر،ج1.ص: 4 /298.

العرب – على زعم معرفتها بالعلل – لم تبح إلا بالقليل من التعليل فراحوا يجردون العلل تجريداً مرتبطا بالتأصيل وغايتهم أن يجعلوا تعدية الحكم من الأصل أمرا معقولا....لأنّ العلة أصبحت رابطة عقلية بين المستعمل الحسي والمجرد العقلي فأعطت المجرد نوعا من التفسير والإيضاح الذي هو بحاجة إليه على أن العلة إنما تسقط على التفريع لا على التأصيل.[1]

إذن فشرط المقيس أن يربطه بالمقيس عليه جامع حتى يلحقه في الحكم وهذا الجامع يرد على وجوه، فقد يكون:

1_**للعلة** : فأوجبت حكما واحدا في المقيس والمقيس عليه، ويسميها الرماني العلة القياسية وهي التي يطرد الحكم بها في النظائر نحو علة الرفع في الاسم (كذا) ذكر الاسم على جهة يعتمد الكلام فيها، وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام، وعلة الجر ذكره على جهة الإضافية وشرطها " أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه."[2]

2_**للشبه** : وهو "وجود ضرب من الشبه بين المقيس عليه والمقيس غير العلة التي طبق عليها الحكم في الأصل".[3] ويرى بعض العلماء أن (العلة) قد تلتبس مع (الشبه) لأنها تتضمن الشبه أيضا، وهذا غير صحيح لأن للعلة شروطا لا تتوافر في الشبه، ولأنها هنا – بمعناها الاصطلاحي – نوع من الشبه وليس العكس.

وقد أوضح العلماء الفرق بين العلة والشبه: في أنه إن كان الشبه ناتجا عن كون الحكم يثبت في الطرفين لسبب واحد وفي درجة واحدة كان علة، وإن لم يكن كذلك كان شبها."[4]

ومثاله أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأن يتخصص بعد شيوعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شيوعه، أي أن إعراب المضارع – في رأى البصريين – هو لمشابهة الاسم

---

[1] تمام حسان:الأصول ص: 162.

[2] جلال الدين السيوطي:الاقتراح في أصول النحو .دار البيروني .ط2 .2006 ،ص: 124 .

[3] ابن الأنباري: لمع الأدلة ،ص :56.

[4] علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص 113، 114.

لفظا ومعنى واستعمالا، فاللفظ: لموازنته له في الحركات والسكنات، كضارب ويضرب، والمعنى: فلقبول كل منهما الشيوع والخصوص فالاسم عند تجرده من أداة التعريف يفيد الشيوع، وعند دخولها عليه يتخصص. كذلك المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال يحتمل الحال والاستقبال وعند تحول أحد حرفي الاستقبال يتخصص، والاستعمال: فلوقوع كل منهما صفة لنكرة ولدخول لام الابتداء عليها نحو: جاءني رجل ضارب أو يضرب وإن زيدًا لضارب أو ليضرب."[1]

3_الطرد:

"وهو وجود الحكم مع فقدان الإحالة (المناسبة)في العلة، وكون الطرد وحده – جامعا – مذهب قوم من العلماء مستدلين على ذلك بأمور هي:[2]

أ_ أن الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقص، وهذا موجود في الطرد.

ب–أن عجز المعترض عليها دليل على صحتها.

ج–أن الطرد نوع من القياس فوجب أن يكون حجة كما لو كان فيه إحالة أو شبه.

وقد رد ابن الأنباري على المحتجين بالطرد جامعا وأبطل دعواهم، فخطأ الدليل الأول بقوله: " فليس من ضرورة أن يكون دليلا على صحة العلة أن يكون هو العلة ".

وخطَأ الدليل الثاني بقوله:" بل عجزكم عن تصحيح العلة عند المطالبة دليل على فساده"، وخطَأ الدليل الثالث بقوله:"هذا تماسك بالطرد في إثبات الطرد"[3].

الحكم: هو إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطاءه حكمه، لذا فإن الحكم عند النحاة ينقسم إلى ستة أقسام:[4]

---

[1] سعيد الزبيدي: القياس في النحو العربي 27، 28.

[2] ابن الأنباري: لمع الأدلة ص، 57، 58.

[3] سعيد الزبيدي:القياس في النحو العربي ص: 28 ، 29.

[4] السيوطي: الاقتراح، ص 39.

1_**الواجب:** كرفع الفاعل، وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول وجر المضاف إليه وتنكير الحال والتمييز.

2_**الممنوع:** كأضداد ما ذكر في الواجب.

3_**الحسن:** كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط الماضي.

4_ **القبيح:** كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط المضارع.

5_**خلاف الأولى:** كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامه زيدا.

6_**جائز على السواء:** كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباتهما حيث لا مانع [1]من الحذف ولا مقتضى.

أقسام القياس:

درست أقسام القياس عدة بحوث فكانت متشبعة حسب نظرة النحاة إلى القياس ومن عدة جوانب، لذلك كانت له مصطلحات كثيرة انحصرت فيما يلي:

أولا : ينقسم القياس بحسب الاستعمال إلى:

أ _ **القياس المطرد:** والمطرد عند سيبويه حسب ما تراه خديجة الحديثي:

" هو ما أجمعوا عليه، وليس أقوى من إجماع العرب على أسلوب معين من التعبير في اعتباره أصلا يقاس عليه غيره مما أشبهه".[2]

ويرى سعيد الزبيدي: "أن المطرد والغالب والكثير والشائع عند سيبويه والفراء بمعنى، بل إن الكثير هو المطرد وذلك من خلال ما تتبعته من استعمالهما العبارات الآتية:

وهذا في كلام العرب كثير .

---

[1] سعيد الزبيدي :القياس في النحو العربي ص 34.

[2] خديجة الحديثة : الشاهد و أصول النحو عند سيبويه،مطبوعات جامعة الكويت،1974،ص، 259.

ومما كثر في كلام العرب .

وهو أكثر في الكلام .

وذلك كثير في العربية .

وعلى هذا أكثر كلام العرب .

ومثله كثير .

فالقياس المطرد هو عموم القاعدة الضابطة في أية مسألة من مسائل النحو، ويجدر بنا أن نعتمد هذا النوع من القياس ونطرح غيره لما فيه من قرب من اللغة وطبيعتها.[1]

ب–القياس الشاذ: هو"ما فارق عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره "[2]

فالشاذ هو الخارج عن القاعدة ومقابل للمطرد، ويعبر النحاة العرب عن أمثلة بأنها تحفظ ولا يقاس عليها. وقال سيبويه:" ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس فقد قال:"وقد جاء على فعلان نحو الشكران والغفران، وقالوا: الشكور، كما قالوا: الجحود فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ ولا يقاس عليها ".[3]

ج –القياس المتروك: ويسمى المهجور أيضا، ولم يحدده النحاة وإنما ذكروه وضربوا له الأمثلة، ويقصدون به الأصل الذي كان ينبغي أن يكون في الكلام، قال سيبويه:"وأما ثلاثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات."[4].

---

[1] ينظر الزبيدي: القياس في النحو العربي: ص:36، 37.

[2] ابن جني: الخصائص (97/1).

[3] سيبويه: الكتاب،دار المعرفة، مصر،1988،ط3،ص:2/ 402

[4] المرجع نفسه209/1.

ثانيا : وينقسم القياس بحسب العلة الجامعة إلى ثلاثة أضرب :

أ_ قياس العلة: وهو أن يحمل الفرع على الأصل، بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل".[1] وهو ينقسم إلى:

1_قياس المساوي: في حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد، أو حمل نظير على نظير، ومنه على مستوى اللفظ وآخر في المعنى وآخر في اللفظ والمعنى كحملهم اسم التفضيل على (أفعل التعجب) في الشروط التي يصاغ منها.

2_ **قياس الأولى** : وهو حمل أصل على فرع، أي أن العلة في الفرع أقوي منها في الأصل،ومنه حملهم اسم الفاعل في إضافته إلى ما بعده وعمله الجر فيه معروف بأن على الصفة المشبهة قال سيبويه: هذا الضارب الرجل شبهوه بـ(الحسن الوجه) وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلا أنه اسم وقد يجر كما يجر وينصب كما ينصب .

3_ **قياس الأدون:** وهو حمل ضد على ضد، أي أن العلة في الفرع أضعف منها في الأصل .

ب_قياس الشبه: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل[2]، ومثاله: إعراب الفعل بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معربا كالاسم.

ج – قياس الطرد: قيل فيه: هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة كبناء ليس وإعراب ما لا ينصرف.

---

[1] ابن الأنباري: لمع الأدلة. ص، 54.

[2] المرجع نفسه:ص ، 56.

ثالثا : ينقسم القياس بحسب المعنى واللفظ إلى:

1_ **القياس المعنوي:**هو ما كانت العوامل راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، كرفع المبتدأ بالابتداء وبعض من الأسباب المانعة للصرف.

2_ **القياس اللفظي** : وقد ارتأى ابن جني أن يلحقه بالمعنوي لأنك إذا تأملته لم تجده عاريا من اشتمال المعنى عليه.

رابعا : وينقسم القياس بحسب الوضوح والخفاء إلى :

1_ القياس الجلي: وذلك مثل حذف النون من المثنى في صلة الألف واللام على حذف النون من الجمع فيها.

ب –القياس الخفي: ويسمى استحسانا وهو ترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس، مثل جمع ميثاق على مياثق وصرف (هند)و(نوح)والقياس منع الصرف.

وهذان النوعان من القياس منقولان نقلا حرفيا من القياس الفقهي إلى القياس النحوي لذلك كان الأوجب علينا تركهما تجنبا لكثرة التفريع.[1]

أدلة القياس :

تقوم أدلة القياس التي استند إليها النحاة بشكل عام على المرويات، ودرج النحاة واللغويون على تقسيمها إلى:

1_ القرآن الكريم: فهو أصح كلام وأبلغه، ولذلك ليس ثمة خلاف في حجية النصوص القرآنية، كما أنه ليس ثمة خلاف في الاحتجاج بالقراءات القرآنية المتواترة.

[1]سعيد الزبيدي : القياس في النحو العربي.ص : 44.

فإذا تمت مقارنته ببقية المصادر نجده هو الأصل الأول لها والدعامة التي ترتكز عليها والنحاة أنفسهم كانوا يؤمنون بهذا الاتجاه ويعتقدون أن الشعر دون القرآن في موطن الاستشهاد وفي مجال بناء القاعدة .

2_الحديث الشريف :

فكان مسكوتا عن الاستشهاد به في هذه الفترة، فلم نر واحدًا من النحاة يتناول بالبحث والمناقشة حجية الأحاديث المنسوبة إلى النبي(صلى الله عليه وسلم)، وحجتهم في ذلك:

1-جواز الرواية بالمعنى .

2-كثرة وقوع اللحن في الأحاديث لأن كثيراً من الرواة كانوا غير العرب.

3-**الشعر**: كان العلماء فيه أكثر دقة إذ قسموه إلى قسمين:

1- ويمتد إلى أوائل الدولة العباسية ويقسمون الشعراء فيه إلى ثلاثة أقسام: شعراء الجاهلية، شعراء الإسلام، والشعراء المخضرمين وعند الجمهور كلامهم حجة ويستشهد به.

2- ما بعد منتصف القرن الثاني الهجري: وتختلف تسمية الشعراء فيه ويغلب عليهم اسم الشعراء المولدين أو المحدثين، وفي شعرهم اختلاف كبير حول مدى حجية الاحتجاج به.[1]

3- النثر:

أما النثر فهو قسمان: قسم مقطوع في حجيته عند النحاة، وهو الذي قيل في فترة زمنية محددة بقرابة ثلاثة قرون: قرن ونصف قبل الإسلام وقرن ونصف بعده، والقسم الثاني هو ما قيل بعد عصر الاحتجاج هذا وهو قسمان: الأول إما أن يكون منقولاً عن أهل البادية أو منقولا عن أهل الحض، فالأول يحتج به والثاني لا يستشهد به.[2]

---

[1] خالد حسين أبو عمشة: القياس النحوي، موقع الألوكة ص 7، 8.

[2] المرجع نفسه : ص: 8.

وظائف القياس في النحو العربي :

للقياس في النحو العربي ثلاث وظائف هي: الاستنباط، والتعليل، والرفض.

أولا: استنباط القاعدة:

وأول وظائف القياس أن يكون وسيلة ذهنية لاستنباط القاعدة، قال الكسائي (ت 189هـ)[1]:

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع

ومن أمثلته: كان أبو العباس ثعلب، يجيز أن يجمع: بريء، على براء، إلى جانب برءاء، وإن كان لم يسمعه من فصحاء العرب.

ثانيا: تعليل ظاهرة:

ومما استعمل فيه القياس لتعليل ظاهرة ما نجده من قياس الكسائي:(رضي)على(سخط) وتفصيل ذلك أنه قيل في بيت من الشعر هو:

إذا رضيت عليَ بنو قُشير لعمرُ الله أعجبني رضاها

فالشاعر هنا عدَى الفعل رضي بالحرف: على، وهو إنما يعدى بالكلام الفصيح بالحرف عن وفي التنزيل:﴿رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَ رَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الفَوْزُ العَظِيم﴾(المائدة)119.

ويقال في الدعاء رضي الله عنه، فعلله الكسائي بأن الشيء قد يقاس على ضده، وضد رضي– سخط، فسخط يُعدَّى بالحرف(على) فلما قيس عليه أخذ حكمه عند الشاعر.[2]

[1] خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ص ، 133.

[2] محمود القدوم: القياس في النحو العربي ،دار الألوكة ص 26.

ثالثا : رفض ظاهرة :

وكثيرًا ما يكون القياس وسيلة لرفض ظاهرة قال بها بعض النحويين، من ذلك أن نحاة الكوفة يجعلون لام التعليل هي الناصبة للفعل المضارع، [1]في مثل: قعدت لأستريح. فرفض البصريون ذلك لأن القياس يمنعه، فلام التعليل مقيسة على الحروف المختصة بالأسماء مثل: عن، من والباء، وهذه الأحرف لا تنصب الفعل المضارع وكذلك لام التعليل."[2]

أهمية القياس:

القياس عملية عقلية نظرية يقوم بها أفراد الجماعة اللغوية كبيرهم وصغيرهم على سواء، بل إن البحوث الحديثة أكدت أن اكتساب اللغة يقوم على أساسها، وهو عملية إبداعية من حيث أنه يضيف إلى اللغة صيغا وتراكيب لم تعرفها من قبل، كما أنه عملية محافظة لأن هذه الصيغ في الغالب على مثال معروف .[3]

فالقياس له عظيم الفائدة للغة وقواعدها، فهو بمثابة شهادة ضمان للغة ووقاية لقواعدها من اللحن والتحريف، وقد أدرك القدماء فائدته لذلك يقول أبو علي الفارسي:" أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ، ولا أخطئ في واحدة من القياس ".

ويقول عنه ابن جني: "مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس".

وأشار إلى أهمية القياس محمد الخضر حسين، حيث يرى أن القياس طريق يسهل به القيام على اللغة بحيث يكون وسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل أو يحتاج إلى الوثوق من صحة عربيتها، إلى مطالعة كتب اللغة والدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها.[4]

---

[1]ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف: دار الفكر،ط1، 1957المسألة:(79)، ص469.

[2]محمود أحمد نحلة :أصول النحو العربي. ص، 94.

[3]القياس في اللغة العربية : محمد حسن عبد العزيز، ص: 25

[4]محمد الخضر حسين: القياس في اللغة العربية. المطبعة السلفية 1353 هـ . مصر،ص، 23.

وتظهر أهميته في نظم الكلام وما يعرض له نحو التقديم والتأخير والاتصال والانفصال والإعراب والبناء والحذف والذكر، فإن تباين الأغراض وتشعب العلوم وتفاوت عقول المخاطبين واختلاف أذواقهم مما يستدعي إطلاق العنان للمتكلمين يذهبون في البيان كل مذهب قيم ويتعلقون منه بكل أسلوب مقبول، حتى يظهر فيهم الخطيب المصقع، والشاعر المغلق، والكاتب المبدع، والمناظر المفحم، والمحاضر الغواص على الدرر، والعلامة المجلي للمعاني الغامضة في أجمل الصور .

ويرى عبد الرحمان الحاج صالح أن" فضل القياس عظيم لأنه حمل من كان يتعاطاه على البحث عمَا يصح وما لا يصح باللجوء إليه، ويبرر ذلك دائما بكيفية موضوعية فبما أن اللغة بنى ومجار فاضطروا إلى تحليلها تحليلا إجرائيا دقيقاً جدًا وتفطنوا – وخاصة الخليل بن أحمد– إلى أن البنية لا تحليل لها إلا بوسائل عقلية خاصة هي بالضرورة من قبيل الرياضيات كما تصورها الخليل.

فأداهم ذلك ابتداع منهج في التحليل انفردوا به وإلى تصور بديع للعربية ونظرية لغوية اختصوا بها، فمفهوم الوزن هو وليد البحوث التي أجروها على كلام العرب لاكتشاف التكافؤ، ووفقوا في ذلك من الناحية العلمية إلى حد بعيد جدًا إذ لم يلجؤوا إلى التقطيع والاستبدال اللذين امتاز بهما البنيويون في زماننا في محاولتهم لاكتشاف الوحدات اللغوية .[1]

[1] عبد الرحمان الحاج صالح :منطق العرب في علوم اللسان ص: 171، 172.

الفصل الثاني

القياس و مستويات اللغة العربية

تمهيد

المبحث الأول: القياس في المستوى الصوتي

* مفهوم الصوت ومكانته من النظام اللغوي

* تصنيف الأصوات العربية:

- جامدة و ذائبة

- مخارج و صفات

- أصول و فروع

المبحث الثاني: القياس في المستوى الصرفي

- جمع مفردات العربية و حصرها
- إحصاء الأبنية
- تقسيمات الاسم
- تقسيمات الفعل

المبحث الثالث:القياس في المستوى النحوي

- مفهوم الاستقامة و ما إليها
- حد الاسم
- حد الفعل
- ثنائية الإسناد و نوعا الجملة
- العامل في اللغة العربية

المبحث الأول:

القياس في المستوى الصوتي

تمهيد:

ارتبط ظهور الدّرس الصّوتيّ العربيّ بنشأة الدّراسات اللّغوية العربيّة الّتي بدأت مع تدوين القرآن الكريم وتعليم قراءته حيث صدرت الملاحظات اللّغوية الأولى من عدد من أولي الأمر والعلماء من الصّحابة والتّابعين بصورة شفهية، في حين بدأ الجهد اللّغويّ المنظّم بالأوراق الأربع الّتي ذكر ابن النّديم أنّه شاهدها بخطّ يحي بن يعمر عن أبي الأسود الدّؤلي، فيها كلام عن الفاعل والمفعول.[1]

ثمّ اتّسعت حركة جمع اللّغة واستخلاص قواعدها حتّى انتهى ذلك بظهور الكتب الجامعة الّتي تضمّ ألفاظ اللّغة على نحو ما نجد في المعجمات كالعين **للخليل**، وكتاب **سيبويه**.

وقد جاءت بواكير الدّرس الصّوتي العربي مختلطة بالدّراسات اللّغوية والنّحوية الأولى، فنجد للخليل ضمن مقدّمة معجمه(العين) ملاحظات عن أصوات العربيّة، كما احتوى كتاب سيبويه مباحث مهمّة عن أصوات العربيّة خاصّة باب الإدغام وباب الوقف.

وقد تطوّر الدّرس الصّوتي مع **ابن جنّي** في القرن الرّابع الهجريّ كما يظهر في كتابه"**سرّ صناعة الإعراب**" إذ قال في مقدّمته: "رسمت-أطال الله بقاءك-أن أضع كتابا يشتمل على جميع أحكام حروف المعجم، وأحوال كلّ حرف منها، وكيف مواقعه في كلام العرب."

أما استقلال هذا العلم-الدّرس الصّوتيّ العربيّ- فقد كان على يد علماء التّجويد الّذين خصّصوا للمباحث الصّوتيّة المتعلّقة بقراءة القرآن الكريم كتبا مستقلّة عن كتب القراءات، وأطلقوا عليها اسم **علم التّجويد** الّذي يتوقّف- حسبهم - على أربعة أمور:

[1] ابن النديم: الفهرست، دار المعرفة، لبنان، ص 46

1-معرفة مخارج الحروف.

2-معرفة صفاتها.

3-معرفة ما يتجدّد لها بسبب التّركيب من الأحكام[1].

4-رياضة اللّسان بذلك وكثرة التّكرار.

حيث تعتبر الموضوعات الثّلاث الأولى عمود الدّراسات الصّوتيّة العربيّة، فكيف تناولها علماء العربيّة القدماء وعلماء التّجويد؟ وما أهمّ النّتائج الّتي توصّلوا إليها في هذا المبحث؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال ما سنقدّمه في هذا المبحث.

1-مفهوم الصّوت ومكانته من النّظام اللّغوي:

تعرّف خولة طالب الإبراهيمي الصّوت بأنّه: "ظاهرة فيزيائيّة عامّة الوجود في الطّبيعة، أمّا الصّوت اللّغويّ فيتمثّل في الأصوات الّتي تخرج من الجهاز الصّوتيّ البشريّ والّتي يدركها السّامع بسِمَاخِهِ (أي أذنه). فالصّوت هو الرّكيزة والمقوّم المادّي للّسان وهو حدّ التّحليل اللّغويّ ونهايته وأصغر قطعة في النّظام اللّغويّ"2 .

أما **محمد الأنطاكي** في كتابه (المحيط في علم أصوات العربيّة ونحوها وصرفها) فيعرّف الصّوت اللّغويّ بقوله:"هو الأثر السّمعيّ الحاصل من احتكاك الهواء بنقطة ما من نقاط الجهاز الصّوتيّ عندما يحدث في هذه النّقطة انسداد كامل أو ناقص ليمنع الهواء الخارجيّ من الجوف من حريّة المرور، مثل الباء الّتي هي نتيجة انسداد كامل في الشّفتين ومثل السّين الّتي هي نتيجة انسداد ناقص في أطراف الأسنان."[3]

---

[1] ينظر غانم قدوري الحمد: المدخل إلى علم أصوات العربية . دار عمار.الأردن ط1 .2004 ، ص 11

[2] خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات ، دار القصبة للنشر. الجزائر،ط2 .2000 . ص 43

[3] محمد الأنطاكي:المحيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها ، دار الشرق العربي،ج1.ط3، ص 13

2- تصنيف الأصوات اللّغويّة:

يتنوّع نطق أصوات اللّغة الواحدة عند المتكلّمين بها حسب عمر النّـاطق وجنسه وحـسب الموقف الكلاميّ وملابسـاته."لذا يلجأ علمـاء الأصوات إلى تصنيف أصوات الكلام بالإسناد إلى تحديد مكان إنتاج الصّوت في آلة النّطق وهو ما يعرف **بالمخـرج**."[1]

لذا يمكن أن يستند تصنيف الأصوات اللّغويّة إلى اعتبارات لا تتخلّى عن المنهج القديم كما أنّها لا تهمل الدّرس الحديث تتمثّل في الأسس الآتية:

أ-تصنيف الأصوات اللغويّة إلى جامدة وذائبة :

"لا حظ علماء الأصوات اللغويّة أنّه يمكن أن تنقسم أصوات اللّغة على مجموعتين استنادا إلى **درجة انفتاح آلة النّطق عند إنتاج تلك الأصوات،** فقد لاحظوا أنّ مجموعة من الأصوات لا يحدث في أثناء إنتاجها إلا اعتراض محدود على مجرى النّفس مع اهتزاز الوترين، فيمرّ الهواء حرّا خلال الحلق والفم من غير أن يحدث احتكاكا مسموعا في مخرج الصّوت، ويكون ذلك في نطق الذّوائب (المصوّتات) التي يعرفها علماء الأصوات المحدثون بأنّها الصّوت المجهور الّذي يحدث في أثناء النّطق به أن يمرّ الهواء حرا طليقا خلال الحلق والفم، دون أن يقف في طريقه عائق أو حائل ،ودون أن يضيق مجرى الهواء ضيقا من شأنه أن يحدث احتكاكا مسموعا."[2]

ويسمى أكثر علماء العربية الذوائب (المصوتات) بحروف **المد و اللين،** وهي الألف الساكنة المفتوح ما قبلها والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها، والحركات الثلاث: **الفتحة والضمة والكسرة** وهذه الأصوات كلها مجهورة وسميت بذلك لأنها تذوب وتلين وتمتد.

---

[1] غانم الحمد :المدخل إلى علم أصوات العربية، ص 69

[2] المرجع نفسه ، ص 75.

وما عدا الذوائب يسمى **الجوامد** عند علماء التجويد"وتعرف بأنها الصوت المجهور أو المهموس الذي يحدث في أثناء نطقه اعتراض لمجرى النفس في مخرج الصوت اعتراضا كاملا أو اعتراضا جزئيا يؤدي إلى حدوث احتكاك مسموع ".[1] وقد يهتز الوتران الصوتيان عند النطق بعدد من هذه الأصوات فتكون مجهورة وقد لا يهتزان مع عدد آخر فتكون مهموسة .

أما الأصواتيون العرب المحدثون فإنهم اختلفوا في استخدام هذين الصنفين من الأصوات." فكان **إبراهيم أنيس**– رحمه الله – رائد الدراسات الصوتية العربية الحديثة، قد استخدم مصطلح الأصوات الساكنة وأصوات اللين واستخدم **تمام حسان** مصطلحي **الصحاح والعلل** واستخدم **محمود السعران**–رحمة الله عليه– مصطلحي الصوامت والصوائت"[2].

ويرجع **غانم قدوري الحمد** استخدام مصطلحي الجامد والذائب لاستخدامه من علماء التجويد بعد أن كان يفضل مصطلحي الصامت والمصوت. فكيف استخدم علماء التجويد هذين المصطلحين؟ وعلى أي أساس تم تصنيفهم للأصوات إلى جامدة وذائبة ؟

إن تصنيف الأصوات اللغوية إلى جامدة وذائبة هي مصطلحات جديدة لم يستخدمها أحد من دارسي الأصوات العربية القدامى،"بينما كان علماء التجويد قد استخدموها قبل ما يقرب من ألف سنة وهي أكثر المصطلحات تعبيرا عن المعنى الذي يقوم عليه هذا التصنيف للأصوات اللغوية، وهي تعكس اتجاها يتسع بعمق النظرة في تحليل الأصوات وإدراك خصائصها الصوتية بينما الغالب على علماء العربية الاكتفاء بمصطلحي:الحروف والحركات"[3].

وفيما يلي سنعرض أقوال بعض علماء العربية حول التصنيف منهم:

---

[1] غانم الحمد :المدخل إلى علم أصوات العربية، ص75.

[2] المرجع نفسه ، ص 78.

[3] غانم الحمد :الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : دار عمار للنشر و التوزيع.الأردن.2007،ط2، ص 35–36.

* **قول الخليل بن أحمد (ت 170هـ)**:" في العربية تسعة وعشرون حرفا منها خمسة وعشرون حرفا صحاحا لها أحياز ومدارج وأربعة أحرف جوف وهي: الواو والياء والألف اللينة (والهمزة) وسميت جوفا لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق ولا من مدرج اللهاة وإنما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف وكان يقول كثيرا : الألف اللينة والواو والياء هوائية أي أنها في الهواة ".

* **وقال سيبويه (ت 180 هـ)** في باب الوقف في الياء والواو والألف:" وهذه الحروف غير مهموسات ، وهي حروف لين ومد ومخارجها متسعة لهواء الصوت وليست شيء من الحروف أوسع مخارجا منها ولا أمد للصوت فإذا وقفت عندها لم تضمها بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيرها فيهوي الصوت إذا وجد متسعا حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة وإذا تفطنت وجدت همس ذلك".

* **وكان ابن جني (ت 392 هـ)** قد وصف هذه الحروف بصفة (المصوتة)أيضا ومما قاله عن مخارجها:"والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف ثم الياء، ثم الواو..."[1]

غير أن علماء التجويد اعتمدوا اتجاها آخر للتغيير عن صنفي الأصوات باستخدام كلمة جامد وكلمة ذائب.

" وأول من استخدم مصطلح الحرف الجامد **الداني** (أبو عمرو عثمان بن سعيد ت 444هـ) لكنه يستخدم مصطلح الذائبة واستعاض عنه بمصطلح حروف المد وهو لم يستخدم مصطلح الجامدة في كتابه (التحديد في الإتقان والتجويد) إلا مرة واحدة حيث قال: وهو يتحدث عن الواو والياء إذا كانت قبلهما حركة من جنسهما:" فإذا انفتح ما قبلهما زال عنهما معظم المد ، وانبسط اللسان بهما وصار بمنزلة سائر الحروف الجامدة وألقى عليهما حركات الهمزة في مذهب من رأى ذلك وأدغما في مثلهما بإجماع "[2].

---

[1] غانم الحمد:الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص137.

[2] المرجع نفسه، ص 138 .

ونجد الداني يستخدم مصطلح (الحرف الجامد) خمس مرات في كتابه(الإدغام الكبير) في مقابل (حرف مد ولين) كما يلي:

1- قال الداني وهو يتحدث عن إدغام الهاء في مثلها عند أبي عمرو بن العلاء في مثل قوله تعالى :﴿ فِيهِ هُدًى﴾(البقرة:الآية02)،﴿ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ﴾(البقرة: الآية 37). فإن قال قائل: فقد جمع فيما قبل الهاء فيه ساكن من ذلك بين ساكنين قيل له الساكن الأول، إذا كان حرف مد ولين فالمد فيه مقام حركة فامتنع الجمع بين الساكنين لذلك بإجماع النحويين فإن حرفا جامدا أخفى ولم يدعم فلم يتلق ساكنات."[1]

2-" وكذلك جميع ما يدغمه من المثلين والمتقاربين مما قبل المدغم فيه ساكن جامد غير حرف مد ولين .

3- أما النون فكان يدغمها في مثلها، ولا يراعي ما قبلها من حركة أو سكون وفي اللام والراء إذا تحركت ما قبلها لا غير.....فإذا سكن ما قبل النون حرف مد ولين كان ذلك الساكن أو حرفا جامدا لم يدغمها فيهما.

4- وأما الراء فكان يدغمها في مثلها وفي اللام لا غير....و إن تحركت الراء بالفتح وسكن ما قبلها حرفا جامدا كان ذلك الساكن أو حرف مدو لين لم يدغمها.

5- وأما الميم فإنه كان يدغمها في مثلها....وكان يخفيها عند الباء إذا تحرك ما قبلها لا غير.....فإن سكن ما قبل الميم لم يخفها وأظهر حركتها اكتفاء بخفة الساكن عن خفة الإخفاء، وسواء كان الساكن حرف مدو لين أو كان حرفا جامدا."[2]

و مما يظهر أن هذه النصوص تبين المقابلة في الاستخدام بين الحرف الجامد وحرف المد واللين.

---

[1] غانم الحمد :الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص138.

[2] المرجع نفسه :ص139

"غير أن أقدم من استخدم مصطلح الحروف الذائبة في مقابل حروف المد واللين **أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي(ت 404)**،ولكن لم أطلع على النصوص المتعلقة بذلك في واحد من كتبه، وإنما عثرت عليها في كتاب **(الإيضاح في القراءات) لأحمد بن أبي عمر (ت 500 هـ)** في الأبواب التي خصصها لعلم التجويد ،ولعل مؤلف الإيضاح نقلها من **كتاب التجويد لأبي الفضل الرازي** المفقود."[1]

وفي هذا المقام قال **أبو الفضل الرازي**:"ولا يخلص للقارئ التجويد والترتيل إلا بمعرفة مخارج الحروف، وإعطائه إياها من المخارج حدها،و من الحركات حظها،ومن السكون حقها ،وفرق بين مهموسا و مجهورها .....و جامدها و ذائبها."

وكان **أحمد بن أبي عمر** قد بين في كتابه **(الإيضاح)** دلالة مصطلح **(الجامد)** و**(الذائب)** بشكل واضح ومحدد حيث قال:"والحروف الذائبة ثلاثة:الياء المكسور ما قبله، والواو المضموم ما قبله، والألف ولا يجئ إلا مفتوحا ما قبله،وهذه الحروف حروف المد واللين،سميت بذلك لأنها تذوب وتلين وتمتد،وما عداها جامد لأنه لا يلين ولا يذوب ولا يمتد."

ونجد **غانم الحمد** يجري موازنة بين أربعة مصطلحات **(الصامت والمصوت)** و**(الجامد والذائب)** ويرى بأن ما عدا هذه الأربعة لا ينسجم مع الدرس الصوتي الخالص.

أما مصطلح الصامت ففيه لبس وتناقض إذ كيف يمكن أن يكون الصوت صامتا كما أن كلمة الصامت أقرب من معنى كلمة أخرس،وكذا استخدام كلمة الصامت في مقابل كلمة المصوت ففيه أيضا نوع من اللبس،غير أن ما يبدو أن استخدام هذين المصطلحين للدلالة على الشديد والرخو كما استخدمها القراء،فالصوت الرخو له قابلية على الامتداد والتصويت به فهو مصوت، بعكس الشديد الذي لا يوجد إلا في لحظة النطق به فهو أخرس أي غير قابل للتصويت.

[1] غانم الحمد :الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ،ص 140.

وفيما يعتقد أن استخدام مصطلحي جامد وذائب في الأصوات اللغوية أقرب من مصطلحي صامت ومصوت من حيث الدلالة، إذ أنّ الخاصّيّة الأساسيّة التي ميّزت بين هذين الصنفين من الأصوات هي أنّ منها ما يجري فيه النفس حرّا طليقا فيمتدّ في مخرجه، فكأنّه يذوب ويسيل فيه،وذلك في حروف المدّ ومنها ما يتعثّر النّفس في مخرجه،وربّما حصل تضييق في مجراه،فكأنّه جمد في مخرجه فلا يذوب فيه ولا يسيل،غير أنّ المصطلحات الأقرب إلى الدرس الصوتي:صامت ومصوّت.[1]

"وإذا كنّا قد تحققنا من دقة استخدام علماء التجويد لمصطلح (الجامد والذائب) فينبغي أن نبين أنهم أدركوا بوضوح كيفية إنتاج(الأصوات الذائبة) وتميزها بحرية مرور الهواء أثناء النطق بها، يقول المرعشي وهو يستخدم مصطلح (حروف المد) في مقابل(الحروف الذائبة):"فلجميع الحروف مخرج محقق إلا حروف المد، إذ لا تنضغط أصواتها في موضع انضغاطا ينقطع به الصوت،بل تمتد بلين بلا تكلف إلى أن تقطعه بإرادتك،ولذا قبلت الزيادة في الامتداد على مقدار يحصل به ذوات هذه الحروف."[2]

وإذا كانت الأصوات العربية تنقسم إلى ذائبة، وهي حروف المد، وجامدة وهي ما عداها فما موقع الحركات العربية: الفتحة والكسرة والضمة من قسمة الأصوات العربية تلك؟ وهل هي من الجامدة أو الذائبة؟

"النصوص الواردة عن علماء التجويد تؤكد أنّ الحركات مأخوذة من حروف المد،قال الداني وهو يتحدث عن حروف المد:"وإن الحركات مأخوذة منها:فالفتحة من الألف،والكسرة من الياء،والضمة من الواو.

"وهذه قضية قررها علماء العربية قديما،وأخذها عنهم علماء التجويد واستدلوا عليها وصارت لديهم من الحقائق،لأن كل واحدة من الحركات مأخوذة من أحد الأصوات الذائبة،وما

---

[1] غانم الحمد :الدراسات الصوتية عند علماء التجويد:ص 140.

[2] المرجع نفسه،ص 144

ينطبق على الأصل ينطبق على الفرع، فما دامت الأصوات العربية الذائبة هي الأصل فإن الحركات تأخذ نفس الحكم وتحمل عليها باعتبارها فرع.

ب-تصنيف الأصوات بحسب المخارج والصفات:

إن دارس الأصوات اللغوية يحتاج إلى معرفة مكونات الصوت اللغوي وخصائصه حتى يحدد علاقة كل صوت بالأصوات الأخرى، وأثر ذلك على سلوك الصوت في اللغة، وما يطرأ عليه من تغيرات في السلسلة الكلامية.

ولتحقيق ذلك قام علماء اللغة بتصنيف الأصوات استنادا إلى أمرين اثنين، أولهما: **مخارج الأصوات**، وثانيهما: **صفات الأصوات**.

1-مخارج الأصوات:

"إن كلمة مخرج تشير إلى المكان الذي تعترض فيه آلة النطق مجرى النفس فتعدل في طريقة مروره، من قفل تام للمجرى يعقبه انفتاح، أو تضييق ينتج من تقارب عضوين من أعضاء آلة النطق وقد سموا موضع القفل أو التضييق مخرج الصوت"[1].

وموضوع مخارج الأصوات ودراستها من أهم مباحث علم الأصوات اللغوية، وقد اختلفت وجهة نظر الباحثين،قدماء ومحدثين،في عدد مخارج أصوات العربية وفيما يلي سنعرض لآراء العلماء حول مخارج الأصوات العربية.

1-1مخارج الأصوات في الدراسات العربية القديمة:

ما يلاحظ في الدرس الصوتي العربي القديم هو اختلاف الدارسين في عدد مخارج الأصوات وفي تحديد بعضها والراجح عندهم أنها سبعة عشر مخرجا هي كالتالي:

* **مخرج الجوف:** هو لحروف المد وهي: الألف والياء الساكنة المضموم ما قبلها والواو الساكنة المكسور ما قبلها.

[1] غانم الحمد: المدخل إلى علم أصوات العربية، ص 79.

* **مخرج أقصى الحلق** : وهو للهمزة والهاء.

* **مخرج وسط الحلق:** وهو للعين والحاء.

* **مخرج أدنى الحلق إلى الفم** : وهو للعين والخاء وتسمى هذه الأحرف الستة (الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء) بالحروف الحلقية .

* **مخرج أقصى اللسان من أسفل مخرج القاف:** وهو للقاف والكاف.

* **مخرج الجيم والشين والياء غير المدية:** وتسمى كذلك الشجرية (أي: من شجر الفم وهو وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى).

* **مخرج الضاد** : وهو من أول حافة اللسان وما يليه من أضراس من أحد الجانبين الأيمن أو الأيسر، وقد أهمل هذا الصوت في الاستعمال وحل محله صوت آخر شبيه بصوت الدال المفخمة.

* **مخرج اللام:** من حافة اللسان من أدناها (أي من أدنى الحافة)إلى منتهى طرفه.

* **مخرج النون:** من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا.

* **مخرج الراء:** وهو من مخرج النون غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلا وهذه الحروف الثلاثة : اللام والنون والراء و يقال لها الذلقية نسبة إلى ذلق اللسان وهو طرفه .

* **مخرج الطاء والدال والثاء** :ويقال لها الحروف النطعية، لأنها تخرج من نطع الحنك الأعلى وهو سقفه .

* **مخرج الحروف الصفيرية:** س، ز، ص، وتسمى كذلك بالأسلية لأنها تخرج من أسلة اللسان ...وهي ما دق في نهاية طرف اللسان.

* **مخرج الضاد والثاء والذال** : من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ، ويقال لها اللثوية نسبة للثة وهو اللحم المركب فيه الأسنان.

* **مخرج الفاء** : من باطن الشفة السفلي وأطراف الثنايا العليا .

* **مخرج الواو غير المدية والباء والميم** : ويقال لها : الشفوية ويضاف لها حركة الفتح .

* **مخرج الغنة**:وهو للميم والنون والتنوين.[1]

1-2-أراء علماء التجويد في عدد المخارج:

وقد ركز علماء التجويد على مخارج الأصوات الجامدة (الصامتة) ويعتبرون أن أشهر ترتيب لأصوات العربية على المخارج هو **ترتيب سيبويه** إذ يقول أبو عمر **الداني** عن ترتيب سيبويه :" هو الصحيح المنقول عليه"[2].

وقال **الرضي**:"وأحسن الأقوال ما ذكره سيبويه ...قال سيبويه في موضع مخارج الأصوات العربية :"ولحروف العربية ستة عشر مخرجا :

* فأقصاها مخرجا : الهمزة والهاء والألف ،

* ومن أواسط الحلق: مخرج العين والحاء،

* وأدناها مخرجا من الفم: الغين والخاء،

* ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف،

* ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف،

* ومن وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء،

* ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد،

* ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهي طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ...مخرج اللام،

* ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون،

---

[1] الطيب دبة : مبادئ اللسانيات البنوية ص 167.

[2] غانم الحمد :مدخل إلى علم الأصوت العربية، ص 83.

* ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء،

* ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء،

* ومما بين طرف اللسان وفوق الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد،

* ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء،

* ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء،

* ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو،

* ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة"[1].

وهناك من العلماء من جعل لحروف المد مخرجا مستقلا هو الجوف وأطلق عليه الجوفية،وصارت المخارج سبعة عشر مخرجا، ومن هؤلاء العلماء **ابن الجزري (ت833هـ)** في كتابه :"التمهيد في علم التجويد ".

وجعل ابن الطلحان مخارج الأصوات خمسة عشرة مخرجا بإسقاط مخرج النون الخفيفة باعتبارها أحد الأصوات الفرعية.

2-صفات الأصوات:

" إن كلمة الصفة تشير إلى الأوضاع التي تتخذها آلة النطق عند إنتاج الصوت "، فتتحدد ملامحه الصوتية من خلال تلك الأوضاع وهي تتعلق بنوع الاعتراض ودرجته في المخرج ،وبحالة الوترين الصوتين عند النطق بالصوت ، وبحالة أقصى اللسان عند النطق بأصوات طرف اللسان خاصة، وبوضع أقصى الحنك واللهاة، وأثر ذلك في فتح مجرى النفس إلى التجويف الأنفي وغلقه"[2].

---

[1] غانم الحمد: مدخل إلى علم الأصوات العربية، ص 85.

[2] المرجع نفسه: ص 79.

إذن، فتحديد مخرج الصوت لا يكفي وحده لتوضيح خصائصه التي تميزه عن غيره من الأصوات، وذلك لاشتراك أكثر من صوت في المخرج الواحد.

وقد اصطلح علماء العربية والتجويد على تسمية ما يصاحب تكون الصوت في مخرجه من أنشطة أعضاء النطق المختلفة بالصفات.

ويضم التراث العربي مباحث واسعة عن صفات الحروف وتصنيفها على وفق تلك الصفات نذكر منهم:

2-1-صفات الأصوات في الدراسات الصوتية العربية القديمة [1].

استطاع القدامى أن يتتبعوا صفات الأصوات اللغوية بالاعتماد على الملاحظة الفيزيولوجية المنطلقة من مبدأ تذوق الحروف وعلى حاسة السمع وقد كان تصنيفهم لها كالتالي :

* **الجهر والهمس:** الحروف المهموسة في اللسان العربي عشرة يجمعها قولك: (سكت فحثه شخص). و**الهمس:** الصوت الخفي الضعيف ،و**الجهر**: القوي وما عداها فهو المجهور.

* **الرخاوة والشدة:** والحروف الشديدة ثمانية هي مجموعة في قولك: (أحد قط بكت)، والشدة امتناع الصوت من أن يجري في الحروف وهو من صفات القوة.

* **التوسط بين الشدة والرخاوة:** وهي مجموعة في:(لن عمر) وأضاف لها بعضهم الياء والواو.

* **الاستفال والاستعلاء:** الاستعلاء من صفات القوة، والاستفال من صفات الضعف والمستعلية سبعة يجمعها قولك : قظ خص ضغط .وهي **حروف التفخيم** على الصواب أعلاها الطاء.

[1] ينظر الطيب دبة : مبادئ اللسانيات البنوية، ص168-169.

* **الانفتاح والإطباق:** الحروف **المطبقة** في العربية هي : ص، ض، ط، ظ، و**المنفتحة** هي كل ما سوى ذلك.

* **حروف الصفير:** وهي الصاد والزاي والسين.

* **حروف القلقلة:** وهي خمسة يجمعها قولك : (قطب جد) وأضاف بعضهم إليها الهمزة ،وسميت كذلك لأنها إذا سكنت ضعفت فاشتبهت بغيرها فاحتاج الأمر إلى ظهور صوت يشبه النبر عند سكوتها يسمى **القلقلة** .

* **الحروف المنحرفة:** وهي اللام والراء. وقيل اللام فقط وسميت كذلك لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما.

* **التكرار:** وهو صفة حرف الراء وذلك لتكرار الصوت فيه.

* **التفشي:** وهي صفة للشين لأنه تفشى في مخرجه حتى اتصل بمخرج الطاء، وأضاف بعضهم إليها الفاء والضاد وبعضهم الراء والصاد والشين والياء والتاء والميم .

* **الحرف المستطيل:** وهو الضاد لأنه استطال عند النطق به حتى اتصل بمخرج اللام، وذلك لما فيه من القوة والجهر والإطباق والاستعلاء وهو صوت الضاد القديمة التي أهمل نطقها وحل محله صوت يشبه الدال المفخمة .[1]

هذا بالنسبة لتطبيق صفات الأصوات العربية عند علماء العربية القدماء، كما أن علماء التجويد صنفوا الأصوات العربية حسب الصفات أيضا فكيف كان هذا التصنيف ؟ وما هي الأسس التي اعتمدوا عليها فيه ؟

[1] الطيب دبة : مبادئ اللسانيات البنوية: ص 168-169.

2-2-صفات الأصوات عند علماء التجويد:

هناك قضيتان يلزم بيانهما أثناء الحديث عن صفات الحروف لدى علماء التجويد. الأولى: بيان عدد الصفات التي وضحها علماء التجويد. والثانية: توضيح الأسس التي يتم تصنيف تلك الصفات وفقها:

2-2-1-عدد الصفات التي وضحها علماء التجويد :

أما الصفات التي تحدث عنها علماء التجويد فقد كان لهم فيها اتجاهان أرساهما اثنان من كبار علماء التجويد، وهما:**مكي بن أبي طالب** (ت837هـ) و**أبو عمرو الداني** (ت444هـ).هذا الأخير الذي صنف صفات الحروف إلى ستة عشر صفة، حيث قال: "اعلموا أن أصناف هذه الحروف التي تتميز بها بعد خروجها من مواضعها التي بيناها ستة عشر صنفا:المهموسة والمجهورة، والشديدة والرخوة، والمطبقة والمنفتحة، والمستعلية والمستفيلة، وحروف المد واللين، حروف الصفير والمتفشي والمستطيل والمتكرر والمنحرف والهاوي،حرفا الغنة."وهو التصنيف الذي التزم به معظم علماء التجويد في بحث صفات الحروف، ولم يخرجوا عنه إلا في قضايا جزئية. "فتجد أبا العلاء الهمذاني العطار يذهب إلى أن الصفات التي أوردها الداني ،لكنه يصنف صفتين ويحذف صفتين، فأضاف :ما بين الشديد والرخو، وحروف القلقلة، وحذف: المنفتحة والمستفيلة"."وجعل أحمد بن أبي عمر صفات الحروف ثماني عشر صفة ،فذكر الصفات التي ذكرها الداني وأضاف إليها صفتين هما :ما بين الشديدة والرخوة، والحروف الذائبة، وتابع ابن الطلحان الداني أيضا لكنه حذف (الهاوي) وأضاف (النفخ والقلقلة).[1] فإذا كانت هذه الصفات التي اعتمدها علماء التجويد في الحروف فما هي الأسس التي اعتمدوها في ذلك ؟

[1]غانم الحمد: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص197.

2-2-2-أسس تصنيف الصفات:

صنف علماء التجويد الصفات باعتبار تقسيمات متعددة:" فالمهجورة والمهموسة تقسيم ومعنى التقسيم المستقل أن تكون الأنواع منحصرة بالنفي والإثبات في التحقيق لا في صورة إيرادها. فإذا علمت أن **المجهورة** هي الحروف التي لا يجري النفس معها عند النطق بها. و**المهموسة** هي التي يجري النفس معها عند ذلك علمت انحصار التقسيم بالنفي والإثبات. وكذلك الشديدة والرخوة، وما بين الشديدة والرخوة تقسيم، والمطبقة والمنفتحة تقسيم، والمستعلية والمنخفضة تقسيم .[1]

غير أن علماء التجويد نظروا إلى صفات الحروف نظرة أشمل من ذلك، فلم يكتفوا بذكر الصفة وقسيمتها، بل حاولوا تقديم أسس شاملة لتصنيف الحروف ولعل أدق الاتجاهات في هذا التقسيم هو الاتجاه الذي يصنفها إلى صفات مميزة وصفات محسنة، وكان **الحسن بن قاسم المرادي** أول من ذهب هذا المذهب من خلال قوله في كتابه: "المفيد في شرح عمدة المجيد"(الفصل الخامس) في انقسام هذه الصفات إلى مميز ومحسن، وذي قوة وذي ضعف: "اعلم وفقك الله أن هذه الصفات المذكورة لها فائدتان،الأولى: تمييز الحروف المشاركة ولولاها لا تحدث أصواتها ولم تتميز ذواتها، قال المازني: الذي فصل بين الحروف التي ائتلف منها الكلام سبعة أشياء: الجهر والهمس، والشدة والإرخاء، والإطباق، والمد واللين، قال: فإذا همست أو جهرت أو أطبقت أو شددت، أو مددت أو لينت اختلفت أصوات الحروف التي من مخرج واحد.

ولذلك قال الرماني وغيره:"لولا الإطباق لصارت الطاء دالا،لأنه ليس بينهما فرق إلا الإطباق، ولصارت الظاء ذالا ولصارت الصاد سينا، ولخرجت الضاد من كلام العرب لأنه ليس من موضعها شيء غيرها، فهذه إحدى فائدتي الصفات. وهي تمييز الحروف المشتركة

[1] غانم الحمد: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص 198.

في المخرج والفرق بين ذواتها، ولها فائدة أخرى وهي تحسين لفظ الحروف المختلفة المخارج فقد اتضح بهذا أن صفات الحروف قسمان:مميز ومحسن."[1]

ويفهم من قوله(محسنة) أن الصفة تعطي الصوت جرسا خاصا، دون أن يكون ذلك سببا للتميز بينه وبين الأصوات الأخرى.

وقد كان علماء التجويد مدركين لظاهرة التقابل بين الأصوات، ودور الصفات في التمييز بينها، خاصة الجهر والهمس، والشدة والرخاوة، والإطباق والانفتاح. وفي هذا الصدد يقول **مكي بن أبي طالب:**"ولولا الهمس الذي في السين لكانت زايا، وكذلك لولا الجهر الذي في الزاي لكانت سينا.إذ قد اشتركا في المخرج والصفير والرخاوة والانفتاح والتسفل، وإنما اختلف في الجهر والهمس لا غير.فباختلاف هاتين الصفتين افترقا في السمع فاعرف ذلك. فيجب أن تعلم أيضا أن السين حرف مؤاخ للصاد لاشتراكهما في المخرج والصفير والهمس والرخاوة، ولولا الإطباق والاستعلاء اللذان في الصاد، لكانت الصاد سينا وكذلك لولا التسفل والانفتاح اللذان في السين لكانت السين صادا،فاعرف من أين اختلف السمع في هذه الحروف والمخرج واحد والصفات متفقة."[2]

وكذلك قال عبد الوهاب القرطبي:"وحال الصاد والسين والزاي كحال الطاء والدال والتاء، والظاء والذال والثاء، لأن الصاد امتازت عن السين بالإطباق، ولولاه لكانت الصاد سينا، وكذلك السين امتازت عن الزاي بالهمس ولولاه لكانت زايا."ثم بين العلاقة بين(ط،د،ت) وكذلك (ظ ، د، ث) على نحو ما وضحها في (ص، ز، س).

كما تظهر عناية علماء التجويد بظاهرة التمييز بين الأصوات عن طريق الصفات المتقابلة وفي هذا يقول المكي:"وإذا وقعت الظاء في كلمة تشبه كلمة أخرى بالذال بمعنى آخر وجب البيان بالظاء لئلا ينتقل إلى معنى آخر.

---

[1] غانم الحمد: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص 199.

[2] المرجع نفسه، ص 200.

وذلك نحو قوله تعالى:﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُوراً﴾(الإسراء: 20) ،أي: ممنوعا، فهو بالظاء فبينه لئلا يشتبه في اللفظ بقوله:"إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُوْرًا" فهذا بالذال من الحذر. وكذلك عقد المكي مقابلة بين "أسروا" و"أصروا" و"يسحبون" و"يصحبون ".... ووضح دور الصفات في التمييز بين هذه الألفاظ".[1]

ويقر علماء التجويد في تصنيف الأصوات حسب المخارج والصفات بتصنيف سيبويه الذي قام بتصنيف حروف العربية حسب الجدول الآتي :

المخارج	الصفات											
	شديد						رخو				بين الشديد والرخو	
	يمتنع معه النفس						مجهور		مهموس			
	مجهور		مهموس		منحرف	مكرر	مفخم	مرقق	مفخم	مرقق		
	مفخم	مرقق	مفخم	مرقق								
1-ما بين الشفتين		ب				م						و
2-باطن الشفة السفلى وأطراف الأسنان							هـ	ذ	ص	ف		
3-طرف اللسان وأطراف الثنايا								ر		ث		
4-طرف اللسان وفويق الثنايا										س		
5-طرف اللسان وأصول الثنايا	ط	د		ث		ن						
6-ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا												
7- ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا أدخل في ظهر اللسان					ل							
8-حافة اللسان إلى الطرف وما فوقهما												
9-فوق حافة اللسان وما يليه من الأضراس												
10-وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى		ج					ض			ش		ى
11-مؤخر اللسان وما يليه من الحنك الأعلى				ك								
12-أقصى اللسان وما يليه من الحنك الأعلى	ق											
13-أدنى الحلق							غ		خ	ح	ع	
14-وسط الحلق										هـ		
15-أقصى الحلق		ء										

جدول الأصوات العربية كما يراه سيبويه.

[1] غانم الحمد: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص 201.

أما عن تحديد عدد أصوات لغة ما يخضع لاعتبارات غير صوتية أحيانا، فلو أن دارسا أراد أن يحدد أصوات لغة غير مكتوبة، وهي مجهولة لديه فإنه سوف يجد عند تحليل نص كلامي منطوق لتلك اللغة أن عدد أصوات تلك اللغة كبير جدا، و أن بعضها متشابه في النطق وعلى هذا الأساس قسم علماء اللغة أصوات العربية إلى أصول وفروع، فكيف تناولوا هذا النوع من التصنيف، وعلى أي أساس يحمل الفرع على الأصل؟ وما العلاقة بينهما؟

3-تصنيف الأصوات إلى أصول وفروع:

"قسم علماء اللغة أصوات العربية إلى أصول وفروع ، ورأوا أن الأصل هو منطلق التحليل الذي تنسب إليه الفروع، وكأنهم بهذا ينسبون إلى الأصل نوعا من الحدس النفسي في سليقة المتكلم العربي بجعله يسعى عند النطق إلى تحقيق الأصل،فتحول مطالب الموقع والجوار(من إدغام وإخفاء) دون تحقيق الأصل فيتحقق الفرع آليا دون وعي من المتكلم."[1]

و قد كان الحدس بالأصل يربط في ذهن النحاة بين الأصل والمعنى، فالمعنى في اللغة العربية يعترف بالأصل أي: بالحرف الأصلي، وهذا ما يشهده نظام الخط العربي الذي لا يرمز في الكتابة إلا إلى الحرف الأصلي مثلا:الميم دون التطرق إلى التغيرات التي تحدث له أثناء استعماله في الكلمة، وهذا نوع من الاقتصاد لأن الرمز إلى الفروع يضيف عبئا جديدا.

لذلك اعتنى علماء العربية وكثير من علماء التجويد ببيان الحروف الأصول والفروع وسنكتفي بتوضيح عدد حروف كل قسم محاولين رصد العلاقة بينهما.

[1] تمام حسان: الأصول،ص 110

3-1-الحروف العربية الأصلية:

لقد رأى سيبويه أن أصول حروف العربية تبلغ في عددها تسعة وعشرون حرفا هي[1] :

الحرف	رمزه	الحرف	رمزه
1-الهمزة	ء	15-الراء	ر
2-الألف	ا	16-النون	ن
3-الهاء	ه	17-الطاء	ط
4-العين	ع	18-الدال	د
5-الحاء	ح	19-التاء	ت
6-الغين	غ	20-الصاد	ص
7-الخاء	خ	21-الزاي	ز
8-الكاف	ك	22-السين	س
9-القاف	ق	23-الظاء	ظ
10-الضاد	ض	24-الذال	ذ
11-الجيم	ج	25-الثاء	ث
12-الشين	ش	26-الفاء	ف
13-الياء	ي	27-الباء	ب
14-اللام	ل	28-الميم	م
		29-الواو	و

وقد صار ما ذكره سيبويه بأن أصول العربية تسعة وعشرون حرفا أساسا استند عليه معظم علماء العربية ولم يشذ منهم أحد إلا **أبو العباس المبرد**،وفي هذا قال **ابن جني** :" اعلم أن أصل حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفا فأولها الألف وآخرها الياء على المشهور من ترتيب حروف المعجم إلا أبو العباس فإنه كان يعدها ثمانية وعشرون حرفا ويجعل أولها الباء ويدع الألف من أولها ويقول هي همزة، ولا تثبت على صورة واحدة ،وليست

[1] تمام حسان: اللغة العربية معناها و مبناها، مطبعة النجاح الجديدة،المغرب ،ط1994 . ص51

لها صورة مستقرة فلا أعتدها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس غير مرضي عنه عندنا ..."[1]

" وكان علماء التجويد يسيرون باتجاه القول بأن حروف العربية الأصول واحد وثلاثون حرفا ، ويتمثل ذلك بحديثهم عن الطبيعة المزدوجة لكل من الواو والياء حين يكونان حرفي مد (من الحروف الذائبة) مرة ،وحين يكونان حرفي لين (من الجامدة) مرة أخرى على نحو ما يوضح ذلك قول **عبد الوهاب القرطبي** :" الواو والياء تكونان تارة من حروف المد واللين بأن تسكنا سكون ما قبلهما منهما، ومتى وجد ذلك زال عنهما معظم المد وبقي اللين وانبسط اللسان بهما وصارت بمنزلة الحروف الجوامد"، وقد انتهت عند علماء التجويد إلى القول بأن الحروف العربية الأصلية واحد وثلاثون حرفا "[2].

3-2-الحروف العربية الفرعية:

الحرف الفرعي هو الصوت الأصلي الذي تتغير صفة من صفاته الصوتية أو ينتقل مخرجه إلى مخرج صوت مجاور له، وذلك التغير ناتج عن واحد من ثلاثة أسباب:

* **المجاورة:** مثل الصاد التي كالزاي في نحو (مصدر) ،والشين التي كالجيم في نحو (أشدق) فقد لحق الجهر كلا من الصاد والشين المهموستين لمجاورة الدال المجهورة.

* **لغات القبائل** : مثل همزة بين بين،وألف الإمالة وألف التفخيم .

* **اللكنة الأعجمية** : مثل الطاء التي كالتاء والباء التي كالفاء.

وقد قسم علماء العربية وعلماء التجويد الأصوات العربية حسب الفروع استنادا الى ما أورده سيبويه في الكتاب حيث قال : فأصل حروف العربية تسعة وعشرون ....وتكون خمسة وثلاثون حرفا بحروف هن فروع ،وأصلها من التسعة والعشرون وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار وهي:

---

[1] غانم الحمد: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص 147.

[2] المرجع نفسه ، ص 148-149.

- وجهان من الأداء إقليميان اختص بهما أهل الحجاز في البدو و الحضر و هما: همزة بين بين و ألف التفخيم .
- أربعة أوجه من الأداء غير إقليمية فهي حاصلة بتأثير الجوار فقط و هي:
  - النون الخفية (النطق بها مقيد بوجود بعض الحروف بعدها).
  - الشين التي كالجيم و هي شين أشربت جهر الدال التي بعدها.
  - الصاد التي كالزاي (زاي مفخمة أو صاد مجهورة).
  - الألف الممالة (و ينطق بها بين الفتحة الصريحة والكسرة الصريحة).

وقد أوردها الحاج صالح في كتابه (السماع اللغوي عند العرب و مفهوم الفصاحة) في جدول يبين النظام الصوتي العربي في زمان سيبويه [1]:

[1] عبد الرحمان الحاج صالح :السماع اللغوي عند العرب و مفهوم الفصاحة، موفم للنشر،2012،الجزائر،ص 232

النظام الصوتي العربي في زمان سيبويه بحسب ما جاء عند الخليل و سيبويه من الأوصاف و التصنيف للأصوات العربية

(بين قوسين:التنوعات الستة المستحسنة)

المخارج / الصفات	شفوي	لثوي	نطعي		شجري	من مؤخر الحنك	لهوي	حلقي		
			ذولقي	صفيري أو أسلي				ل الحلق	أوسطه	أقصاه
أصوات الحركات(المصوتات)(1)	ـَ ـِ ـُ و ي				ـِ ـِـي ي					ـَ ـَا (+ألف التفخيم و الممالة)
البينية (2) –مداتها – اللين	و ي									
البينية (2) –المنحرف –المكرر – الأغن – الناصع	م	ل ر ن (+الخفية)							ع	
الرخوة مع تفخيم: مجهور		ظ		ص (التي كالزاي)	ض					
الرخوة مع تفخيم: مهموس								غ(4)		
من غير تفخيم: مجهور		ذ		ز						
من غير تفخيم: مهموس	ف	ث		س	ش (التي كالجيم)			خ	ح	ه
الشديد مع تفخيم: مجهور			ط(3)				ق(3)			
الشديد مع تفخيم: مهموس										
من غير تفخيم: مجهور	ب				ج					
من غير تفخيم: مهموس			ت			ك				ء(+بين بين)

(1) كلها صوت حنجري (من أقصى الحلق) بانفتاح تام في الفتحة و هيئة خاصة للتجاويف و الشفتين في الضمة و الكسرة.

(2) هي الحروف التي بين الشديدة والرخوة.

(3) كانت الطاء مجهورة (دال مفخمة) و صارت مهموسة (تاء مفخمة)و كذلك القاف (الآن بتفخيم +همس).

(4) الغين والخاء تفخمان مع الفتحة.

وتكون اثنين وأربعين حرفا بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربية ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا الشعر وهي:

الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف ، والجيم التي كالشين، والصاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء ،والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء وهذه الحروف التي تممتها اثنين وأربعين جيدها و رديئها أصلها التسعة والعشرون لا تتبين إلا بالمشافهة"[1].

وقد أدرك علماء التجويد حقيقة الأصوات الفرعية فقال **المكي:**" أن مخرج الحرف الفرعي متوسط بين مخرج الحرفين اللذين اشتركا فيه"[2].

وقال **أحمد بن أبي عمر:**" وإنما كانت فروعا لامتزاجها بغيرها، وكانت مستحسنة لما يستفاد بالامتزاج من تسهيل اللفظ وتحسينه فرع المسموع ".

ويرى علماء التجويد أن الأصوات الفروع هي امتزاج بين الحرفين الأصليين وفي هذا الصدد يقول المرعشي: "ووجه تفرع هذه الحروف أنها متولدة من امتزاج الحرفين الأصليين."

و أن الأصوات الفرعية تدرك بالمشافهة لأنها لا صورة لها في الكتابة.

---

[1] غانم الحمد :مدخل إلى علم الأصوات العربية ، ص 72-73.

[2] غانم الحمد :الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص 199.

ويبدو أن سيبويه قسم الحروف الفرعية إلى مستحسنة ومستقبحة على أساس كثرة الاستخدام وقلته، وهناك من أضاف حروفا أخرى على ما ذكره سيبويه." ولما كان الأساس الذي استند إليه سيبويه في بيان عدد الحروف العربية هو السماع من قراء القرآن والعرب فمن المتوقع إذن أن يروي غيره حروف أخرى إما لأنه لم يسمعها أو أنه اعتبرها حرفا واحدا، وعدها غيره أكثر من حرف ومن ثم زاد بعض علماء العربية وبعض علماء التجويد في عدة حروف العربية حتى بلغ بها عبد الوهاب القرطبي اثنين وخمسين حرفا."[1]

وقد ناقش الدركزلي الأسس التي تصنف الصوت الى حرف أصلي وحرف فرعي فنقل عن الفخر الرازي :" لقائل أن يقول : إن نسبة اللام الرقيقة إلى الغليظة كنسبة الذال إلى الظاء ،وكنسبة السين إلى الصاد ،فإن الذال يذكر بطرف اللسان والظاء يذكر بكل اللسان.وكذلك السين يذكر بطرف اللسان والصاد يذكر بكل اللسان،فثبت أن نسبة اللام الرقيقة إلى اللام الغليظة كنسبة الذال إلى الظاء،وكنسبة السين إلى الصاد،قال:ثم رأينا أن القوم قالوا:الذال حرف والظاء حرف آخر،وكان الواجب أيضا أن يقولوا:اللام الرقيقة حرف واللام الغليظة حرف آخر....".

ويواصل الدركزلي الحديث عن تصنيف الأصوات إلى أصول وفروع،يقول:"قد مر أنهم بل صرحوا بلام الجلالة نفسها أنها منها،وفرقوا بين الأصل والفرع بإزالته عن مخرجه الأصلي"[2]

إن أساس اعتبار الذال حرفا والظاء حرفا آخر،وعدم اعتبار اللام الرقيقة واللام الغليظة حرفين هو قدرة الذال والظاء على التبادل في الموقع مع تغيير المعنى،مثل(محذورا ومحظورا) فالفرق الصوتي بين الكلمتين أدى إلى اختلاف المعنى.

---

[1] غانم الحمد :الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : ص 150.

[2] المرجع نفسه :ص 202.

أما اللام الرقيقة واللام الغليظة فليس لهما القدرة على تبادل المواقع وتغيير المعنى لذا فهما تنوع صوتي لحرف واحد هو اللام.

و بعد أن عرفنا الأصول والفروع وأساس تصنيفها، نحاول الآن أن نحدد العلاقة بينهما معتمدين على حرف"النون"كنموذج.وكيف حملت هذه الفروع على الأصل:

تورد أغلب الدراسات الخاصة بهذا المبحث حرف النون كنموذج لدراسة الأصل والفروع المتفرعة عنه كما يلي:

" 1-الأصل في النون أن تنطق في اللثة،

2- " " " "تكون أنفية ،

3- " " " " تكون مجهورة ،

4- " " " " مرققة ."[1]

غير أن حرف النون يخضع للعدول ولا يحافظ على أصله دوما، وإذا أردنا معرفة فروع النون أو نماذج العدول عن أصل النون وجدنا ذلك يتمثل على النحو التالي:

* قد تنطق النون بالشفتين كما في: ينبح.
* وقد تنطق بالشفة السفلى والأسنان العليا كما في: ينفع.
* وقد تنطق مفخمة في الأسنان مثل: ينظر.
* وقد تنطق لثوية أسنانية كما في: أنت،تنسى.
* وقد تنطق مكررة مثل: من رأى.
* وقد تنطق منحرفة مثل: من لام.

[1] تمام حسان: الأصول ، ص 109.

* وقد تنطق غارية كما في: ينشأ.
* وقد تكون غنة بلا مخرج في الفم كما في: من يكن
* وقد تنطق في مخرج الطبق مثل: ينكر
* وقد تنطق(مفخمة) في اللهاة كما في : ينقل

كل ذلك فروع للنون وكله عدول عن الأصل بحسب الموقع،وبسبب ارتباطه بالموقع يعتبر عدولا مطردا ،وبسبب اطراده يسهل رده إلى أصله.

كما أن قضية الأصل والفرع يتقاسمها المتكلم والسامع معا."فالمتكلم يعدل عن أصول الأصوات إلى فروعها لأن الأصول لا تنطق وإنما تنطق الأصوات وهي الفروع، والكاتب لا يرمز في الكتابة إلى الأصوات المنطوقة وهي كثيرة ومتشعبة وإنما يرمز إلى أصول الحروف."[1]وهذا ما تجسد في حرف النون كأصل وما تفرع عنه،فالمتكلم لا ينطق النون واحدة في جميع الحالات وإنما يعدل بها عن أصلها فيختلف مخرجها وتفخيمها أو ترقيقها مثل:"ينبغي"تختلف النون عنه في"ينفع"و"من يكون "و" ينكر "و"ينقل."[2] وهذه الفروع ينطقها المتكلم دون تكلف، كما أن الكاتب يشق عليه أيضا أن يمثل لكل صوت من أصوات النون الفرعية برمز خاص فيرد الفروع التي جاء بها المتكلم إلى أصلها ويكتب كل هذه النونات نونا واحدة أي يجعل لها رمزا واحدا في الكتابة هو (ن).

كما أن السامع يرد الفرع إلى أصله فإذا كان المتكلم لا ينطق الأصل واحدا في جميع الحالات وإنما ينحو إلى الاقتصاد في الجهد بواسطة الإدغام أو الإخفاء أو الإقلاب أو غيرها من ظواهر المقارنة بين مخارج الأصوات وصفاتها، فإن السامع يرد كل هذه الفروع إلى أصل واحد لسببين:

---

[1]تمام حسان :الأصول،ص 138.

[2]المرجع نفسه: ص 139.

– أ– أن المعنى يرتبط بالأصول لا بالفروع، ويتضح ذلك من أن مخرج النون في"نشاط" يختلف عن مخرجها في "ينشأ"، ويختلف في"نقل"عنه في"ينقل"، ولكن المعنى يجعل"ينشأ"مضارعا من "نشأ"و"ينقل "مضارعا من "نقل"، على رغم اختلاف الفروع من حيث المخرج.

– ب– أن المتكلم والسامع من أصحاب السليقة لهما حدس بالأصل الصوتي ولا ينتبهان إلى اختلاف الفروع."[1] فأحيانا يظن المتكلم أنه نطق الأصل وهو ينطق الفرع، والسامع يظن أنه سمع الأصل وهو سمع الفرع فهو بذلك يرد الفرع المسموع إلى أصله.

و من كل ما سبق نستطيع القول بأن الصوت الأصلي"هو الذي له أثر في معنى الكلمة التي يدخل هو في تركيبها،بحيث إذا نزع منها وحل محله أصلي آخر تغير المعنى،وأما الصوت الفرعي فهو بخلاف ذلك،مثلا: كلمة (عاد) إذا حذفت ألفها ووضعنا مكانها واوا لتصير"عود"ثم نحذف الواو ونضع مكانها ياء لتصير"عيد" ،فسنجد أن الكلمة كان لها مع كل واحد من هذه الأصوات معنى خاص يختلف عن معنييها مع الصوتين الآخرين، فنقول:

" إن الألف والواو والياء أصوات أصلية في العربية"[2]."وإذا أخذنا كلمة عاد نفسها ونزعنا ألفها ونضع مكانها إمالة ونقول:"هذا الرجل من قوم عاد بالإمالة،فسنجد أن معنى الكلمة لم يتغير،إذ أن "عاد"بالفتح علم لقبيلة،وكذلك "عاد" بالإمالة ،لهما نفس المعنى،فنقول إذن:إن صوت الإمالة فرع من صوت الفتح وليس أصلا فيه".[3]

وعلى ما نعتقد أن قضية الأصل والفرع في الأصوات تختلف حسب الألسنة فما يعتبر في لسان ما فرعا قد يعتبر في لسان آخر أصلا وهكذا.و مثال ذلك حرف الراء والغين في العربية يعتبران حرفين أصليين لكل رمزه الخاص غير أنهما في اللغة الفرنسية صوتان مختلفان أو تحققان صوتيان لرمز واحد هو (R).

---

[1] تمام حسان:الأصول، ص 139.

[2] محمد الأنطاكي:المحيط، ص 39.

[3] المرجع نفسه: ص 40.

فمن خلال ما تعرضنا له في هذا المبحث يتبين لنا أن للقدماء من علماء العربية بحوثا في الأصوات اللغوية، شهد المحدثون أنها جليلة القدر بالنسبة إلى عصرهم، فبرغم افتقارهم إلى آلات وأجهزة التصوير والتسجيل وتحليل الأصوات إلا أنهم برعوا في الدرس الصوتي بما توصلوا إليه من حقائق ونتائج علمية دقيقة اعتمدوا فيها على وصف وتذوق الحروف، نذكر منها:

* وضع أبجدية صوتية للغة العربية رتبت أصواتها بحسب المخارج بدءا من أقصى الحلق حتى الشفتين كان أول من وضعها الخليل بن أحمد.

* تحدثهم عن أعضاء النطق وتسمية كل منها مثل الرئة، والحنجرة...وتحديد مخارج وصفات الأصوات بطريقة تفصيلية.

*تقسيم الأصوات إلى صحيحة ومعتلة على أساس اتساع المخرج مع العلة دون الصحيحة.

*اهتداؤهم لتمييز بعض السمات الخاصة ببعض الأصوات مثل: الانحراف في (ل) والتكرار في (ر).

*تقسيم أطوال أصوات العلة إلى قصيرة وطويلة وأطول.

*الحديث عن ائتلاف الحروف وكيفية بناء الكلمة العربية، حيث تأبى العربية توالي الأمثال، مثل الكلمة التي تبدأ بساكن واجتماع واوين أول الكلمة.

*حديث سيبويه والخليل عما يسمى بالانسجام الصوتي مثل إبدال الصاد زايا، إذا كانت الصاد ساكنة وبعدها صوت مجهور مثل: "يصدق"التي ينطقها بعضهم (يزدق) اقتصادا للجهد العضلي.

المبحث الثاني:

القياس في المستوى الصرفي

تمهيد:

لقد اهتم عبد الرحمان الحاج صالح بدراسة التراث اللغوي العربي القديم في مختلف مستوياته، إذ يقول:" إننا نحاول أن نحلل ما وصل إلينا من تراث فيما يخص ميدان اللغة وبخاصة ما تركه لنا سيبويه وأتباعه ممن ينتمي إلى المدرسة الخليلية "[1]

ولذا سنحاول عرض آراء النحاة في هذا المستوى، فكيف كانت نظرتهم للمفردة العربية؟ وكيف تم جمعها؟ وعلى أي أساس تم تصنيفها وتبويبها ؟ وما الإضافة التي قدمها د.الحاج صالح فيما يخص بنية الكلمة؟

إن مادة هذا العلم هي الوحدات الصرفية، و ربما تكون الوحدة الصرفية في كلمة أو جزء من كلمة في بدايتها أو وسطها أو نهايتها، و قد تكون المغايرة بين الصيغ كالمغايرة بين الفعل المبني للمعلوم والفعل المبني للمجهول.فالكلمات:قال، اضرب....وحدات صرفية، وحروف (أنيت) وحدات صرفية وكذلك ضمائر الرفع المتصلة.....

وبإيجاز نستطيع القول أن كل دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها و تؤدي إلى خدمة العبارة أو تؤدي إلى اختلاف المعاني النحوية، هي من باب" الصرف "وذلك في نظر الدكتور كمال بشر من خلال كتابه " **التفكير اللغوي بين القديم و الجديد**". ومن ذلك تقسيم الكلمة من حيث الاسمية و الفعلية والنظر إليها من حيث العدد (الإفراد و التثنية والجمع)، والنظر إليها من حيث النوع (التذكير و التأنيث) و الكلام عن الشخص (المتكلم والخطاب والغيبة).[2]

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح:النظرية الخليلية العربية و مفاهيمها الأساسية: مركز البحث العلمي و التقني لتطوير اللغة العربية، ط 4،2007 ،ص 16.

[2] ينظر كمال بشر :التفكير بين القديم و الجديد:دار غريب للنشر،مصر،2005، ص 423-424.

و قد كان الصرف و قضاياه في التراث القديم يدرس مختلطا بالنحو واتسمت الآثار العلمية باشتمالها قضايا العلمين معا، ومن أكثر ما يبدو ذلك في كتاب سيبويه، حيث يقول عنه ابن جني في هذا الشأن:"النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير والإضافة والنسب والتركيب"[1]

ولابن جني رأي خاص في الصرف وسماه "التصريف" و يعني به "النظر في الكلمة من حيث أصولها و زوائدها و من حيث أبنيتها و أوزانها."

إذن، فعلم الصرف يدرس المفردة وما يعتريها من تغيرات، صنفها النحاة إلى نوعين من التغيير:

1- **تغيير في الصيغ:** لإفادة معان جديدة أو تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة، و مثال هذا النوع تغيير الصيغة من حال الإفراد مثلا إلى التثنية و الجمع أو تغييرها من صورة التكبير إلى صيغة التصغير.

2 - تغيير في شكل الكلمة: وصورها دون تغيير في قيمتها أو معانيها الصرفية، كتغيير الكلمة إلى وزن معين إلحاقا لها بكلمة أخرى كتغير غَزَوَ إلى غزا.

كما يشمل الصرف أشكالا من الصيغ و من ذلك مثلا **صيغة افتعل** و فروعها إذا كانت فاؤها أحد حروف الإطباق (ص،ض،ط،ظ) أو كانت الفاء (د،ذ،ز) قالوا في الحالة الأولى تقلب تاء الافتعال طاء، و في الثانية تقلب التاء دالا. فتقول: اصطبر ،اضطجع اطعن، اضطلم والأصل: اصتبر، اضتجع، اطتعن، و اضتلم ،كما تقول: ادان وادكر وازداد، والأصل ادتان ،اذتكر ،ازتاد.[2]

---

[1] ينظر كمال بشر :التفكير بين القديم و الجديد:ص 424.

[2] المرجع نفسه ص 443.

فالصرفيون هنا يقدرون أصلا افتراضيا لهذه الكلمات،لأن القياس الأصلي–افتعل– وعلى وفاقه جاء نحو: ابتكر، اشتجر. و لكن وجدوا أن الأمثلة المذكورة بنوعيها لا تتمشى مع هذا الوزن، فكان لابد من تفسير، وهو المذكور سابقا.[1]

و هذا يتمشى مع منهجهم و منطقهم في معالجة قضايا الصرف و الذي يتسم بـ:

1. إيمانهم بفكرة الأصل: بمعنى أن هناك أصلا ثابتا ترجع إليه كل الصيغ المتشابهة بطريقة مباشرة.

2. محاولتهم حشد الأمثلة المتفقة: في شيء، و المختلفة في شيء آخر تحت نظام واحد أو إخضاعها لها لميزان واحد، فابتكر واصطبر عندهم كلاهما على وزن افتعل و كلاهما يرجع إلى أصل ثلاثي هو (ب، ك، ر) في الأول و (ص، ب، ر) في الثاني.[2]

جمع مفردات العربية و حصرها:

يذكر الحاج صالح في هذا المجال من كتابه (منطق العرب) أن فكرة جمع العربية في معجم هي للخليل بن أحمد الذي امتاز عن كل من سبقهم من ألف معجما من الأمم الأخرى غير العرب في أنه كان ينوي أولا ألا يترك شيئا من مفردات العربية، و ثانيا أنه فكر في وسيلة تمكنه من تحقيق ما كان ينويه، و هي ضرب من الحساب كان له الفضل في اختراعه كسائر ما أتى به من أفكار و مناهج تحليل و غيرها، و قد مكنه هذا السلوك العلمي من إقامة نظام من العمليات يحصل به ما لا يمكن حصره إلاّ به،بما في ذلك حصره لجميع أوزان الشعر. وناهيك بالمثُل أو(الأوزان) التي تمكن من حصر جميع أبنية الكلم ... وكذلك لجوؤه إلى رموز **الفاء و العين و اللام** التي استعملها في التصريف في العروض."[3]

---

[1] كمال بشر :التفكير بين القديم و الجديد، ص 442.

[2] المرجع نفسه: 443 .

[3] عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان ،ص 220.

تطرق الحاج صالح إلى طريقة الحصر من خلال ما ذكره عن كتاب العين حيث يقول:" وجاء في مقدمة كتاب العين ما يلي: اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين: قدّ، دق، شدّ و دش. والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه مسدوسة وهي نحو: ضرب، ضبر، برض، بضر، رضب، ربض. والكلمة الرباعية تتصرف على 24 وجها، وذلك أن حروفها و هي 4 أحرف تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستة أوجه فتصير 24 وجها. يكتب مستعملها ويلغى مهملها ... و الكلمة الخماسية تتصرف على 120 وجها و ذلك أنّ حروفها وهي 5 أحرف تضرب في وجوه الرباعي وهي 24 حرفا فتصير 120 يستعمل أقله و يلغى أكثره".[1]

كما يشير عبد الرحمان الحاج صالح أن هذا النوع من العمليات يسمى عند الرياضيين المحدثين بـ(**العاملي**) ويرمز إليه كمثل:

$$2=1\times2=!2$$

$$6=3\times2=3\times12=3\times2\times1=!3$$

$$24=4\times6=4\times13=4\times3\times1\times2=!4$$

$$120=5\times24=5\times14=5\times4\times3\times2\times1=!5$$

و قد أحصى الخليل عدد المواد الأصلية بناء على عدد الحروف العربية وهي 28 و على هذه الصيغة الحسابية الحديثة:

الثنائي $|228= 28\times27=756$

الثلاثي $|328 =28\times27\times26=19,655$

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان: ص220

الرباعي |428 =28×27×26×25=491,400

الخماسي |528 =28×27×26×25×24=11,793,600[1]

وهذه الأعداد يدخل فيها ما استعمله الناطقون العرب و ما لم يستعملوه تمثل كل ما تحتمله القسمة المذكورة بالمفهوم الحديث.

كما يعطي عبد الرحمان الحاج صالح مثالا عن ذلك بـ(ضرب) حيث يعتبر الضاد المفك في: (ضرب) وتصير راؤها مفكا لربض... وهكذا... وتقلب العملية حتى تستفرغ جميع التراكيب المحتملة.

أما التمييز بينما استعمل بالفعل و ما أهمل منه في هذه التراكيب فباللجوء إلى ما سمع و دوّن، تستخرج منه الألفاظ المسموعة وتبوّب في المعجم كما تصوّره الخليل بحسب مخارج الحروف و انطلاقا من حرف العين.

وقد أحصى العلماء الجذور الحقيقية التي هي موجودة في الاستعمال وهو ما يسميه الخليل بالمستعمل (من التقاليب الحرفية). فقد ذكر الزبيدي في مختصر العين هذه الأرقام: تبلغ جميع الجذور المستعملة في اللغة العربية 5626 جذرا، وتنقسم إلى:

ثنائي: وتبلغ جذوره 489، **الثلاثي:** 4261 جذرا، **الرباعي:** 820 جذرا، و**الخماسي:** 42 جذرا.[2]

[1] عبد الرحمان الحاج صالح : بحوث و دراسات في اللسانيات العربية،ج2 ،موفم للنشر،الجزائر،2012، ص69

[2] عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان :ص 223

إحصاء الأبنية:

أما في هذا القسم فقد ذكر عبد الرحمان الحاج صالح أن أبنية المفردات و أوزانها قد أحصاها لأول مرة سيبويه وبلغ عددها فيما أحصاه 304 بناء. وأضاف الجرمي بعض الأوزان وزاد ابن سراج 22 وزنا.

و ذكر أبو جعفر النحاس أن الأسماء غير المزيدة تبلغ 19 وزنا... ثم ألف في هذا الموضوع الزبيدي كتاب(الاستدراك على كتاب سيبويه) ذكر عددا من الأوزان لم تأت في الكتاب.

كما يورد الحاج صالح القسمة التركيبية التي لجأ إليها سيبويه في حصره لأبنية الكلم تحت عنوان:

مستوى مثال الكلمة والجداء الديكارتي:

هذا المستوى الذي هو مستوى الوزن، تجرد حروف الكلمة الأصول من محتواها ويرمز لكل حرف حسب مرتبته : الفاء لكل حرف صامت يأتي في أصل الكلمة في الأول ، وهكذا بالنسبة للعين واللام، ونلاحظ مرة أخرى أنه تجريد رياضي غالبا (وهو من عمل الخليل) فهو تجريد من تعميم منطقي رياضي وليس تجريدا كيفيا محضا. [1]

كما ذكر بأنه يمكن حصر الأنواع والمثل الخاصة بالكلم بقسمة تركيبة أيضا، قال الرضي الاستراباذي فيما يخص قسمة الثلاثي المجرد" إنما كانت القسمة تقتضي اثني عشر لأنّ **اللام** للإعراب أو البناء فلا يتعلق بها الوزن.... و**للفاء** ثلاثة أحوال : فتح وضم و كسر، و لا يمكن إسكانه لتعذر الابتداء بالساكن. و**للعين** أربعة أحوال: الحركات الثلاث والسكون

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان:ص224.

والثلاثة في الأربعة اثنا عشر سقط المثالان (فِعُل و فُعِل) لاستثقال الخروج من ثقيل إلى ثقيل مخالفه...)

كما يورد الحاج صالح أن هذه العملية التي تجعل للفاء والعين واللام أحوالا بحسب ما تقتضيه الحركات والسكون وهو ما يسمى الآن جداء ديكارتيا لأنه نتيجة لضرب مجموعة في مجموعة. و يمكن أن يمثل ذلك فيما يخص الثلاثي المجرد هكذا: [1]

	فتحة A	ضمةu	كسرة i	سكون ø
فتحة	فَعَلaa	فَعُلau	فَعِلAi	فَعْلaø
ضمة	فُعَلua	فُعُلuu	فُعِلui	فُعْلuø
كسرة	فِعَلia	فِعُلiu	فِعِلii	فِعْلiø

و قام سيبويه هو نفسه بهذا النوع من الحساب لأنه يرتب أوزان الثلاثي المجرد على ترتيب الفاء والعين من فعل كل واحدة منهما بالحركات الثلاث على نفس الترتيب:

فتحة +سكون/ضمة + سكون/ كسرة + سكون/ثم فتحة + فتحة / فتحة + ضمة/ فتحة +كسرة/، ثم /ضمة + فتحة/ ضمة +ضمة/ ضمة + كسرة/ثم /كسرة + كسرة/كسرة+ضمة/.

كما نبّه على أن وزنين مما يقتضيه الجداء الديكارتي وهما(ضمة+كسرة)،

(كسرة + ضمة) ليس لهما وجود إلا فُعِل في الفعل (المبني للمجهول) و لا يوجد فِعُل إطلاقا في العربية .

ثم تناول سيبويه بعد هذا أوزان الثلاثي المزيدة الخاصة بالاسم والصفة فرتبها على نفس الترتيب السابق و بحسب حروف الزيادة.

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان: ص225.

الصنف الأول : ما فيه :أَفْعَل / إِفْعِل / إِفْعَل/ أَفْعِل/ أُفْعُل ثم زيادة حرف مد بعد حرف العين على ما سبق : إفعال /أفعال / إفعيل / أُفْعُول.

ثم الهمزة في الأول و زيادة الألف بعد الفاء :أُفاعل أو الواو بعد العين : إِفْعَوْل ، وعند ذلك ينص على عدم وجود أُفْعيل ولا أَفْعَوْل و لا أُفْعال و لا أُفْعيل.

و يلاحظ أن وزن أفعال تكسر عليه الأسماء للجمع وكذلك أفاعل و أفاعيل.

ثم بزيادة النون بعد الفاء : أَفَنْعَل و يقول بأنه قليل و إنْفَعْل، و بزيادة الألف بعد اللام : إِفْعَيْلَى، و أَفْعَلى، إفْعَلى .

و يكون أيضا في هذا الصنف الموسوم بزيادة الهمزة في الأول : أُفْعُلان ، و إِفْعلِان وأفعلان، و أَفْعِلاء و إِفْعِلاء، وقال:" لا نعلم في الكلام : إِفْعُلان و لا أُفْعلِان.

ثم ينتقل إلى صنف ثان هو زيادة الهمزة في غير الأول و يستمر فيستغرق بذلك جميع الأوزان المزيدة للثلاثي مستعملة كانت أو مهملة، و يميز دائما بين الصفة و الاسم والكثير والقليل منها.[1]

ويتناول في باب ثالث أبنية الرباعي المجرد والمزيد ثم الخماسي، ثم يتطرق سيبويه إلى الصنف الخاص بزيادة الألف ثانيا وثالثا : فاعِل و فاعَل و فِعال و فُعال وفاعل و فاعلاء و فاعولاء و مفاعل .

ويصرح هنا بأنهم" قد يختصون الصفة بالبناء دون الاسم والاسم دون الصفة، و يكون البناء في أحدهما أكثر منه في الآخر، يعني مثل إمخاض وإسلام و هو في المصادر أكثر

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص 226.

و إنما جاء صفة في موضع واحد، قالوا: إسكاف، وأفعل نحو:أحمر وأصفر و هو في الصفة أكثر منه في الاسم، وقالوا : أفكل و أبدع[1] .

و يعترف الحاج صالح بفضل سيبويه حين يورد في كتابه:" إن ما أحصاه سيبويه كان هو وحده كافيا إلى حد بعيد لاستنباط الثوابت و كل حدود العربية المتعلقة بهذه الأبواب، ومن جهة أخرى لاستنباط معاني الأوزان انطلاقا مما حصروه من الكلم التابعة لكل وزن، و قد استطاع اللغويون بالفعل أن يستنبطوا كل المعاني العامة التي تدل عليها أغلب الأوزان، وهذا بدأ به سيبويه و شيوخه، كما أثبتوا بالإحصاء أيضا أقصى ما تكون عليه الأسماء والأفعال بعدد الحروف أصولا و فروعا. قال الخليل:" ليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم فاعلم أنها زائدة على البناء و ليس من أصل الكلمة مثل: قرعبلانة إنما أصل بنائه قرعبل ...و قال أيضا: الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف ...فإن صيرت الثنائي، مثل: قد و هل و لو اسما أدخلت عليه التشديد فقلت: لوّ مكتوبة ....."

وقال:" وإن وردت عليك كلمة رباعية معراة من حروف الذلق أو الشفوية ....فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب ".

وقال أيضا:"وأما البناء الرباعي المنبسط فإن الجمهور الأعظم منه لا يعرى من حروف الذلق أو من بعضها إلا كلمات نحو عشرين شواذ "

وهذه أمثلة قليلة لما استطاعوا أن يستنبطوه من ثوابت للغة العربية، فما من صفة اختصت بها العربية إلا و كشفوا عنها بالطريقة الموضوعية الوحيدة التي يعرفها العلم و هو "الإحصاء."[2]

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان:ص 227.

[2] المرجع نفسه: ص227

وقد طرح الحاج صالح سؤالا دلالة على عظمة ما وصل إليه العرب: كيف تم للنحاة العرب إحصاء كل ما جاء في هذا المسموع الضخم؟ و هو في الحقيقة عمل معجز نظرا لعدم توفرهم على ما نستعمله اليوم من الأجهزة الإلكترونية للإحصاء. فالمسموع الذي دوّنه النحوي بنفسه تم تصنيفه و تبويبه في أقدم العصور، وهو دليل على أن السماع في عين المكان كان يتبعه في الحين التصنيف والتبويب الكامل لمحتواه و ذلك لتسهيل العمليات الإحصائية على مختلف عناصره.

كما تطرق الحاج صالح في هذا المستوى إلى أبنية الفعل الثلاثي الأجوف في عينه منه. و نحن نعرف أن الكلم العربية المتصرفة تتركب من مادة أصلية و من صيغة، إذ يعالج ذلك بطريقة رياضية باعتماده أولا على مصفوفة للنظر في كيفية حصول هذا التصرف يكون في أسطرها بعض أبواب الأجوف كمواد أصلية مثل :|ق و م| و|ح و ل| وغيرها ، و تكون أعمدتها الفعل الثلاثي المجرد و المزيد. و هي كالآتي:

(تركيب:حروف أصلية × وزن)

عمود ص=أبواب الفعل
أسطرس= أبواب الأجوف

	ق و م	ح و ل	د و خ	ف ي ض	ب ي ع	ق ي س	ص و ب	ح و ض	غ ي ل
فعل	قام	حال	داخ	فاض	باع	قاس	صاب	حاض	أغال
فعّل	قوّم	حوّل	دوّخ	فيّض	*بيّع	قيّس	صوّب	*حوّض	*غيّل
فاعل	قاوم	حاول	*داوخ	*فايض	بايع	قايس	*صاوب	*حاوض	*غايل
أفعل	أقام	أحال	*أداخ	*أفاض	*أباع	أقاس	أصاب	*أحاض أحوض	*أغال أغيل
تفعّل	تقوّم	تحوّل	تدوّخ	تفيّض	تبيّع	تقيّس	تصوّب	تحوّض	تغيّل
انفعل	*انقام	*انحال	انداخ	*اِنْفاض	اِنْباع	انقاس	انصاب	*انحاض	*اِنْغال
استفعل	استقام	استحال	*استداخ	استفاض	*استباع	*اسْتَقاس	استصاب اسْتَصْوَب	استحاض استحوض	استغال استغيل

ملاحظة: النجمة تشير إلى أن المفردة غير مسموعة أو قليلة جدا(في الاستعمال)

أما المفردة المؤطرة فهي التي سمعت بكثرة (وربما هي وحدها) ولم توافق نظائرها مع ذلك ما يلاحظ على الجدول :

1- القياس في هذه المفردات هو انسجامها من حيث **الصيغة**. فما جاء منها في السينات بالنسبة لكل مادة هي جذور في الصادات و هو بابها أي: المجموعة ذات البنية الواحدة.

2- أن الأماكن التي تتقاطع فيها السينات و الصادات هي كيانات رياضية لأنها نتيجة لتركيب بين المادة الأصلية و الأبنية (الأوزان).

كما أن هذا التقاطع تنتج منه خانات منها ما هو مملوء بمفردات توجد بالفعل في الاستعمال و منها ما يجب أن يملأ بمفردات يقتضيها التركيب إلا أنها لا توجد في الاستعمال فهذه خانات فارغة من حيث أنها لا تحتوي على ما يقتضيه هذا التقاطع مما هو موجود في الخانات الأخرى على السطر الأفقي (وزنها وهو بابها) كما يقول ابن جني :

" في كل خانة قد لا يوجد في دليل على أن القياس ناتج عن عملية عقلية و هو صورة بهذا المعنى".

3- إن هذه الخانات الفارغة بهذا الاعتبار تشغلها على كل حال مفردات قامت مقام المفردات الأصلية (موافقة لنظائرها) و ذلك مثل :استحوذ التي حلت محل استحاذ.

4- قد يكون ما تقتضيه النظائر في سلسلة س(أي :الباب ههنا) مخالفا لنظائره من غير الأجوف مثل: ضرب،جلس و قام وأمثالها جاءت مخالفة للصحيح مع أنها من الباب الثلاثي المجرد. ولهذا قيل إن أصل قام هو قوم . إلا أن الأجوف هو فئة من الأفعال قائمة بنفسها فهي باب على حدة له قياس خاص به[1].

[1] الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان : ص163.

إن تصرّف المواد الأصلية على صيغة واحدة في **الأسطر**(س) و تصرف الصيغ على مادة أصلية في **الأعمدة** (ص) واحد كما يظهر ذلك في المصفوفة ما يجعلنا نتأكد من وجود علاقة تكافؤ مزدوجة على جدائهما (س×ص) أي تركيبهما و هما:

ك= وحدة الصيغة و ك = وحدة المادة الأصلية. و يثبت بهاتين العلاقتين من التكافؤ تقسيمان في (ج) و هما ق و قَ قوة كل واحد منها .ع وعَ تساوي عدد المواد من الثلاثي الأجوف و عدد الصيغ من الثلاثي المجرد و المزيد مما هو موجود في الاستعمال،فالعناصر التي تنتمي إلى أي مجموعة فرعية (م) تحصل ب ق أو قَ هي متكافئة فيما بينها أو متوافقة أي: بحسب ما يقتضيه ك و كَ على قياسهما، وذلك:

م =[قام، حال، داخ .....فعل]و هذا يعبر عنه النحاة العرب بأن هذه نظائر باب(فعل) فكلمة قام مثلا: هو فرد من أفراد (م) أي عنصر منه و فعل هو المثال المولد له و لنظائره و يحتوي على الرموز الثلاثة ف،ع،ل ممثلة للمادة الأصلية و هي متغيرات.

فهذه المجموعة (م) هي مجموعة متكافئة الأفراد و هي التي يسميها العرب بابا.

فعلى هذا الأساس يمكن أن نحدد القياس النحوي في هذه المرحلة بأنه **التكافؤ** و**التساوي** لا التطابق ليس لانتمائها لنفس الفئة بل لاشتراكها في نفس البنية أو المجرى، وكثيرا ما يطلق النحاة على هذا التكافؤ اسم الباب.[1]

و في هذا الموضع نجد د.الحاج صالح يمثل لمخطط فين (ven) الذي قاله الرضي ونبدأ بالفعل الثلاثي المجرد الصحيح و يبين بطريقة ما يسمى بتطبيق مجموعة على مجموعة التوافق الحاصل بين هذه الأفعال : كتب، جلس، ضرب، ذهب.....باعتبار كل واحد منها سلسلة من الوحدات الصوتية.

فالكاف في (كتب) هي بمنزلة الجيم في (جلس) والضاد في(ضرب) و الذال في(ذهب)،

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص 104.

كلهن يقعن في موضع واحد و هو موضع الحرف الأصلي الأول. وقس على ذلك موضع الحرف الأصلي الثاني والثالث. فهي متكافئة مهما كانت مادتها. وهي نظائر بهذا الاعتبار و هذا التكافؤ، و أي حرف أصلي يمكن أن يقع في هذه المواضع. ولهذا السبب رمزوا إلى كل الحروف الواقعة في الموضع الأول بالفاء– تواضعوا على ذلك – والموضع الثاني بالعين، ..... فهي رموز رياضية بحتة لأنها تدل على متغيرات .

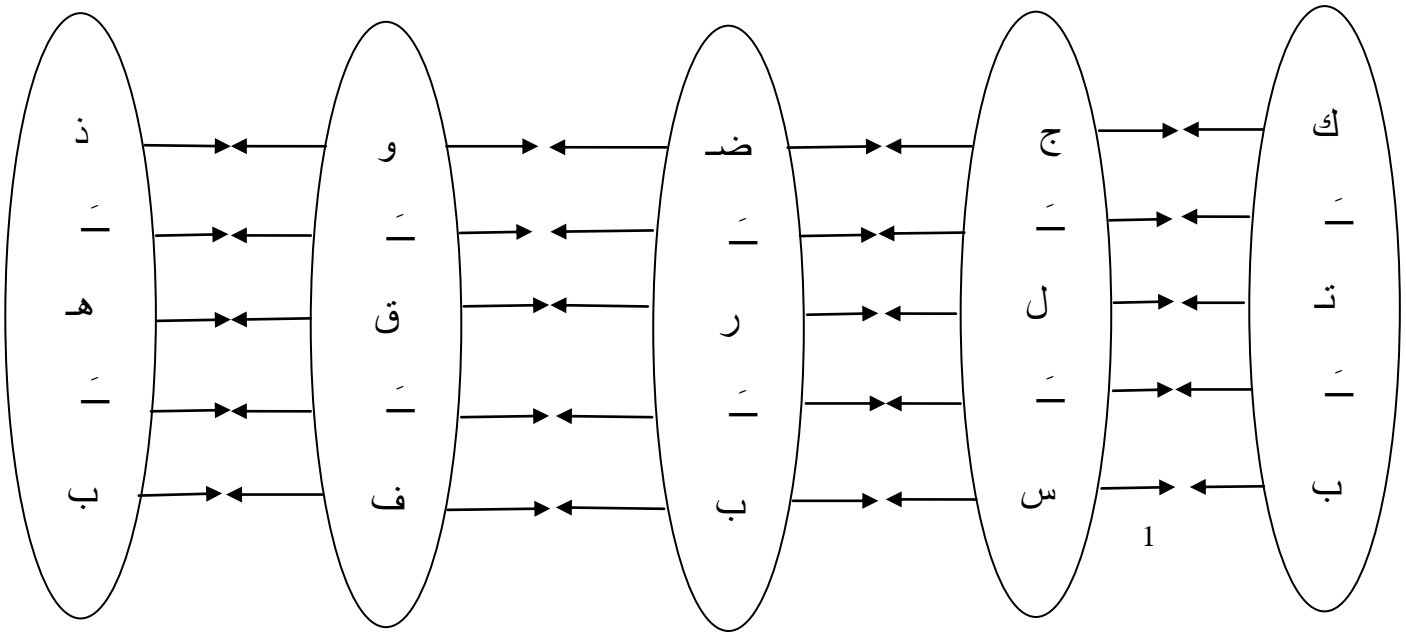

[1]

أما الحركات والسكنات والحروف الزائدة فهي ثوابت بخلاف الحروف الأصلية لأن استبدالها بحركة أخرى أو بسكون أو بحرف آخر يغيّر وزن الكلمة وهذا ما يلاحظ من الجدول السابق أن الحروف الأصلية متغيرة من كلمة إلى أخرى وهي متكافئة من حيث أنها صوامت تقع في نفس الموضع. أما الحركات فهي في كل كلمة .

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان ص 168.

كما يورد الحاج صالح في موضع آخر لمخطط ذكره الرضي المتضمن لأمثلة تبدو متكافئة و ليست متكافئة في الحقيقة لعدم استيفائها لما تقتضيه البنية كالآتي:

الأصل يَئِس=فَعِلَ أَيِسَ= عَفِل

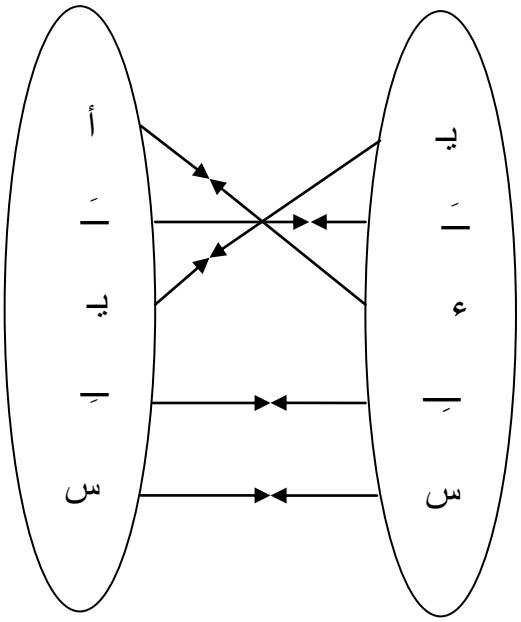

لا تكافؤ في النظم

(توافق كامل إلا في ترتيب الحروف)

كَرَّم=فعّل دَحْرَجَ=فَعْلَلَ

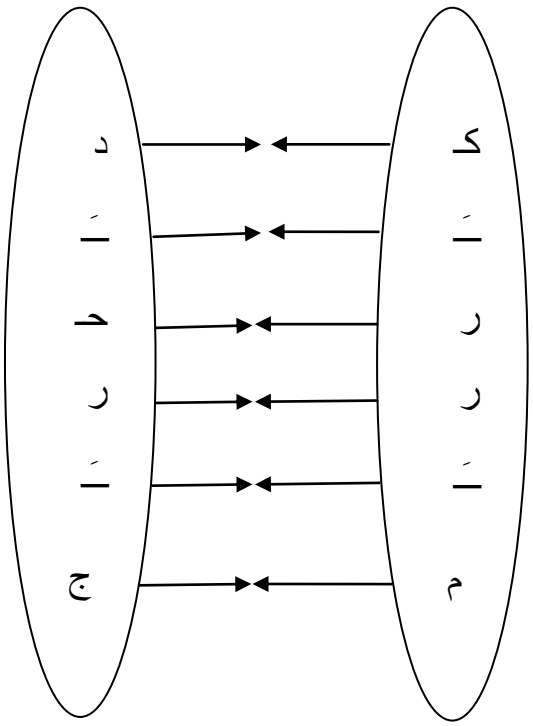

لا تكافؤ في الأصلي و الزائد

(الراء الثانية زائدة في كرم و ما يقابلها في دحرج راء أصلية)

دِرْهَم=فِعْلل قِمَطْر=فِعَلّ بَيْطر=فَعْلَل شَرْيَف=فَلْعَل

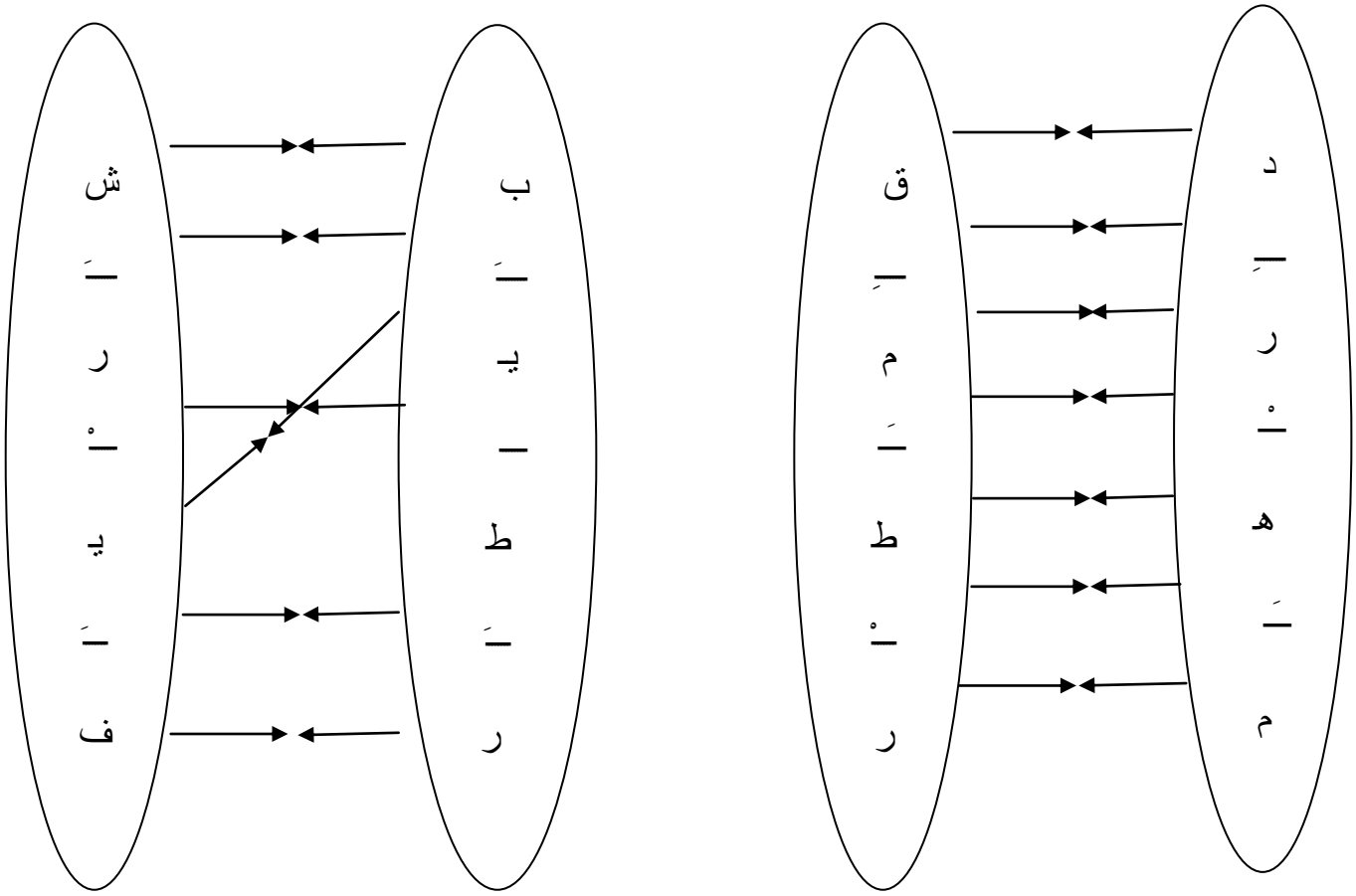

لا تكافؤ في موضع الحركات و السكون (تخالف في موضع واحد:السكون تقابله حركة و في موضع آخر حركة تقابلها سكون)

لا تكافؤ في موضع الحروف (تخالف موضعي اليائين)[1]

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان: ص 170.

إن توافق البناء الخاص ببناء الكلمة هو على هذا التوافق بين المكونات للكلم المتصرفة، الأصلي إزاء الأصلي والزائد إزاء الزائد وكذلك الحركات والسكنات مع توافق في العدة والنظم (توافق الموضع) و التركيب الداخلي لكل كلمة. أما وزن الكلمة كما حدده الرضي فقد ابتدعه النحاة العرب. و لا يعرف هذا المفهوم و كيفية تطبيقه على اللغة إلا النحاة العرب.[1]

ومن خلال تتبع و استقراء علماء النحو والعربية للغة و ظواهرها و محاولتهم جعلها في أبواب و نُحُوّ استعانوا بعدة أساليب أو أصول تساعدهم في بناء نظريتهم منها: أصل الوضع وأصل القاعدة، أصل الباب، أصل القياس، أصل الاستحقاق وغيرها. و الذي يهمنا أكثر في هذا الجزء من البحث هو أصل الوضع و يقصد به "الأصل المجرد لوضع اللفظ المفيد أو التركيب الصحيح". و من أوضح تعريفات هذا الأصل: "تخصيص الشيء بالشيء بحيث إذا أطلق الأول فهم منه الثاني"[2] المزهر السيوطي 38/1. فغاية هذا الوضع الاحتراز من الخطأ في فهم المعاني الوضعية، والوقوف على ما يفهم من كلام العرب.

من التعريف الأول لأصل الوضع يتضح أنه قسمان: أصل وضع اللفظ المفيد،

و يشمل أصل وضع الحرف و الاسم و الفعل ،و أصل وضع التركيب الصحيح و يشمل الجملة و ما يتعلق بها[3].

أما بالنسبة إلى القسم الأول(اللفظ المفيد) "فلو نظرنا في أصناف الكلم لوجدنا أن أعم تصنيف للكلمات في اللغة العربية هو تقسيم الكلمات بحسب: الاشتقاق و الجمود. فهذا التصنيف أعم من تقسيم الكلم"[4]، و هو مبدأ انطلق الفكر النحوي منه في بيان أصل الوضع

---

[1] الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان:ص170.

[2] ينظر حسن خميس الملخ: نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي، دار الشروق، الأردن، ط1، 2001،.ص 108.

[3] المرجع نفسه: ص 109.

[4] تمام حسان:الأصول، ص 115 .

للمفردات، فمنها ما يكون خالصا للجمود مثل أسماء الأجناس، فالغالب فيها أنه ليس قبلها ما تكون فرعا له أو مشتقة منه، وكأسماء الأصوات والحروف والأسماء الأعجمية وغيرها مما لا يمكن أن تكون منقولة من شيء.

و منها ما يكون قابلا للاشتقاق، و سمة الكلمات فيه الترتيب التوليد بين الأصل و الفرع و جله إنما يكون من المصادر و أصدقه من الأفعال المزيدة.[1]

و ثاني مبدأ هو **أصل الاشتقاق**(الجذر الصرفي)، و**أصل الصيغة**(البنية الصرفية): وذلك أنه لما وضع النحاة جنبا إلى جنب كلمات مثل: قتل–يقتل–تقتل–قاتل–مقتول–قتال–قتيل–قتول–مستقتل.....إلخ، لاحظوا أن هذه الكلمات تشترك في حروف ثلاثة ترد في كل الكلمات بترتيب معين هو(ق.ت.ل) فكان من اليسير نسبتها جميعا إلى أصل واحد سمي (أصل الاشتقاق)[2]، و من خلال ملاحظة الكلمات السابقة و مثيلاتها أدركوا أمرين:

أ . أن هذه الكلمات مختلفة في صورها مع اتفاقها في الجذر أو أصل الاشتقاق.

ب . أن صورة كل كلمة منها ليست مقصورة عليها و إنما تعد قالبا تصب فيه كلمات ذوات اشتقاقات أخرى.

و بالتالي أدركوا واكتشفوا الأصل الثاني و الذي لا يكون أصل الوضع إلا به وهو (أصل الصيغة).

و من تقاطع هذين الأصلين يتكون أصل مجرد تنقله إلى الكلمة إن كانت مستعملة

[1] محمد عبد الفتاح الخطيب : ضوابط الفكر النحوي ، ج1، دار البصائر ، مصر ، 2006 ، ص 214.

[2] تمام حسان:الأصول ص 116.

و إلا قلنا أنه مهمل[1]نحو: كلمة (ضرب) فقد جاءت من تقاطع (الضاد والراء والباء) مع صيغة (فَعَلَ)، فكان هذا التقاطع منتجا، و لكن هذا الأصل الاشتقاقي نفسه، إذا تقاطع مع صيغة أخرى، مثل: (انفعل) كان التقاطع غير منتج فكانت هذه الكلمة موجودة بالقوة غير موجودة بالفعل، و هو ما تقتضيه **(قسمة التركيب)**؛ هذا المصطلح الذي سبقت الإشارة أنه عبارة عن مفهوم رياضي يقدم كل احتمالات ورود البنى (على مستوى أبنية الكلم) والتراكيب (على مستوى الجمل) فمنها ما يكون مستعملا و منها ما يكون مهملا. كما يوردها الدكتور تمام حسان في كتابه الأصول من خلال الجدول التالي:

[1]خميس الملخ: نظرية الأصل و الفرع: ص 110.

أصل الاشتقاق	أصل الصيغة														
	فَعُلَ	يَفْعِل	أُفْعِل	فاعل	مفعول	منفعل	مفتعل	مستفعل	فعيل	فعلان	فعول	فعّال	متفاعل	أفْعَلُ	فَعِلٌ	فعْلٌ
س ل م	سلم	يسلم	أسلم	سالم			مستلم	مستسلم	سليم	سلمان		سلاّم		أسلم		
ع ص م	عصم	يعصم	اعصم	عاصم	معصوم		معتصم	مستعصم			عصوم	عصّام		أعصم		
ج د ب	جذب	يجذب	اجذب	جاذب	مجذوب	منجذب	مجتذب				جذوب	جذّاب				
ض ر ب	ضرب	يضرب	اضرب	ضارب	مضروب		مضطرب	مستضرب			ضروب	ضرّاب				
ك ر م	كرم	يكرم	اكرم						كريم				متكارم	أكرم		
ج ه ر	جهر	يجهر	اجهر	جاهر	مجهور		متجد	مستجهر	جهير			جهّار				
و ج د	وجد	يوجد	جد	واجد	موجد			مستوجد			سجود	سجّاد				
س ج د	سجد	يسجد	اسجد	ساجد			ملتزم	مستلزم				لزّام	متلازم	ألزم		
ل ز م	لزم	يلزم	الزم	لازم	ملزوم		مصطحب	مستصحب			صحوب	صحّاب	متصاحب			
ص ح ب	صحب	يصحب	اصحب	صاحب	مصحوب		متسع	مستوسع	وسيع			وسّاع		أوسع		
و س ع	وسع	يسع	سع	واسع	موسوع		مشترح	مستشرح				شرّاح				
ش ر ح	شرح	يشرح	اشرح	شارح	مشروح	منشرح		مستربح		ربحان	ربوح	ربّاح		أربح		
ر ب ح	ربح	يربح	اربح	رابح	مربوح					جزعان	جزوع	جزّاع		أجزع	جزع	
ج ز ع	جزع	يجزع	اجزع	جازع							سبوح	سبّاح				
س ب ح	سبح	يسبح	اسبح	سابح							وهوم	وهّام				
و ه م	وهم	يهم	هم	واهم	موهوم		متهم	مستوهم		وهمان	جلوب	جلّاب		أجلب		
ج ل ب	جلب	يجلب	اجلب	جالب	مجلوب		مجتلب	مستجلب			طلوق	طلّاق		أطلق		
ط ل ق	طلق	يطلق	اطلق	طالق	مطلوق	منطلق	مطلق	مستطلق	طليق			جهّاد		أجهد		طلق
ج ه د	جهد	يجهد	اجهد	جاهد	مجهود		مجتهد		جهيد			قلّاب				
ق ل ب	قلب	يقلب	اقلب	قالب	مقلوب	منقلب					قلوب					

فما هذه القسمة إلا استفراغ لجميع الوجوه من التراكيب لعدد معين من العناصر في مستوى الجذور، ثم فيما يخص أبنية الثلاثي والرباعي كتحويلات من بنية إلى أخرى تخضع لسلم من المراتب وهذا هو الذي أضافوه إلى القسمة التركيبية. وهو ما قاله سيبويه عن أسبقية بعض العناصر على غيرها في الرتبة، و يعني ذلك " بأنها الأصل الذي تصاغ عليه أو تفرع منه كل الفروع بتحويل خاص مثل زيادة شيء عليه. فكل وحدة في اللغة هي إما أصل و إما فرع و قد يكون الفرع أصلا أيضا لفروع أخرى "[1].

و هو ما سنتطرق إليه في حديثنا عن الاسم و القضايا المتعلقة به، والفعل وأبنيته كما عالجها علماء النحو العربي قديما.

*** تقسيمات الاسم:**

هو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان، مثل: زيد، رجل، باب.....

و من علاماته:

- أن يقبل الإسناد إليه، فالتاء من (كتبتُ) اسم كسائر الأسماء، و كذا الألف من (كتبا) و الواو من (كتبوا).
- و من علاماته أن يقبل (ال) مثل: الماء .
- أن يقبل التنوين،مثل: رجلٌ.
- و يقبل حرف النداء مثل: "يا أيها" *.
- أو حرف الجر مثل:"إلام تعاونك"[2].

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان: ص 227

[2] محمد الأنطاكي:المحيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها: ص 141

- و رجوعا لفكرة الأصل والفرع فإن أغلب النحاة يكادون يتفقون على أن الاسم هو الأصل و الفعل فرع، وأن العلامة تحتاجها الفروع و ليس الأصول،لأن العلامة زيادة و الأصل عدم الزيادة[1].

و من أهم التقسيمات أو القضايا المعالجة في هذا المنحى نجد:

1 . التذكير والتأنيث:

يكاد إجماع النحاة على أن المذكر أصل و المؤنث فرع عليه،لأن المذكر في أصله مجرد من العلامة، و يسند السيوطي في الأشباه و النظائر لابن جني أنه قال:" الفروع هي المحتاجة إلى العلامات الأصول لا تحتاج إلى علامة، بدليل أنك تقول في المذكر: قائم وإذا أردت التأنيث، قلت قائمة: فجئت بالعلامة عند المؤنث ولم تأت للمذكر بعلامة" 2(/282) الأشباه و النظائر.

" و يتفق أغلب العرب فيما يذكّرونه و يؤنّثونه، و هناك عدد قليل من الكلمات وردت مؤنثة و مذكرة كبعض أسماء للأماكن: الطريق والسبيل والسراط والسوق و غيرها. وأسماء لبعض أعضاء الجسد مثل: العنق والعضد والعجز. وألف في ذلك الكثير من العلماء، من أقدمهم الفراء الذي ألف كتاب: " المذكر والمؤنث "[2].

و تحدد الأسماء في العربية بعلامات التأنيث التالية:[3]

1. **ألف التأنيث المقصورة:** و هي ألف تزاد وحدها في أخر الصفة لتأنيثها، مثل:

(عطشان ← عطشى) .

---

[1] خميس الملخ: نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي: ص 86

[2] الحاج صالح :السماع اللغوي عند العرب و مفهوم الفصاحة ،ص 247

[3] محمد الأنطاكي:المحيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها: ص 192

2. **ألف التأنيث الممدودة:** و هي ألف تزاد مع ألف قبلها في آخر الصفة لتأنيثها، مثل: (أحمر ⟵ حمراء) والأصل فيها (حمرا) لكن ألف التأنيث الثانية قلبت همزة لتطرفها بعد ألف زائدة.

3. **تاء التأنيث المربوطة:** وهي تاء تلحق أواخر الصفات تفرقة بين المذكر منها والمؤنث، مثل: قائم ← قائمة، و قد تلحق أواخر الموصوفات سماعا ،مثل: (غلام ← غلامة).

والأصل في تاء التأنيث أن تلحق الصفات لتأنيثها لكنها قد تلحق الأسماء أحيانا لأغراض أخرى.

2 ـ التنكير و التعريف:

يرى جمهور النحاة أن التنكير أصل و التعريف فرع عليه لأن أصل الأسماء أن تكون نكرات، و لذلك كانت المعرفة ذات علامة. يقول ابن جني:" الفروع هي المحتاجة إلى العلامات، و الأصول لا تحتاج إلى علامة، تقول: رأيت رجلا، فلا يحتاج إلى العلامة وإن أردت التعريف أدخلت العلامة، فقلت: رأيت الرجل، فأدخلت العلامة في الفرع هو التعريف، ولم تدخلها في التنكير، والتنوين علامة التنكير.[1]

و**المعارف سبعة أنواع:** الضمير/اسم العلم/اسم الإشارة/الاسم الموصول/المقترن بـ (ال) / المضاف إلى معرفة، مثل: أخو زيد/ و المنادى المقصود بالنداء ،مثل: يا رجل.

[1] ينظر خميس الملخ: نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي: ص 88.

3 ـ المفرد و المثنى و الجمع:

"لا خلاف بين النحاة في أن المفرد أصل للمثنى و الجمع، و ذلك أن المفرد لا يحتاج إلى علامة خطية للدلالة على العدد في الأصل على حين يفتقر المثنى و الجمع بأنواعه إلى أمارات دالة على العدد"[1].

1ـ ففي **المثنى** يكون التفريع على المفرد بزيادة (ألف و نون) في حالة الرفع أو ياء و نون في حالتي النصب و الجر إذا عدمت الإضافة، و إلا تحذف النون، نحو: جاء الطالبان/ جاء طالبا المدرسة .

2ـ أما في **الجمع** فيكون التفريع بحسب أنواع الجموع في العربية.

أ- **<u>جمع المذكر السالم</u>**:[2]و يكون بإضافة أو زيادة واو ونون في حالة الرفع، أو ياء ونون في حالة النصب و الجر على صورة مفرده، مثل: زيد ⟵ زيدون.

ب- **<u>جمع المؤنث السالم</u>**: و هو ما جمع بألف وتاء زائدتين، مثل: هندات، كاتبات .

و يطرد هذا الجمع في عشرة أشياء:

1ـ **علم المؤنث**: مثل: دعد ،هند ،زينب...

2ـ **ما ختم بتاء التأنيث**: مثل: شجرة، مدرسة ...

3ـ **صفة المؤنث مقرونة بالتاء أو دالة على تفضيل**: مثل: مرضعة ⟵مرضعات، كبرى ⟵كبريات.

4ـ **صفة المذكر غير العاقل**: مثل: جبل شاهق ⟵ جبال شاهقات.

---

[1] خميس الملخ: نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي ص89.

[2] محمد الأنطاكي :المحيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها ،ص 254.

5ـ **المصدر المجاوز ثلاثة أحرف غير المؤكد لفعله:** إصلاح ←إصلاحات ،

تدريب ←← تدريبات.

6ـ **المصغر لمذكر غير عاقل:** مثل: دُرَيْهم ← دريهمات.

7ـ **ما ختم بألف التأنيث الممدودة من الأسماء لا الصفات:** صحراء←← صحراوات.

8ـ **ما ختم بألف التأنيث المقصورة، و لم يكن مذكره (فعلان)** مثل: ذكرى←← ذكريات.

9ـ **الاسم لغير العاقل المصدّر** بابن: مثل ابن آوى←← بنات آوى / ذو القعدة ← ذوات القعدة.

10ـ **كل اسم أعجمي لم يعرف له جمع آخر:** مثل تلفزيون←← تلفزيونات.

وتوجد كلمات أخرى غير التي ذكرت جمعت بزيادة ألف وتاء غير أنها سماعية مثل: السماوات، الأمهات، الحمامات...

ج- **جمع التكسير:**

و يسمى الجمع المكسر، وهو ما دل على ثلاثة فأكثر بتغيير صورة مفرده، وهذا التغيير قد يكون بزيادة مثل: سهم-- سهام، أو بالنقص، مثل: كتاب-- كتب، أو بقلب بعض الحروف مثل: حمار-- حمير، أو بتغيير الحركات فقط مثل: أسد –أُسْد.

و الأصل في جمع التكسير أن يكون للأسماء دون الصفات والأعلام. و الأسماء التي تقبل جمع التكسير هي ما كانت على ثلاثة أحرف: رجل-- رجال، أو على أربعة:

كتاب — كتب. أو على خمسة رابعها مد، مثل: عصفور-- عصافير، و السداسي مثل: عندليب – عنادل.

أما الصفات فالأصل فيها أن تجمع جمع السلامة، فما كان للمذكر العاقل جُمِعَ جمع مذكر سالما، مثل: عليم← عليمون، و ما كان منها للمؤنث جمع جمعا مؤنث سالما، نحو: عالمة ← عالمات.[1]

أما صيغ جمع التكسير فتنوعت بتنوع صيغ المصدر للفعل الثلاثي المجرد و توزعت على كل الأقاليم والقبائل العربية، ولم ينسب العلماء أية صيغة إلى قبيلة أو إقليم ، بل الذي نسبوه بعض الكلمات تنتمي إلى باب معين ولم ينسبوا كل ما دخل فيه، نحو: سكارى، بالفتح لتميم وأسد و بالضم لأهل الحجاز"[2]

و من المواضيع التي تدخل ضمن التفريع بالزيادة على الأصل في الأسماء، نجد:

4- النسبة:

وهي إلحاق آخر الاسم ياء مشددة مكسورا ما قبلها، مثل: دمشق ← دمشقي

أما قبل إلحاق الياء فيسمى منسوبا إليه، مثل: دمشق-عراق...

و تصيب الاسم المنسوب تغييرات،إما بالزيادة أو بالنقص أو بتغيير الحركات، مثل:

1. النسبة إلى الاسم العادي: تكون النسبة بكسر آخره لمناسبة ياء النسب: شام← شامي

وهذا الحكم عام في النسب .

2. النسبة إلى المختوم بتاء مربوطة، تكون بحذف التاء: مكة ← مكي.

إضافة إلى عدة أحكام في صياغة النسب لا يتسع الموضوع لذكرها جميعا.

---

[1] ينظر محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها،ص:259،260

[2] عبد الرحمان الحاج صالح: السماع اللغوي عن العرب و مفهوم الفصاحة، ص 248.

5- التصغير: [1]

هو أن يضم أول الاسم و يفتح ثانيه، و يزاد بعد الحرف الثاني ياء ساكنة تسمى ياء التصغير، مثل: قلم← قُلَيْم. و يسمى الاسم الذي تلحقه هذه الياء مصغرا.

و من شروط التصغير:

- أن يكون المصغر اسما: لأنه لا يصغر لا الفعل و لا الحرف
- أن يكون معربا: فلا تصغر الأسماء المبنية، أما تصغير بعض أسماء الموصول فشاذ مثل: اللذي، اللتيا، ذيا ....
- أن يكون قابلا للتصغير: فلا تصغر الأسماء الدالة على الكبر والعظمة مثل: كبير وعظيم.
- أن يكون خاليا من صيغ التصغير و شبهها: فلا يصغر الكميت، وسليمان ونحوهما لأنهما على صيغة التصغير.

أوزانه: للتصغير ثلاثة أوزان هي:

1. **فُعَيْل:** و ذلك لكل اسم ثلاثي: رجل← رُجَيْل.

2. فُعَيْعِل: و ذلك لكل اسم رباعي: جعفر← جُعَيْفر . كتاب← كُتَيِب

3. فُعَيْعِيل: و يصغر عليه الخماسي الذي رابعه حرف مدة ،منشار ← مُنَيْشير، عصفور ← عُصَيْفير.[2]

[1] محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها،ص:276.

[2] المرجع نفسه:ص،277.

- **تقسيمات الفعل:**

قسم النحاة الأوائل الفعل حسب عدة اعتبارات منها الزمن، التجرد والزيادة، حروف العلة، اللزوم والتعدي وغيرها، وهذا بيانها:

1ـ حسب الزمن: ينقسم الفعل بحسب زمانه إلى ماض ،مضارع و أمر:[1]

أ ـ الماضي:ما دل على معنى في نفسه مقترن بالزمن الماضي، وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة أو تأنيث الضمير المتحركة مثل: ذهبتْ، ذهبتُ.

ب ـ المضارع: ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان يحتمل الحال و الاستقبال مثل: يذهب. وعلامته أن يقبل: السين و سوف،وأدوات النصب والجزم، و يؤخذ من الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة(أنيت) .

ج ـ الأمر: ما دل على طلب وقوع الفعل من الفاعل المخاطب بغير لام الأمر،مثل: اذهبْ.و علامته قبول ياء المؤنثة المخاطبة،مثل: اذهبي.

و يؤخذ الأمر من المضارع بحذف حرف المضارعة من أوله ،فإن كان من بعد حرف المضارعة متحركا بقي على حاله،و إن كان ساكنا زيد على أوله همزة الوصل:

مثل: يتعلم ← تَعَلَمْ / تذْهبُ ←اذهب.

2- حسب طبيعة أحرفه[2]: ينقسم إلى صحيح ومعتل:

أـ الصحيح: ما كانت جميع أصوله صحيحة مثل: كتب، خرج.... و ينقسم إلى 3 أقسام: سالم، مهموز ،مضاعف.

---

[1] محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها ص 161،162.

[2] المرجع نفسه:ص 164.

ب ـ المعتل: و هو ما كان بعض أصوله حرف علة، و هو أنواع: مثال، أجوف، ناقص و لفيف.

3- باعتبار المعنى[1]: ينقسم إلى متعد ولازم:

أ ـ المتعدي: هو ما يتعدى أثره فاعله و يتجاوزه إلى المفعول به،و منه ما يتعدى إلى مفعول أو إلى مفعولين، مثل أفعال اليقين و الظن.و أفعال التحويل. و منها ما يتعدى إلى ثلاث مفاعيل و هي قليلة مثل: أرى، أعلم ....

ب ـ اللازم: و هو ما لا يتعدى أثره فاعله ولا يتطلب مفعولا به بل يكتفي بفاعله، مثل: جاء عمر.

و يمكن جعل اللازم متعديا و ذلك بزيادة أحد حروف الزيادة و يسمى ذلك بالتعدية،

وهو ما سنراه في باب أبنية الفعل، والعكس كذلك يمكن جعل المتعدي لازما وذلك بنقل الفعل إلى أحد أوزان المطاوعة.

4- باعتبار الفاعل[2]: ينقسم إلى معلوم ومجهول:

أ ـ المعلوم: ما ذكر فاعله في الكلام، مثل: ذهب عمر.

ب ـ المجهول: ما حذف فاعله و ناب عنه المفعول أو الظرف أو غيرهما مثل:

كُسِرَ الباب –جُلِسَ في الدار.

5- باعتبار التصرف: ينقسم الفعل بهذا الاعتبار إلى: جامد و متصرف.

أ ـ الجامد: ما لزم صورة واحدة فلم يزايلها، و يكون ماضيا ،مثل: ليس ،و مضارعا

---

[1] محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها: ص 166.

[2] المرجع نفسه :ص 169.

و أمرا مثل : تعال. ومن الأفعال الجامدة أفعال المدح و الذم.

ب ـ التصرف: وهو ما يقبل التحول من صورة إلى أخرى لأداء معاني الأحداث في أزمنتها.

6- باعتبار الحروف الزائدة[1]: ينقسم إلى مجرد و مزيد فيه:

أ ـ المجرد: ما كانت جميع حروفه أصلية، و هو قسمان: مجرد ثلاثي مثل: ذهب. مجرد رباعي مثل: دحرج.

ب ـ المزيد فيه: ما زيد فيه حرف أو اثنان أو ثلاثة:

كسر ← كسّر ← تكسَّر

↓ ↓

مزيد بحرف مزيد بحرفين

خرج ← استخرج ← مزيد بثلاثة أحرف.

و على هذا الأساس وضع النحاة القدماء أبنية الفعل المختلفة و التي جاءت كالآتي:

1/ أبنية الفعل الثلاثي المجرد:[2]

1.1/وزن الماضي (فعَل):و يتفرع عنه المضارع :- مضموم العين، مثل: نصَر – ينصُر

– مكسور العين، مثل:ضرَب – يضرِب

– مفتوح العين، مثل: فتَح – يفتَح

2.1/ وزن الماضي (فعِل): و يتفرع عنه المضارع: – مفتوح العين، مثل: علِم – يعلَم

– مكسور العين، مثل: ورِث – يرِث

3.1/ وزن الماضي (فَعُل) الذي مضارعه يفعُل، مثل : كَرُم – يكْرُم.

---

[1] محمد الأنطاكي :المحيط في نحو العربية و نحوها و صرفها ص 173.

[2] المرجع نفسه ،ص174-176.

ومما يتفق عليه النحاة أن كثيرا من هذه الأوزان جاء بها السماع ما عدا مضارع (فعَل) مضموم العين (يفعُل) و مكسورها (يفعِل) فهما قياس. وقد ترد بعض الأفعال على غير هذه الأبواب الستة، وسبب ذلك تداخل اللغات (لهجات القبائل).

2/ أبنية الثلاثي المزيد فيه:

1.2- أَفْعَل : بزيادة الهمزة في أوله ، نحو: أكرمَ .

2.2 – فعّل : بتضعيف العين نحو: كسّر.

3.2 – فاعَلَ : بزيادة الألف بين الفاء و العين، نحو: ضارَب زيدٌ عمرا.

4.2 – تفاعَل: بزيادة التاء في الأول، والألف بين الفاء و العين، نحو: تمارَض.

5.2 – تفعَّلَ: بزيادة التاء في الأول و تضعيف العين، نحو: تجَمَّع، تشَجَّع .

6.2 – انفعل : بزيادة الهمزة و النون في أوله ، نحو: انكسر .

7.2 – افتعل : بزيادة الهمزة و التاء بين الفاء و العين، نحو: اجتمع.

8.2 – افعَلَّ : بزيادة الهمزة أوله و تضعيف لامه، نحو : احْمَرَّ .

9.2 – استفعل : بزيادة الهمزة والسين والتاء في أوله، نحو: استكتب .

10.2 – افْعالَّ : بزيادة الهمزة في أوله والألف بعد العين وتضعيف لامه، نحو: احمارَّ.

11.2 –افعوعل : بزيادة الهمزة في أوله والواو بعد العين و تكرار العين، نحو: اعشوشب.

12.2 –افْعَوَلَّ : بزيادة الهمزة أوله و واو مضعفة بين العين واللام، نحو: اجْلَوَذَّ.

3/ بناء الرباعي المجرد :

ليس للرباعي المجرد إلا بناء واحد هو (فَعْلَلَ)، نحو: دحرج.

4/ أبنية الملحق بالرباعي المجرد :[1]

هو ثلاثي زيد حرفا على غير قياس، فصار كالرباعي المجرد وزنا و مصدرا. ولا فرق بينه وبين الرباعي سوى أن أحد فروعه محقق الزيادة، و تتمثل أبنيته فيما يلي:

1.4 – فعلل : بتكرير اللام ، نحو: شملل = شمر و أسرع.

2.4 – فعْوَل : بزيادة الواو بين الفاء و العين ، رودن = تعب .

3.4 – فعْيَلَ : بزيادة الياء بين العين و اللام ، رهيأ = ضعف.

4.4 – فيعل : بزيادة الياء بين الفاء و العين، نحو: سيطر

5.4 – فنعل : بزيادة النون بين الفاء و العين، نحو : قلنس .

6.4 – فعلى : بزيادة الياء في آخره ، نحو: سلقى= صرع.

5/ أبنية الرباعي المزيد فيه :

1.5 –تفعلل، نحو: تدحرج

2.5 –افعنلل، نحو: احرنجم = اجتمع

3.5 –افعلل، نحو: ادلهم الظلام = اشتد

استنتج نحاة العربية من هذه الأبنية بعض الملاحظات، نذكر منها:

- الزيادات التي تم ذكرها ليست قياسا مطردا، فإذا قبلها فعل قد لا يقبله الآخر.
- المعاني المستفادة من هذه الزيادات ليست قياسا مطردا أيضا بل ترجع للسماع .

[1] محمد الأنطاكي :المحيط في نحو العربية و نحوها و صرفها، ص:184.

- ليس بالضرورة أن يكون لكل فعل مزيد مجرد مستعمل ، مثل: استنوق الجمل، ليس له مجرد مستعمل إذ لم تقل العرب : ناق، ينوق.
- قد يكون للمجرد معنى و لمزيده معنى آخر بعيد عنه كل البعد .

المبحث الثالث

القياس في المستوى النحوي

لقد نتج عن اكتشاف نواة الكلمة المعجمية (الجذر المجرد) أن حروف الجذر تدور مع تصاريف الكلمة بالفعل أو بالقوة، ففي كلمة (قف) ينبغي تقدير حرف محذوف بسبب ارتباط هذه الكلمة بالجذر(و،ق،ف)، كما تستدعي وجود فاعل مستتر تقديره أنت و هنا تتحقق علاقة الإسناد التي تكوّن الجملة العربية.

مفهوم الاستقامة و ما إليها:

وهو من أهم ما يميز الجملة إضافة لعنصر الإفادة وأمن اللبس فقد نجد عبارة أو تركيبا يفتقد لعنصر الإفادة وهو ما سماه عبد الرحمان الحاج صالح باللفظة. وقد تطرق إليها من خلال تأصيله للنظرية الخليلية العربية تحت عنوان **مفهوم الاستقامة و ما إليها**، حيث يشير إلى تمييز سيبويه في أول كتابه بين "السلامة في اللفظ و السلامة الخاصة بالمعنى"، وبهذا يحصل تمييز آخر بين السلامة التي يقتضيها القياس(أي النظم الذي يميز لغة من لغة أخرى)، والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين(و هذا معنى الاستحسان، وهو استحسان الناطقين أنفسهم"[1]، ولخص لنا الدكتور عبد الرحمن هذا التمييز كما يلي:

- **مستقيم حسن**= سليم في القياس والاستعمال.
- **مستقيم قبيح**= خارج عن القياس و قليل في الاستعمال، وهو غير لحن.
- **محال** = قد يكون سليما في القياس والاستعمال و لكنه غير سليم من حيث المعنى.[2]

ومن هذا المنطلق حدد الأستاذ ما جاء من تمييز مطلق بين اللفظ و المعنى، وعنى بذلك "أن اللفظ إذا حدد، أو فسر باللجوء إلى اعتبارات تخص المعنى فالتحليل هو تحليل

[1] عبد الرحمان الحاج صالح:النظرية الخليلية العربية و مفاهيمها الأساسية: ص 30.

[2] المرجع نفسه: ص 31.

معنوي، أما إذا حصل التحديد و التفسير على اللفظ نفسه دون أي اعتبار للمعنى فهو تحليل لفظي نحوي".[1]

و فيما يبدو أن اللفظة هي كلام بدون إفادة، أما إذا تحققت الإفادة فهو كلام (=أقل ما ينطق به و يفيد). وهو في العربية على نمطين شرطهما الإسناد الذي يكوّن الجملة النواة فعليّة كانت أم اسميّة.

و اعتماد الإسناد على ثنائية المسند والمسند إليه منهج علمي سليم، إذ لا تدل الكلمة المفردة على الفكرة بل تدل على المعنى، فلا نفهم من كلمة (الكاتب) أكثر من دلالتها من غير إسناد شيء لها.

و اشتراط الإسناد هو الذي ينفي عن التركيب الإضافي أو شبه الجملة صفة الجملة، فمثلا : (علم النحو) لا يتضمن إسناد النحو إلى العلم بل يتضمن تقييد العلم بكلمة النحو، أي أنه تحديد لدلالة المضاف و ليس تحويلا له إلى فكرة تامة، كذلك فإن التعبير (في الكتاب أو قبل الكتاب) ناقص الدلالة على الفكرة، فحرف الجر لم يحصل له معنى إلا في اقترانه باسم، و الظرف قيد زماني أو مكاني لما بعده.[2]

و ينطلق علماء العربية في التحليل للجملة العربية من واقع اللفظ و واقع الخطاب في الوقت نفسه معتمدين على مبدأ:

- **<u>الانفصال والابتداء:</u>**

اعتمد النحاة الأوائل في تحليلهم وتقسيمهم للكلم إضافة لما سبق على" مبدأ الانفصال والابتداء" لتحديد الاسم، فقبول هذا الجزء من الكلام للانفصال أو عدم قبوله من أهم مبادئ

[1] عبد الرحمان الحاج صالح:النظرية الخليلية العربية و مفاهيمها الأساسية: ص 31.

[2] حسن خميس الملخ :التفكير العلمي في النحو العربي: دار الشروق، الأردن ،ط1،2002، دار الشروق،الأردن.ص 136-137.

التحليل عندهم. وقد قال سيبويه: " الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكنا.... ألا ترى أن الفعل لابد له من اسم و إلا لم يكن كلاما، و الاسم قد يستغني عن الفعل" فقد حدّوا الاسم بمبدأي **الانفصال و الابتداء**، يقول سيبويه في كتابه:" إنه لا يكون اسم مظهر على حرف أبدا لأن المظهر يسكت عنده،وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء"[1].

وذلك هو الاسم الذي ينفصل و يبتدئ و هي صفة الانفراد و يمكن أن يكون بذلك الأصل أشياء أخرى تتفرع عليه، ولهذا فيجب أن ينطلق من أصل ما ينطق به مما ينفصل و يبتدئ (ينفرد) وهو الاسم المظهر بالعربية، ولهذا سمى النحاة الأولون هذه النواة "**بالاسم المفرد**" و"**ما بمنزلة الاسم المفرد**". أما عن كيفية التفريع من هذه النواة فلاحظ النحاة أنها تقبل الزيادة يمينا و يسارا دون أن تفقد وحدتها أو تخرج عن كونها (لفظة).

فعبارات أخرى مثل: بكتاب، و بالكتاب و كتاب كبير. كل واحدة منها يمكن أن تكون كلاما مفيدا، ولا يمكن أن يوقف على جزء منها، ثم يرتبون هذه العبارات على أساس تفريعي أي على أن بعضها أصل لبعض. والأصل عندهم هو ما يبنى عليه، وبالتالي ما ليس فيه زيادة". **فأداة التعريف وحرف الجر والصفة والتنوين والإعراب** كلها زوائد تدخل في "حد الاسم" والزيادة على الأصل، وقد تبيّن للنحاة أن بعض الأسماء قد لا تقبل بعض الزوائد فجعلوها أصنافا ووصفوا التي تقبل الزيادة بالتمكن، ولاحظوا أن لهذا التّمكّن درجات.

فهناك اسم الجنس المتصرف و هو **المتمكّن الأمكن**، ثم الممنوع من الصرف وهو **المتمكن غير الأمكن**، ثم المبني و هو **غير المتمكن و لا أمكن** .ونفس التحديد يجري على الفعل، ومن خلال هذه الأصناف (المتمكن.....) بُني تصور المثال و الحد.[2] وهو "الحد الصوري الإجرائي الذي تتحدد به العمليات المحدثة للوحدات، ويرى النحويون بأنها

[1] سيبويه الكتاب (304/1)

[2] عبد الرحمان الحاج صالح:النظرية الخليلية العربية و مفاهيمها الأساسية،ص 31-32

صورة تفريعية طردية عكسية تنطلق من أصل إلى مالا نهاية من فروع. وهو ليس خاصا بمستوى اللفظة بل هو موجود في كل المستويات "[1]

فمما سبق يتضح أن الموضع في تصور الخليل وسيبويه ،كل فضاء في بنية يمكن أن يخل ومن كل عنصر مع بقائه كموضع في الاعتبار إذ يمكن أن تظهر فيه في الكلام العناصر الخاصة به وذلك مثل (بكتاب) و(بالكتاب) . وماهية هذا الفراغ تعني أنه ليس في جوهر كيانه الرياضي موقعا محسوسا في مدرج الكلام. ثم إن ترتيب المواضع ترتيبا معينا. يدل على أن " الأبنية النحوية هي: مجموع المواضع الموضوعة وضعا معينا". مع ما تشتمل عليه غالبا من أجناس الوحدات فيكون الموضع النحوي مكونا بذلك للبنية مع غيره من المواضع بترتيب أ وتنظيم معين. و هذا كله لا يمكن العمل به إلا بحمل الشيء على نظيره.

فالزيادة يمينا وشمالا لا تقتضي دائما تعاقب العناصر فينفس الموضع كالحركات الإعرابية وكوجود كل عنصر وعدم وجوده، بل قد يقع التعاقب في موضعين مختلفين مثل: (ال) في موضعها من جهة والتنوين والمضاف إليه، ولهما من جهة أخرى موضع واحد يتعاقبان فيه عموديا: أما أفقيا فالتعاقب بين (ال) و(التنوين والمضاف إليه).

إذن فالملاحظ على هذه العمليات التفريعية – ومنها بهذه الزيادة – هو ترتيبها على شكل توسعي لأنه تفريع من عنصر واحد وهو الأصل إلى عدد لا يحصى من الوحدات المتولدة منها بإجراء العمليات المذكورة. فالتوليد في حد الاسم يتم بهذه الحركة الاتساعية.

- **<u>حد الاسم ومستوى اللفظة</u>:**

إنّ الحد أو المثال المتعلق باللفظ هو "مجموعة لتصاريف الاسم أي اللفظة الاسمية (في خارج صيغته وداخل حده) المرتبة على شكل تفريع الفروع من الأصل الواحد بالزيادة يمينا وشمالا وبالتدريج إلى كل الفروع الممكنة مع إمكان رد فرع إلى أصله القريب أو البعيد

[1] عبد الرحمان الحاج صالح:النظرية الخليلية العربية و مفاهيمها الأساسية،ص32

في المجموعة . و هي في الحقيقة قياس (أي الحد) لأن كل هذه الفروع هي وحدات متكافئة رياضيا(مجموعة من نظائر) فيما بينها، ومتكافئة كلها لأصلها من حيث إنها مجموعة ولها بالتالي بنية واحدة. و يتبين من هذا أن حد الاسم غير الاسم وغير اللفظة عنده بل هو المولد له ككل حد فالقياس هو هذا الحد نفسه وهو المثال الذي تقاس عليه صياغة الاسم بما يدخل عليه ويتممه.[1]

وهذا كيان صوري (بنية المجموعة تصاريف بالمعنى الرياضي) فالزيادة عموديا تؤدي أفقيا إلى توليد عبارة جديدة فهو بهذا الاعتبار تفريع و ها هو ذا رسمه.[2]

[1] عبد الرحمان الحاج صالح : البنى النحوية العربية ، المجمع الجزائري للغة العربية ،2016 ، ص 88-89.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح:النظرية الخليلية العربية و مفاهيمها الأساسية:ص 33.

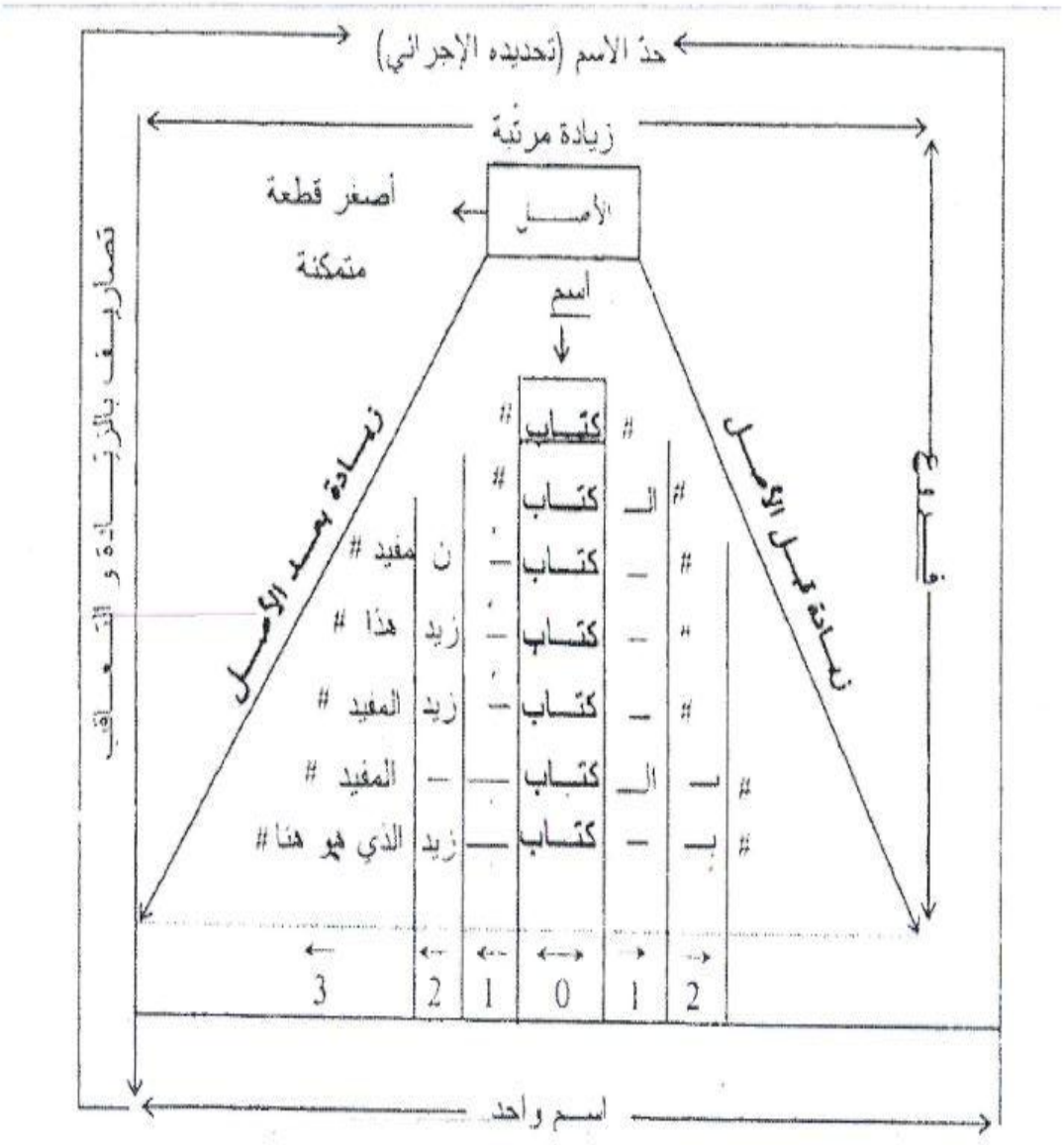
حدّ الاسم (تحديده الإجرائي)
زيادة مرتّبة
أصغر قطعة
متمكنة
الأصل
اسم
تصاريف بالزيادة و التعاقب
زيادة بعد الأصل
زيادة قبل الأصل
فرع
كتاب
الـ
ن
ا
ل
ب
مفيد #
هذا #
المفيد #
المفيد #
الذي هو هنا #
زيد
3
2
1
0
1
2
اسم واحد

تعليق على الرسم[1]:

$\overleftrightarrow{0}$= هو الموضع المركزي الذي يقع فيه الاسم كنواة للمجموع فهو فيه نواة للفظة.

- زيادة على اليمين: $\overrightarrow{1}$= هو موضع أداة التعريف ويلي مباشرة النواة.

$\overrightarrow{2}$= هو موضع حرف الجر ويمكن أن يتصل بالنواة إذ افرغ موضع أداة التعريف.

- زيادة على الشمال: $\overleftarrow{1}$= هو موضع علامات الإعراب، وتتصل مباشرة بالنواة ، ويكون حدوثه بأحد أنواعه (رفع/نصب) بعامل خارج عن حد الاسم.

$\overleftarrow{2}$= هو موضع المضاف إليه وتعمل فيها لإضافة الجر، كما هو موضع للتنوين أيضا، وفي هذا الموضعي فقد الاسم المضاف إليه صفة الإفراد فلا يكون إلا عنصرا من اللفظة متصلا بما قبله (ولذلك إذا كان ضميرا لا يكون إلا متصلا لا غير) .

ويقول النحاة بأن المضاف إليه جزء من المضاف لهذا السبب وأنهما بمنزلة اسم واحد.

أما التنوين فهو بدل من المضاف إليه وكلاهما يعاقب الألف واللام.

$\overleftarrow{3}$= هو موضع للصفة (أي النعت) وتتصل بالنواة بعد الإعراب

و التنوين إذا فرغ الموضع السابق.

أما من حيث الدلالة فإن جميع هذه الزوائد هي عناصر تأتي للتخصيص (كالتعريف بالألف واللام= ما سبقت معرفته) ،والتخصيص بالإضافة ، وبالوصف كالرجل الطويل.

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: البنى النحوية العربية : ص 89-90

أما الإعراب فهو تخصيص خاص يميز بين حالة إعرابية وأخرى كرفع الفاعل ونصب المفعول، وكذلك التنوين علامة فاصلة.

حدود الفعل الثلاثة عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح[1]

1- حد الفعل الماضي أو مثاله:

إن للفعل في مستوى اللفظة ثلاثة حدود: وهي الماضي والمضارع والأمر المعروفة ونذكر أن الحد هو المولّد للفظة الفعلية بصيغة الماضي بمختلف تصاريفها :

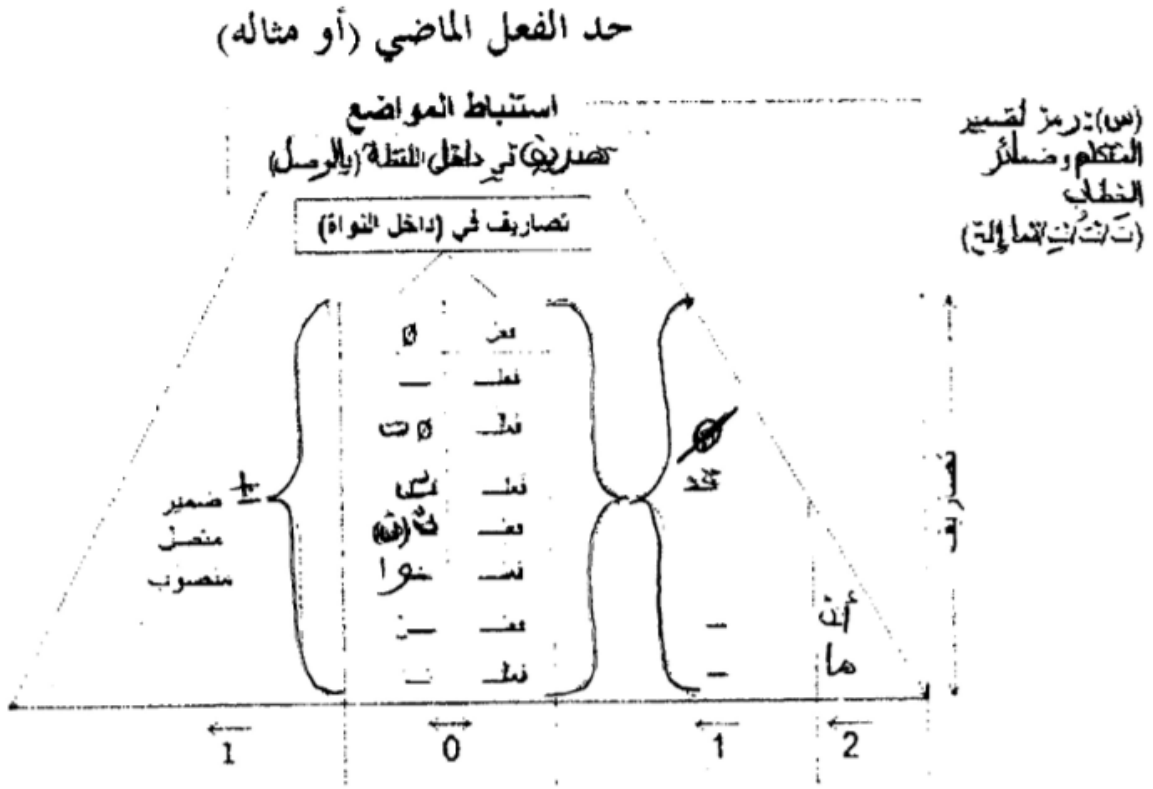

إن الموضع المركزي Ø هو موضع النواة يدخل فيه كما مر بنا، عنصران: الفعل والضمير المتصل المرفوع ويكون الأول مبنيا على الثاني ويكون الضمير علامة داخلة في بناء الفعل هو بذاته وليست موصولة به فقط لأن كل ما هو داخل النواة هو إما بناء وإما ضم. وأما الزوائد فهي زوائد على النواة المكونة من الفعل والضمير المتصل المرفوع.

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: البنى النحوية العربية ،ص103

والأصل في حد الفعل الماضي ونعني بذلك منطلق التصاريف هو ما ليس فيه "علامة ظاهرة "للضمير المتصل و هو صيغة الغائب|فعلØ|

أما الموضع 1 فيدخل فيه حرف "قد" و يدل أولا على توكيد الحدث أو تقريب زمانه من "حال الحديث" (أي الحاضر بالنسبة للمتكلم). وتعاقب هذه الزيادة الصفر (يمكن حذفها).

أما الموضع المحاذي له على اليمين :2 فتدخل فيه "أن" و "ما" المصدريتان. فهما من الأدوات التي تحول الفعل بدخولها عليه (مع ضميره) إلى مجموعة يكون لها معنى المصدر مضاف إلى ضمير: "بعد أن قمت" – بعدما قمت = بعد قيامي). ويليه الموضع 3 فهو موضع لزائد مثل السابق وهو الضمير المتصل المنصوب (يدخل ويخرج فلا يثبت). وهو ضمير المفعول. و بما أنه علامة داخلة في اللفظة فلا يكون إلا على شكل ضمير متصل منصوب وله صيغة خاصة. وهو موصول لأن خروجه لا يحدث أي خلل للنواة مثل السابق.

2- حد الفعل المضارع أو مثاله:

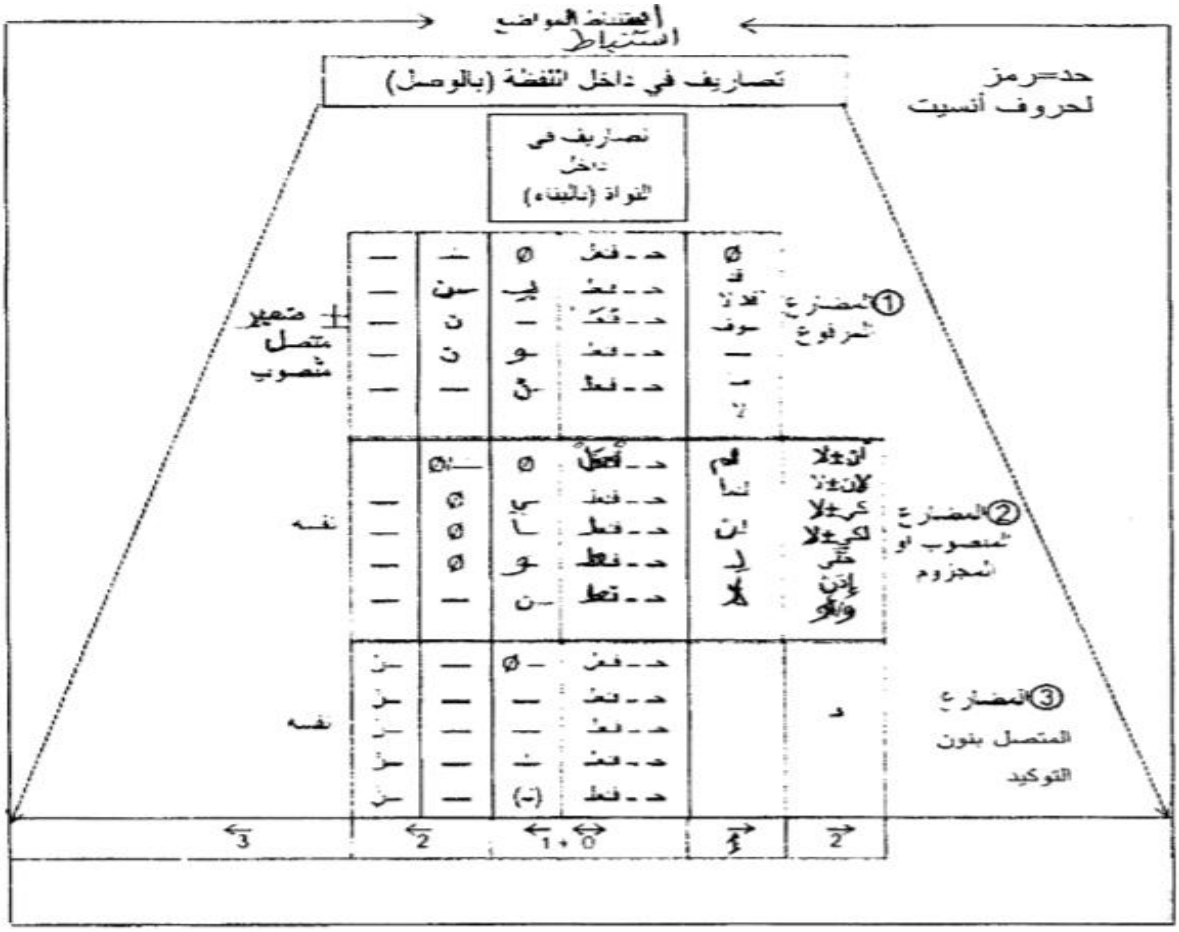

إنّ حد الفعل المضارع هو أوسع تصرفا من الماضي ومن الأمر.

فالموضع المركزي $\overleftarrow{0}$ يحتوي أيضا على الثنائية: فعل مبني على ضمير متصل فاعل إلا أن الأصل (=ما ليس له علامة ظاهرة) ليس هو الغائب بل ما ليس من الأفعال الخمسة: المتكلم والمتكلم مع غيره والمخاطب والغائب والغائبة.

وفي صيغة الفعل المضارع زوائد في أوله يتميز بها عن الماضي والأمر وهي الهمزة والنون والياء والتاء و تدل على صاحب الفعل (أنت). قال سيبويه: " والأفعال المضارعة ... في أوائلها الزوائد الأربع..." (3 / 1)). وهي من تصرف الكلمة في داخلها فهي مصوغة فيها فليست بكلمة ولا علاقة لها بتصرف اللفظة الفعلية وهي الفعل + الضمير الفاعل. فهما مستويان مختلفان وكذلك هو مستوى تصرف نواة اللفظة في ذاتها لأن محتواها كلمة واحدة وما بمنزلتها كالنواة في الفعل.

وأما الموضع $\overleftarrow{1}$ الذي يلي $\overleftrightarrow{0}$ على اليسار فهو موضع علامة الإعراب للفعل (رفع ونصب وجزم). ويفترق حد المضارع عن الحدّين الآخرين بهذا الإعراب (و بالحروف السوابق التي هي حروف (أنيت) وهي مصوغة فيه فهي زوائد من صيغته). ويليه الموضع $\overleftarrow{2}$ وهو موضع نون التوكيد (الساكنة أو الثقيلة). و اتصالها بالفعل والضمير هو أيضا بناء إلا أنه على مستوى اللفظة لا النواة. و لهذا يمكن أن تحذف بخلاف الضمير الفاعل.

وهناك موضع ثالث $\overleftarrow{3}$ مماثل تماما لما في حد الفعل الماضي: تدخل فيه الضمائر المنصوبة التي تمثل المفعول وهي زوائد مثل نظائرها تدخل وتخرج مثل الزوائد الأخرى في اللفظة.[1]

ثم ما يدخل على الفعل $\overrightarrow{\text{ل}}$ (على اليمين): ففيه الموضع 1 الموالي للنواة على اليمين فهو $\overrightarrow{\text{م}}$ماثل أيضا للموضع 1 في حد الماضي إلا أنه لا يدخل فيه حرف واحد بل مجموعة واسعة من

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: البنى النحوية العربية ص105

الحروف من مميزاتها أنها لا تؤثر في الفعل لفظا فلا تغير فيه الإعراب الأصلي الذي هو الرفع. وهي "قد" الدالة على التوقع هنا (وهي غير قد الخاصة بالماضي)، تدخل وحدها أو مع النفي في "قد لا".

والسين و"سوف" للمستقبل و"لا" للنفي عموما. وتعاقب بعضها بعضا وتعاقب الصفر (حذفها). وتدخل على المضارع مجموعة أخرى واسعة أيضا تؤثر فيه لفظا ومعنى. فتنصبه أو تجزمه وهي" لم": تجزمه وتنفيه وتقلب معناه إلى الزمان الماضي وكذلك هي "ما" مع زيادة تقريب النفي إلى الحاضر ثم" لن" للنفي في المستقبل واللام التي تجعل المضارع يدل على الأمر الموجه لغير المخاطب ثم الأمر بالنفي "بلا" الناهية.

و الموضع 2 ← لا تدخل فيه حروف تحول الفعل بدخولها عليه إلى مصدر مثل "ما" في حد الماضي. وما عدا "ما" فهي مؤثرة في الفعل لفظا ومعنى. وأهمها "أن" واللام المكسورة و"كي" و"حتى" وتأتي هذه الحروف أيضا متبوعة ب"لا" النافية وتدخل على الفعل المضارع أيضا: الفاء والواو و أو. وكلها تنصب الفعل إذا كان يدل على غاية. و أما ما يشبه ذلك (كي وحتى) فينصبان بإضمار "أن" عند البصريين وكذلك اللام المجردة.

و لابد أن نلاحظ 1 ← هو موضع الدلالة على ثبوت حدث أو نفيه في إطار الدلالة الأساسية لصيغة المضارع وهي: حدوث متواصل وغير منقطع مع إمام في دلالة الزمان. فالأصل في المضارع هو الدلالة على الحال أو المستقبل وتدخل الزوائد في هذا الموضع للتخصيص ورفع اللبس بالنسبة لهذه الميادين الدلالية. فإذا خلا هذا الوضع فهو رجوع إلى الأصل فيتعين الحال أو المستقبل بحسب القرائن.[1]

فهذه الزوائد والقرائن – هي التي تعيّن الزمان بما في ذلك خلو الموضع لا صيغة الفعل وحدها. فإن هذه الصيغة لا تدل على زمان معين إلا مع هذه الأدوات والقرائن. فإذا خلت منها وخلا موضعها تماما منها ومن القرائن فإنها تدل على دلالته التي تخص الصيغة

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: البنى النحوية العربية ص 107

وهي حدوث حدث غير منقطع في الحال أو المستقبل، والدليل على ذلك هو دلالته على الماضي مع " لم" فخلو هذا الموضع يدل على الحال أو المستقبل وهو الأصل إذ لا علامة ملفوظة له، ومدلول عدم انقطاع الحدث هو للصيغة وحدها بدليل دلالة "كان" وحدها على زمان الماضي في مثل: "كان يكتب". فالزمان ههنا هو مدلول للأدوات الداخلة عليه بما في ذلك خلو موضعها. كما أن صيغة الماضي تدل وحدها على ما انقطع من الحدث. وإذا لم يدخل على الفعل أي حرف فيرجع الفعل إلى الأصل فخلوّ الموضع هو الدال على الزمان في الفعل الماضي، على الماضي وعلى الانقطاع وهو شيء آخر لأنه مدلول الصيغة وحدها.

و من بقايا التطور التاريخي القديم للغة العربية دلالة المضارع على الماضي بدخول "لم" و"لما" عليها ودلالته على الأمر والنهي باللام ولا وكل ذلك يكون مع الجزم.[1]

أما علامات الإعراب في المضارع فللتخصيص أيضا. فالرفع يجعل الحدث أو نفيه واقعا ("واجب" في اصطلاح سيبويه). أما النصب فهو لحدث غير واقع في حال الحديث ولكنه لا يمتنع وقوعه في المستقبل لأنه يكون غاية، وأما الجزم فهو للحدث الممتنع. ولا تكون هذه المعاني المختلفة مع فعل الماضي والأمر فلا يحتاجان لذلك إلى إعراب.

ويمكن أن نلاحظ أيضا أن التعاقب في الفعل لا يتم فقط في داخل اللفظة بين المواضع الخاصة بكل حد بل يقع التعاقب بين موضع في حد و موضع أخر في حد أخر وذلك مثل: |Ø+ فَعَلَ V لم يَفعل| و|قد فعلV لمّا يفعل|.

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: البنى النحوية العربية ص107

3- حد فعل الأمر أو مثاله فهو كما يلي [1]

3) حد فعل الأمر

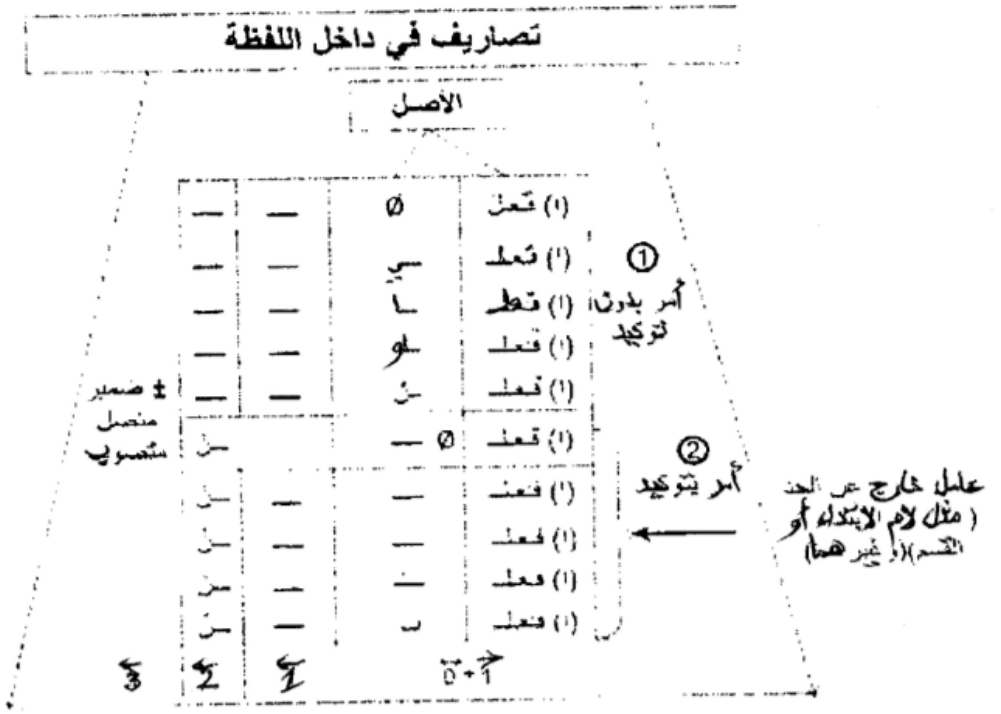

- الهمزة في الأولى هي همزة الوصل ولا تدخل في بنية الفعل والأصل هاهنا هو صيغة المخاطب.

- إن فعل الأمر خاص بالمخاطب فقط كما يظهر ذلك في الجدول. أما أمر الغائب والمتكلم مع غيره فيكون بلام الأمر والمضارع المجزوم.

- الموضع المركزي $\overleftarrow{0}$ لا يدخل فيه $\overrightarrow{1}$ إذ لا عامل لفعل الأمر في داخل اللفظة زيادة على $\overleftarrow{1}$ الذي هو موضع الضمير المتصل الفاعل كما هو الحال في حدي الماضي والمضارع .

- يكون الحد لفعل الأمر بنون التوكيد وبدونها و يبنى الأمر على الفتح باتصاله بهذه النون.

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: البنى النحوية العربية ص 108

إذا تأملنا الحد لفعل الأمر لاحظنا أن النواة لم تكتف بالكلمتين (وهو الفعل مع ضمير الرفع). وهما بمنزلة كلمة واحدة كما هو الحال في حدي الماضي والمضارع بل هي تحتوي أيضا على الموضع 1← الذي تدخل فيه الحروف المؤثرة في المعنى دون اللفظ في الحدين الآخرين. وهي طريقة طريفة جدا: وهو أن تعاقب نواة فعل الأمر لا النواة في حد المضارع وحدها بل تعاقب: هذه النواة + الموضع 1← وذلك لأن "افعل" هر مكافئ لـ: "لتفعل" في المعنى.

وتحليل ذلك يُرسم هكذا:[1]

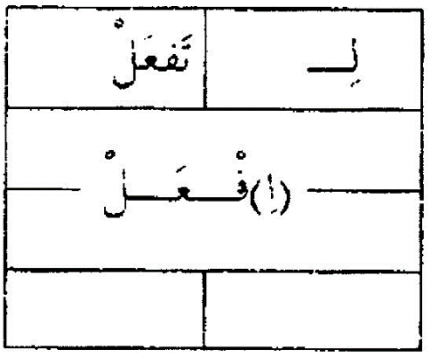

ولهذا كان الأمر عند بعضهم غير معرب. قال الزمخشري في المفصل" :الذي هو على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغته إلا أن تنزع الزائدة فتقول في تضع ضع وفي ضارب ضارب "(شرح ابن يعيش، 58/7). وقال شارحه" :الأصل في الأمر أنه تدخل عليه اللام و تلزمه لإفادة معنى الأمر... إلا أنهم في أمر المخاطب حذفوا حرف المضارعة ما ذكرناه من الغنية عنه بدلالة الحال و تخفيفا لكثرة الاستعمال. و لما حذفوا لم يأتوا بلام الأمر لأنها عاملة والفعل بزوال حرف المضارعة عنه خرج أن يكون معربا فلم يدخل عليه العامل وما عدا المخاطب... تلزمها [الأفعال] اللام ") (شرح، 59/7).

وفي **مستوى الكلام أو التركيب** "يبحث هنا أيضا عن المثال المجرد الذي ينبني عليه أقل الكلام المركب وذلك بحمل كلام على كلام آخر من جنسه. ومعنى ذلك أنهم ينطلقون

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: البنى النحوية العربية ص109

من أقل ما يمكن أن ينطق به الكلام المفيد مما هو أكثر من لفظة، وذلك مثل: "زيد منطلق"[1]، ثم" يختبرون هذا التركيب بزيادة ما يمكن زيادته مع بقاء هذه النواة وذلك مثل:

Ø	زيدٌ	منطلقٌ
إنّ	زيداً	منطلقٌ
كان	زيد	منطلقا
حسب	زيدا	منطلقا
أعلمت خالدا	زيدا	منطلقا
1	2	3

فكل هذه التراكيب هي محمولة بعضها على بعض وهي متكافئة من حيث أنها تتضمن نواة واحدة و هي الأصل"[2] فيحملون عليها جملا أخرى تكون زيادة بالنسبة إلى الجملة البسيطة بحيث تظهر بذلك كيفية تحول هذه النواة بالزوائد، وهي بالمفهوم الرياضي تطبيق مجموعة على مجموعات أخرى بالتناظر.

"فالمكان الذي تظهر فيه الزوائد يقابله في الجملة البسيطة مكان فارغ، الذي يسمونه بالابتداء، و يحددونه بأنه التجرد من العوامل اللفظية مثل: "إن" ، كان".

يقول سيبويه: "ضربت زيدا" هو الحد لأنك تريد أن تعمله (أي الفعل) وتحمل عليه الاسم، كما كان الحد: ضرب زيدٌ عمرًا ،حيث كان: "زيد" أول ما تشغل به الفعل، وإن قدمت الاسم (أي المفعول) فهو عربي وذلك قولك: "زيدًا ضربت" الكتاب 41/1.[3]

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ج2، ص 40.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح:النظرية الخليلية العربية و مفاهيمها الأساسية ص 79.

[3] سيبويه : الكتاب 41/1

- **ثنائية الإسناد و نوعا الجملة:**

إذا كان الإسناد يتكون من عنصرين: المسند والمسند إليه، فإن لهما بالضرورة شكلين لا غي، هما:

- **الجملة الفعلية:** (فعل+فاعل) أو (فعل مبني للمجهول+نائب فاعل)
- **الجملة الاسمية:** (مبتدأ + خبر) .

" و كل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به و ماعدا هذين الركنين مما تشتمل عليه الجملة فهو فضلة يمكن أن يستغني عنه تركيب الجملة. و هذا هو أصل الوضع بالنسبة إلى الجملة العربية إضافة إلى بعض الأصول التي وضعها النحاة القدماء منها على سبيل الذكر:

1. **الأصل الذكر**، فإذا عدل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف من ركني الجملة.
2. **الأصل الإظهار**، فإذا أضمر أحد الركنين وجب تفسيره.
3. **الأصل الوصل**، وقد يعدل عنه إلى الفصل.
4. **الأصل الرتبة** بين عناصر الجملة وقد يعدل عنها إلى التقديم و التأخير.
5. **الأصل الإفادة**، فإذا لم تتحقق الفائدة فلا جملة، و تتحقق الإفادة بالقرائن حين يؤمن اللبس.[1]

و هذا الإسناد يلزم منه وجود مبني و مبني عليه على الأقل، و يكون المبني عليه هو السابق في الرتبة و المبني هو الموالي و التابع له. قال سيبويه:" لا يكون هذا إلا

[1] تمام حسان: الأصول، ص 121.

مستأنفا غير محمول على ما حمل عليه". فالبناء في هذا المستوى هو تركيب بين وحدتين بحصول تبعية الثاني للأول لأنه المحمول على الأول المستأنف"[1].

فكيف يمكن أن نعرف المبني من المبني عليه؟ ويكون الجواب أن هذا يقتضي تجاوز العدد من المكونات وهو أقل الكلام للوصول إلى ما يوجد في المسموع من العرب من عبارات مماثلة. فهذا يكون بعناصر تدخل على العبارات الآتية:

إنَّ عمرًا قائمٌ

كان عمرٌ قائمًا

كان قائمًا عمرٌ

و نتأكد بأنها دواخل على التراكيب إن استطعنا حذفها دون حدوث تأثير في الكلام الأصلي، كما أنها تؤثر في البنية الأصلية لفظا ومعنى.

ويسمي النحاة هذا التأثير من قبل هذه الأدوات عملا، واللفظ المؤثر عاملا والذي يتأثر به المعمول، وعدم وجود عامل ملفوظ هو الابتداء، يجري مجرى المؤثر الملفوظ لأنهما يقعان في موضع واحد[2]، والخلو هنا مفهوم رياضي يرمز له بالصفر، فكما أن الصفر هو عدد تأتي رتبته الوضعية قبل الواحد فكذلك هو الموضع الصفر هنا.

وبفضل هذه المواضع مع عملية حمل عنصر على عنصر لجامع بينهما أي القياس يتضح أمر جد مهم، وهو أن الابتداء هو بمنزلة الفعل، وكلاهما المبتدأ واسم كان و اسم إن بمنزلة واحدة (المعمول1) مع الفاعل و أن خبر المبتدأ بمنزلة المفعول به (المعمول2).

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح:البنى النحوية العربية: ص 124.

[2] المرجع نفسه: ص 125.

العامل و المعمول في الجملة العربية:

يورد حسن الملخ في كتابه " نظرية التعليل في النحو العربي "أصلين بارزين داخل نظرية النحو هما:

1 / أصل العمل

2 / أصل البناء و الإعراب

و ينبثق أصل العمل من نظرية العامل أشهر نظريات النحو العربي، و " العامل في حقيقته أمارة تدل على الحكم النحوي."[1]

إن مفهوم العامل و ما يعمل فيه لا يكمن في كونه سببا لإحداث الإعراب فقط بل سببا لنشوء بنية الكلام.

و ذلك بتخصيص لكل عنصر من عناصره موضعا معينا ومجموع هذه المواضع هكذا مرتبة هي بنية الكلام في أعلى درجات التجريد.

فالعامل هو أساس البنية التركيبية لأنه محور كل بنية تركيبية و أوسع العوامل النحوية تأثيرا. فهو الذي تترتب عليه كل العناصر التي تتألف منها، فلا بنية تركيبية بدون عامل ومعمول واحد على الأقل.

فمن أهم ما أثبته النحاة ب" **حمل النظير على النظير**" هو أن هذا الذي يسمونه الابتداء و ما يدخل في موضعه و كل ما يعاقبه من العوامل هو نظير الفعل تماما في الموضع. إلا أن الفعل و إن كان هو المخبر به أي (الخبر) مثل: خبر المبتدأ فليس أبدا مساويا للخبر من حيث بنية الكلام، إذ موضعه هو موضع العامل لا موضع المبني على المبتدأ.

---

[11] خميس الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء و المحدثين،دار الشروق،الأردن،ط2000،1 ص 146.

وموضع العامل هو موضع الابتداء و جميع العوامل التركيبية، وهذا فرق أساسي بين الجانب الوضعي و الجانب الخطابي الإفادي.[1]

هذا وقد اكتشف النحاة الأولون أيضا ظاهرة لها أهمية كبيرة بالنسبة لبنية الكلام العربي، فقد لاحظوا أن الذي يعمل فيه العامل أولا (فلا يكون إلا معه) لا يمكن أن يتقدم على عامله على الإطلاق. فقد عرفوا أن الفاعل لا يتقدم على فعله، وينبغي أن يعمم هذا إلى كل ما هو معمول أول لعامل بالنسبة للجملة، فلا يتقدم اسم كان و أخواتها عليها و اسم إن و أخواتها عليها ولا المبتدأ على الابتداء[2]، وهنا ما أكده سيبويه بقوله: "أول ما تشغل به الفعل" تستلزم شيئا آخر و هو استحالة تقدم المعمول الأول على عامله مهما كان. فإذا قدم محتواه تغيرت بنية الجملة دون معناها الوضعي".[3]

والجدير بالذكر أن موضع العامل ليس له مكان معين في مدرج الكلام، بل هو موضع في داخل المثال أو الحد، فالعامل شيء و محتواه شيء آخر (كما أن الموضع شيء وما يدخله من الزوائد شيء آخر). فقد يكون في موضع العامل"فعل تام" أو "فعل ناسخ" أو "إن و أخواتها" أو تركيب آخر كما في المصفوفة التركيبية التالية:

[1]الحاج صالح: البنى النحوية العربية،ص 128

[2]المرجع نفسه: ص 128-129

[3]عبد الرحمان الحاج صالح:النظرية الخليلية العربية و مفاهيمها الأساسية: ص 111

موضع العامل	موضع المعمول الأول	موضع المعمول الثاني	
Ø	زيد	منطلق	الأصل أو النواة
إن كان حسبت أعلمت	زيدا زيد زيدا زيدا	منطلق منطلقا منطلقا منطلقا	
قام	زيد	...	الأصل أو النواة
ضرب ضرب	زيد ـت	عمرا عمرا	
1	2	3	

يستنتج محمد صاري من خلال هذا الجدول الحملي مايلي:

أ- أن النظرية النحوية العربية القديمة تنطلق من العمليات الجملية، فيجري النحاة تحويلات بالزيادة على النواة (أقل الكلام) كما فعلوا باللفظة للكشف عن العناصر المتكافئة داخل المصفوفة (الزمرة)[1].

ب - أن العامل أو المعمول الأول شيء و محتواه شيء آخر، ففي العمود الأول يدخل عنصر قد يكون لكلمة أو لفظة أو تركيب. وله تأثير على بقية البناء لذلك سمي عاملا.

ج- جواز التقديم و التأخير ما عدا المعمول الأول بالنسبة إلى عامله وفي حدود معينة.

[1] المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة: مقال د. محمد صاري ص 18.

د – قد يخلو موضع العامل من العنصر المشار إليه بالعلامة Ø، فهذا هو الذي يسميه النحاة بالابتداء، و معناه عدم التبعية التركيبية، و ليس معناه بداية الجملة كما يعتقده البعض.[1]

و قد أوجز الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح أصغر ما يبنى من الكلام الذي يتكون دائما من عاملا (ع) و معمول أول (م1) ثم معمول ثان (م2) من خلال الرسم البياني التالي :[2]

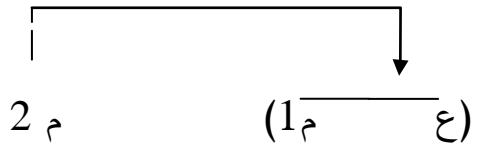

و قد اختصر كل البنى اللغوية الممكنة في هاتين الصيغتين الصورتين.

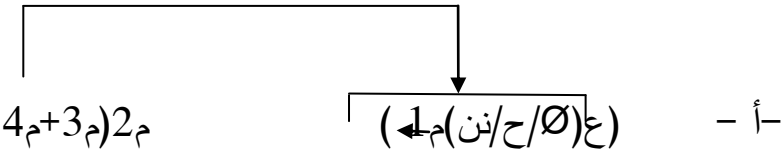

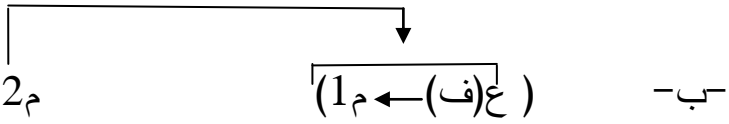

شرح الرموز :

ع عامل

Øالابتداء المطلق (التعرية من العوامل)

ف فعل

---

[1] المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية العربية: محمد صاري، ص 18.

[2] خوله طالب الإبراهيمي :مبادئ في اللسانيات، ص 115.

ن ناسخ

ح حرف

(أ) هي الصيغة التي تحول عندما نحذف كل الزوائد و الفضلات إلى الأصل للبناء التركيبي و هو المبتدأ و الخبر.

(ب) يمكن أن دخل هذه الصيغة عدد كبير من العناصر المخصصة بين ع (ف) و م1 ونجد أن الظرف من بينها هو أكثر العناصر توسعا لأنه ينتقل بكل حرية داخل البناء التركيبي.[1]

و قد حمل النحاة التراكيب التي تتكون من لفظة فعلية (غير ناسخة) على المثال المذكور في الجدول السابق ،واكتشفوا أن الفعل (غير الناسخ) هو بمنزلة هذه العوامل لأنه يؤثر في التركيب، و أن المعمول الثاني في هذه الحالة هو المفعول به، و أثبتوا أيضا أن موضع (م1)،(م2) يمكن أن تحتلها كلمة أو لفظة أو تركيب، و ذلك مثل:[2]

Ø	أن تصوموا	خير لكم
رأيـ	ـت	زيدا
رأيـ	ـتـ	ك

فيتبين بهذا أن العناصر التركيبية هي عناصر خاصة مجردة. كما أن هناك عناصر أخرى "تدخل و تخرج" (علاقتها بغير علاقة وصل) على هذه النواة التركيبية، و هي زوائد مخصصة كالمفاعيل الأخرى و الحال و غيرها(رمزه:خ) و يمكن أن نمثل للعلاقات القائمة بين هذه الوحدات التركيبية بهذه الصيغة:

[1] خولة طالب الإبراهيمي:مبادئ في اللسانيات ص 115.

[2] ينظر عبد الرحمان الحاج صالح:النظرية الخليلية العربية و مفاهيمها الأساسية : ص 38.

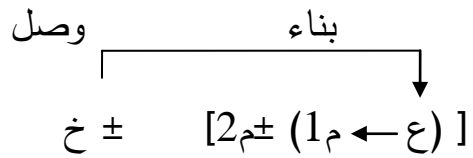

ع= العامل ، م1=المعمول الأول ، م2=المعمول الثاني ، خ=المخصص

الترتيب الواجب، والقوسان يجمعان الزوج المرتب. أما المعقوفان فللوحدة التركيبية الصغرى[1].

و يمكن أن يتكرر محتوى (ع) و(م) و(خ) بطريقتين:

- إما بالإطالة على خط مستقيم مثل البدل و التوكيد.....

- و إما بالإطالة الضمنية وذلك كقيام تركيب مقام كلمة في (ع)و(م)و(خ)، ثم قيام تركيب آخر مقام في هذا التركيب الأخير.

و القياس لا يمنع من ذلك إنما الاستعمال هو الذي يمنعه، إذا ما تجاوز القدرة على الإدراك.

و هكذا فإن النظرية النحوية العربية تتجاوز التحليل التقطيعي البسيط عند الغربيين المؤدي إلى تحديد المكونات باندراجها بعضها في بعض إلى بيان العلاقات التي تربط بين الفعل و الفاعل و بين هذين العنصرين و المفعول به، ثم بين الاسم و لوازمه كالمضاف إليه و الصفة و أداة التعريف.....، و هي روابط تابع لمتبوع (محمول و محمول عليه).

ويمكن أن يمثل هذا بشكل مشجر يبدأ فيه بالعنصر الأول في المرتبة و يربط بتوابعه من تحته كما يلي:[2]كتب الرجال الطوال الرسالة.

---

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح:النظرية الخليلية العربية و مفاهيمها الأساسية: ص 38

[2] نفسه: ص 84

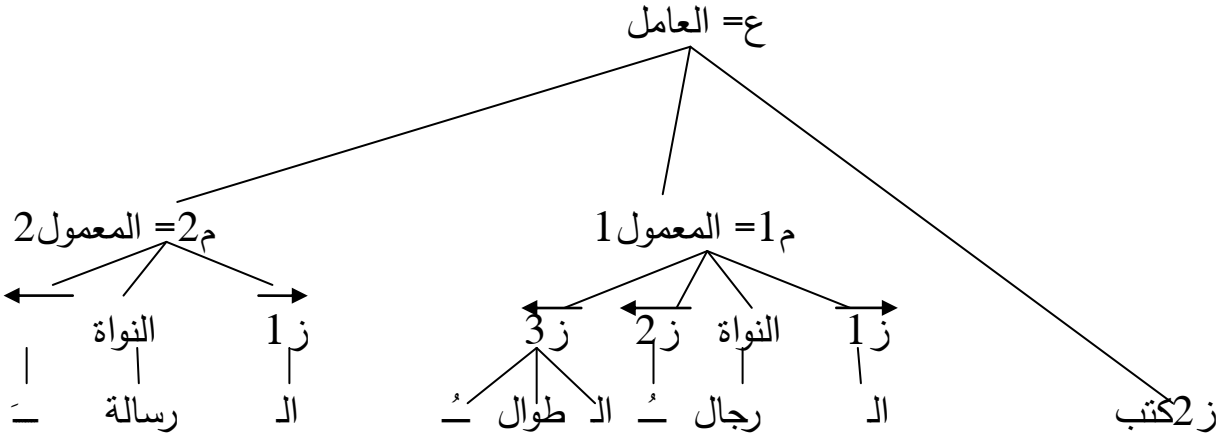

فهذا التمثيل قريب جدا من التصور العربي الذي سبق أن وصفناه بالعامل التركيبي

و هو دائما العنصر الذي ينتظم عليه الكلام، ومحتواه في المثال أعلاه: (فعل) فالمتبوع الأول هو العامل عند العرب، أما ما يعمل فيه فهي دائما الأسماء أو ما بمنزلتها والعناصر التي هي أدلة للاسم و الفعل تابعة أيضا.[1]

[1] عبد الرحمان الحاج صالح:النظرية الخليلية العربية و مفاهيمها الأساسية: ص85.

خـــاتمة

خــاتمـة:

بوصولنا إلى الخاتمة نكون قد طوينا صفحات هذا البحث محاولين رصد أهمّ النّتائج الّتي احتوت عليها:

- في كلّ مستوى من مستويات اللّغة نواة وزوائد، وتتكوّن النّوى في كلّ مستوى من عناصر خاصّة بها تركيبا وبناء. وتتفرّع الوحدات من النّواة بالزّيادة عليها من خارجها في مواضع خاصّة ثابتة أو متنقّلة (متنقّلة في الجمل فقط) في نفس المستوى. وينقل من مستوى إلى آخر بتفريع آخر وتركيب الأصل وصياغته ثم تفريع المزيد فيه في نفس المستوى.

- للعرب نظام لغويّ واحد بتنوّعات طفيفة في المفردات والتّراكيب، وتنوّعات صوتيّة أكثر منها، وليس هناك لسان مشترك خارج لغة التّخاطب، إذ ما دوّن من ذلك في الشّعر يوجد نظيره في المنثور من كلامهم، وما نطق به من اللّغات في مخاطباتهم ورد كلّه في الشّعر، و أكثره في المفردات .

- كان للنّحاة العرب مفاهيم منطقيّة هي أقرب إلى الرّياضيّات الحديثة مثل الباب والنّظير والمثال والتّكافؤ النّاتج عن التّناظر بين الأبنية والزّمرة في تفريعهم للفروع.

- لاحظ اللّغويون العرب القدامى أنّ النّظام اللّغوي قد بني أوّلا على قسمة تركيبيّة محدودة بمواضعة على أساس الاستعمال .

- للقياس النحوي وظيفة مهمة في بناء الجملة العربية فالأصل في الجملة أن

تخضع لقانون الترتيب وقد تحدث المخالفة بالحذف أو تشويش الرتبة بالتقديم والتأخير والفصل والوصل بين أجزائها وفق قواعد مقيسة على كلام العرب.

- إنّ جهود الحاج صالح البحثيّة والعلميّة وفيرة خاصّة في خدمة اللّغة وترقيتها وتطويرها، حيث ترك إنتاجا علميّا غزيرا بين النّظرية والتّطبيق، فمن النّظريّة الخليليّة الحديثة إلى مشروع الذّخيرة اللّغويّة العربيّة الّذي لم يكتمل .

قائمة المصادر

والمراجع

- قائمة المصادر :

1- القرآن الكريم

2- عبد الرحمان الحاج صالح : بحوث و دراسات في اللسانيات العربية،ج2، 2012، موفم للنشر،الجزائر.

3-**عبد الرحمان الحاج صالح** : البنى النحوية العربية ، 2016 ، المجمع الجزائري للغة العربية.

4- **عبد الرحمان الحاج صالح** : السماع اللغوي العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة ، 2012 موفم للنشر ، الجزائر.

5-**عبد الرحمان الحاج صالح** : منطق العرب في علوم اللسان ، 2012 ، موفم للنشر ،الجزائر.

- قائمة المراجع :

1-أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ط6 ، 1988 ، عالم الكتب ، مصر.

2- **بن لعلام مخلوف** : مبادئ أصول النحو ، 2012 ، دار الأمل ، تيزي وزو.

3- **تمام حسان** : الأصول ، عالم الكتب ، 2000 ، مصر .

4- **تمام حسان** : اللغة العربية معناها و مبناها ، ط 1994 ، مطبعة النجاح الجديدة ، المغرب.

5- **جلال الدين السيوطي**: الاقتراح في أصول النحو ، ط2 ، 2006 ، دار البيروني .

6- ابن جني: الخصائص ، مكتبة المصطفى.

7-**حسن خميس الملخ**: التفكير العلمي في النحو العلمي، ط1،2002، دار الشروق ، الأردن.

8- **حسن خميس الملخ:** نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي، ط1، 2001، الشروق، الأردن.

9- **حسن خميس الملخ:** نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء و المحدثين،ط1،2000، دار الشروق، الأردن.

10-**خديجة الحديثي:** الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت،1974.

11- **خوله طالب الإبراهيمي:** مبادئ في اللسانيات ، ط2 ، 2000 ، دار القصبة للنشر ، الجزائر.

12- **سعيد الأفغاني:** في أصول النحو ، 1987 ، المكتب الإسلامي ، لبنان.

13- **سعيد جاسم الزبيدي** : القياس في النحو العربي، ط1 ، 1997 ، دار الشروق ، عمان، الأردن.

14-**سيبويه** : الكتاب،ج1-ج2، ط3، 1988 ، دار المعرفة ، مصر.

15- **الطيب دبة** : مبادئ اللسانيات البنوية، ط 2001 ، دار القصبة ، الجزائر .

16-**على أبو المكارم:** أصول التفكير النحوي، ط1، 2007، دار الغريب للنشر و التوزيع، مصر.

17- **غانم بن قدوري الحمد** : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ط2 ، 2007 ، دار عمار للنشر و التوزيع ، الأردن.

18- **غانم بن قدوري الحمد** : المدخل الى علم أصوات العربية ، ط1 ، 2004 ، دار عمار الأردن.

19- **كمال الدين ابن محمد الأنباري** : - الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، ط1 ، 1957 ، دار الفكر.

- الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج1 ، دار الفكر.

20- **كمال بشر**: التفكير اللغوي بين القديم و الحديث، 2005، دار غريب للنشر، مصر.

21- **محمد الأنطاكي**: المحيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها ، ط1 ، ج1/ج2 ، دار الشرق العربي ، لبنان.

22- **محمد الخضر حسين**: القياس في اللغة العربية، 1353،المطبعة السلفية، مصر.

23- **محمد المختار ولد أباه** : تاريخ النحو العربي من الشرق إلى الغرب ، ط2 ، 1971 ، دار الكتب العلمية ، لبنان.

24- **محمد حسن عبد العزيز**: القياس في اللغة العربية، ط1، 1995، دار الفكر العربي، مصر.

25-**محمد خير الحلواني**: أصول النحو العربي، 1983، إفريقيا الشرق، المغرب.

26-**محمد عبد الفتاح الخطيب**: ضوابط الفكر النحوي ، ج1، 2006 ، دار البصائر ، مصر.

27- **محمود أحمد نحلة** : أصول النحو العربي ، ط 1 ، 1987 ، دار العلوم العربية ، لبنان.

28-**محمود قدوم** : القياس في النحو العربي ، دار الألوكة.

29-**ابن النديم**: الفهرست ، دار المعرفة ، لبنان .

قائمة المجلات والمقالات :

1-**عبد الرحمان الحاج صالح :** النظرية الخليلية العربية و مفاهيمها الأساسية، كراسات المركز ، سلسلة يصدرها مركز البحث العلمي و التقني لتطوير اللغة العربية، ط 4،2007

2- محمد صاري : المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة ، قسم اللغة العربية و آدابها ،جامعة عنابة www.almagma3.bolgpot.com.20-02-2017/20 :45htmil..

3-**شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية**

https://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=52606

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
بسملة	
مقدمة	أ – ب
الفصل الأول : فصل تمهيدي	
تمهيد	5
المبحث الأول :تعريف القياس و مراحل ظهوره	–
• تعريف القياس	5
• مراحل ظهور القياس	9
المبحث الثاني :أركان القياس و أقسامه	–
• أركان القياس	13
• أقسام القياس	19
المبحث الثالث: أدلة القياس، وظائفه و أهميته	–
• أدلة القياس	22
• وظائف القياس	24
• أهمية القياس	25
الفصل الثاني: القياس ومستويات اللغة العربية	
المبحث الأول: القياس في المستوى الصوتي	–
تمهيد	29
* مفهوم الصوت ومكانته من النظام اللغوي	30
* تصنيف الأصوات العربية:	31

– جامدة و ذائبة.	31
– مخارج و صفات .	37
– أصول و فروع .	47
المبحث الثاني: القياس في المستوى الصرفي	–
• جمع مفردات العربية و حصرها	61
• إحصاء الأبنية	64
• تقسيمات الاسم	79
• تقسيمات الفعل	86
المبحث الثالث :القياس في المستوى النحوي	–
• مفهوم الاستقامة و ما إليها	93
• الانفصال و الابتداء	94
• حد الاسم	96
• حد الفعل	100
• ثنائية الإسناد و نوعا الجملة	108
• العامل في اللغة العربية	110
الخاتمة	118
قائمة المصادر و المراجع	121
فهرس المحتويات	125

الملخص:

تهدف هذه الدّراسة إلى تعريف الباحث العربيّ في علوم اللّسان بأهمّيّة القياس في بناء النّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة ، وكيف أصّل اللّسانيّ الجزائري عبد الرحمان الحاج صالح لمفاهيمها من خلال كتاباته الّتي تعدّ قراءة للتّراث اللّغويّ العربيّ القديم جمعت بين الأصالة و الحداثة .

فقد اعتمد النّحاة العرب القدماء على القياس في التّصنيف و التّبويب و التّقعيد للّغة في مستوياتها، فكان بمثابة شهادة ضمان ووقاية لقواعدها من اللّحن و التّحريف.

الكلمات المفتاحية: التّكافؤ ، الأصل والفرع ، النّواة ، القسمة التّركيبيّة ،اللّغة .

Resumé :

Cette étude a pour objectif la présentation du chercheur arabe dans le domaine de la linguistique « Abd-Errahmene El Hadj Saleh » qui s'intéresse à l'importante de l'analogie dans l'établissement l'ancienne théorie linguistique arabe et la manière dont ce linguiste Algérien a fondé des concepts à traversses écrits qui représente une lecture de l'ancien patrimoine linguistique arabe et qui a assemblé entre authenticité et modernisation.

Les anciens grammairiens arabes avaient adopté l'analogie dans le classement, la tabulation et la mise en application de la langue dans ses différents niveaux. Ce qui a été une assurance à la langue arabe et une protection à ces règles de la déformation et de la mauvaise prononciation.

Les mots clés : L'égalité, l'origine et l'auxiliaire, le noyau, la distribution synthétique, la langue.